



الخطة الاستراتيجية

المجلس الاعلى للسكان

2025-2019

التقديم

ضمن إطار سعي المجلس الأعلى للسكان الى تطوير الاداء المؤسسي وتعزيز مبادئ التميز واستدامة الاداء وتحسين مؤشراتته في تحقيق أهدافه الاستراتيجية وتطبيق الأساليب الحديثة في الإدارة من خلال تعزيز المساءلة ومتابعة تنفيذ البرامج والمبادرات من حيث كفاءة وفاعلية التنفيذ والاستخدام الأمثل للموارد؛ يسعدني ان اضع بين ايديكم الخطة الاستراتيجية المحدثة للمجلس الأعلى للسكان للفترة 2019-2025.

لقد سعى المجلس في عام 2017 الى تطوير نظام المتابعة وتقييم الاداء المؤسسي لديه استناداً إلى منهج بطاقات الأداء المتوازن Scorecards Balanced المحوسب، ورغبة من المجلس بإدارة وقياس الأداء بشكل يضمن فعالية تنفيذ الخطة الاستراتيجية الموضوعية، وإيماننا من المجلس ان قياس الأداء المتوازن هو المدخل المعاصر لقياس الأداء الاستراتيجي، وأن تطوير بطاقة قياس الأداء المتوازن هي الخطوة الأولى لإنشاء المؤسسة الموجهة استراتيجياً.

ولقد استدعى هذا التحول في الادارة الى مراجعة وتحليل الخطة الاستراتيجية للمجلس 2015-2019 التي اعدت بنهج تشاركي ومنبثقة من مهامه المتعلقة بصياغة السياسات ودعم القرارات المتعلقة بالسكان والتنمية، وتعزيز الوعي حولها وتمتين اواصر الشراكة بين المؤسسات المحلية والدولية المعنية بصفته الجهة المرجعية المعنية بقضايا السكان والتنمية، وقد شمل تحليل الخطة الاستراتيجية الرؤية والرسالة والقيم وتحليل البيئة الداخلية والخارجية والتوجهات الاستراتيجية وما انبثق عنها من الاهداف الاستراتيجية والمؤشرات والمبادرات ومدى اتساقها مع الأهداف الوطنية التنموية ورؤية الأردن 2025 واجندة التنمية المستدامة 2030.

ويتزامن تطوير هذه الخطة الاستراتيجية مع اصدار المجلس الأعلى للسكان للوثيقة الوطنية المحدثة لسياسات الفرصة السكانية، حيث ستشكل هذه الخطة الاطار العام الذي من خلاله سيتم تطوير وتعزيز قدرات المجلس الأعلى للسكان في مواجهة التحديات لتحقيق اهدافه الاستراتيجية في توفر بيئة سياسات وتشريعات داعمة لقضايا السكان والتنمية من أجل تحقيق والانتفاع من الفرصة السكانية، وتعزيز التعاون والتكامل مع الشركاء المعنيين بقضايا السكان والتنمية وتوسيع نطاقها، والعمل على تحقيق الاستدامة المالية للمجلس، ورفع مستوى الوعي بقضايا السكان والتنمية، وتحسين الكفاءة المؤسسية ورفع جودة مخرجاتها.

ان متابعة تحقيق واستثمار مرحلة التحول الديموغرافي الذي يمر بها مجتمعنا الأردني تعتبر من أولويات عمل المجلس في خطته الاستراتيجية للسنوات الخمس القادمة، حيث سيعمل المجلس على التركيز في تحقيق واستثمار الفرصة السكانية على مستوى المحافظات واعداد وثائق لسياسات الفرصة السكانية تراعي خصوصية كل محافظة استجابة الى التوجهات الوطنية في اللامركزية. كما ان الارتقاء بخصائص الشباب محور الفرصة السكانية وتحسينهم من الألفات الاجتماعية، وتمكينهم وتعزيز انتاجيتهم وتنافسيتهم في أسواق العمل المحلية والعربية والدولية وتعزيز مشاركتهم في الحياة العامة والمشاركة السياسية، بالإضافة الى أولوية أخرى، وهي ان المرأة تشكل نصف المجتمع الأردني، وغالبيتها معطل، وعليه فان تمكين المرأة الأردنية وتعزيز صحتها الإنجابية وحمايتها من الزواج في سن مبكرة يعتبر من أولويات المجلس في تحقيق واستثمار الفرصة السكانية. كما ان شريحة السكان في سن الشيخوخة تتجه نحو الزيادة ولذلك يستدعي ان نضع تعزيز الحماية الاجتماعية لهذه الشريحة وسبل استثمار خبراتها وتحويلها الى فرصة سكانية ضمن اولوياتنا خلال السنوات الخمس القادمة.

ويواصل المجلس تعزيز شراكته مع المؤسسات الدولية بما يساهم في التطوير والتحسين المستمر في أدائه بانفتاحه على التجارب العالمية ومن ابرزها شراكته مع مشروع الشير نت الهولندي لغايات تدعيم دور المعرفة في بناء السياسات والممارسات المبنية على الأدلة والبراهين، وضمان استخدام الموارد بطريقة استراتيجية

للاستفادة القصوى منها على المستوى المحلي والدولي من خلال التعاون لإنشاء منصة لدعم أبحاث الصحة الإنجابية بالإضافة إلى تطوير قاعدة الأبحاث السكانية (PROMISE) لتصبح أكثر تفاعلية، ولتتم ربطها مباشرة مع مراكز الأبحاث في المؤسسات الأكاديمية والبحثية، ومقدمي خدمات الصحة الإنجابية. وكذلك الاستفادة من النهج التعاوني (collaborative approach) لمشروع الشيرنت للسنوات الخمس القادمة بما يساهم في تحسين فهم الاستراتيجيات التي يمكن استخدامها بفعالية في نقل المعارف المكتسبة للتأثير على السياسات وتحسين الممارسات، وترجمة البحوث والدراسات إلى أدلة تبنى عليها السياسات والبرامج .

وإذا قدم هذه الخطة الاستراتيجية لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لصاحبة السمو الملكي سمو الأميرة بسمة بنت طلال المعظمة لتوجهات سموها المستمرة ودعمها المتواصل للأمانة العامة للمجلس والقضايا السكانية.

وفقنا الله لتنفيذ هذه الخطة بما يخدم تحقيق الأهداف الوطنية التنموية للمساهمة في تحقيق رفاه المواطن تحت ظل حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني بن الحسين المعظم.

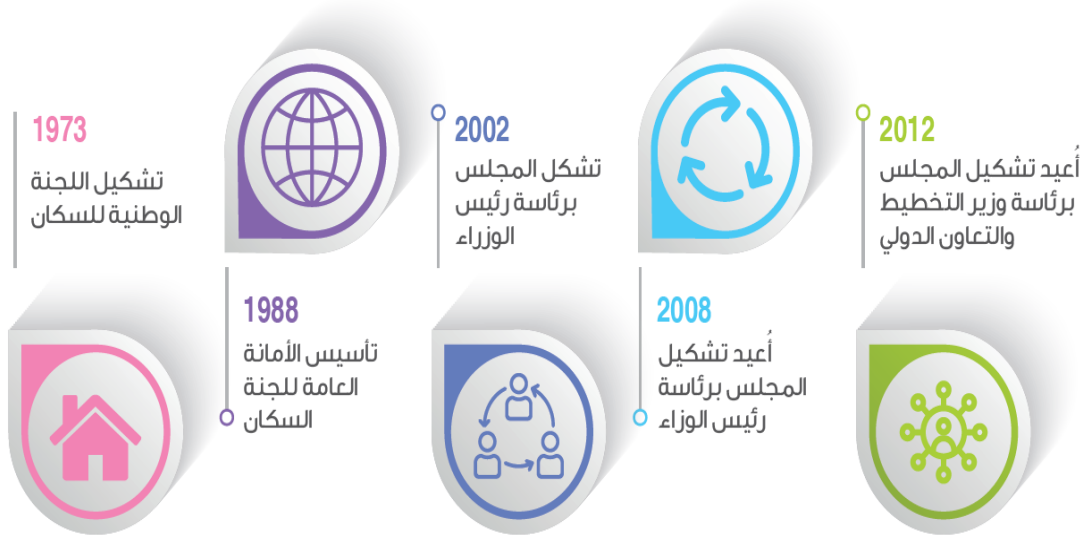
الأمين العام

الخطة الاستراتيجية – المجلس الأعلى للسكان للاعوام 2019-2025

نبذة عن المجلس الأعلى للسكان

عندما انتقل العمل الاجتماعي من مجرد عمل خيري لتقديم المساعدات العينية إلى المحتاجين والفقراء إلى عمل تنموي متكامل يهدف إلى تمكين الأسر المحتاجة من الاعتماد على نفسها، برزت الحاجة إلى هيئة متخصصة بالمعلومات السكانية من الزوايا التنموية. ونتيجة ذلك بادرت سمو الأميرة بسمة بنت طلال رئيسة مجلس أمناء الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية عام 1988 إلى تقديم اقتراح للحكومة بإنشاء لجنة وطنية للسكان، وقرر مجلس الوزراء حينها إنشاء اللجنة الوطنية للسكان على أن يستضيف الصندوق الأمانة العامة للجنة. ونظراً لقناعة كل المختصين بالعمل التنموي بأهمية الدور الذي تلعبه هذه اللجنة ويهدف توجيه الجهود الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال العمل على تحقيق التوازن بين النمو السكاني ومتطلبات التنمية الاقتصادية والموارد الوطنية، فقد تم عام 2002 إعادة هيكلة اللجنة الوطنية وتحويلها إلى "المجلس الأعلى للسكان" برئاسة رئيس الوزراء خلفاً للجنة الوطنية للسكان لمعالجة عدد من القضايا السكانية التي تؤثر على التنمية، وقد أعيد تشكيله في العام (2008) برئاسة رئيس الوزراء كذلك، ثم أعيد تشكيله العام (2012) برئاسة وزير التخطيط والتعاون الدولي.

تشكيل المجلس



رئاسة وعضوية المجلس الأعلى للسكان

امين عام وزارة الشباب	وزير التخطيط والتعاون الدولي
مدير عام مؤسسة التدريب المهني	وزير العمل
امين عام اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية
مدير عام مؤسسة الاذاعة والتلفزيون	وزير الصحة
رئيس المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية	وزير التنمية الاجتماعية
امين عام المجلس الاعلى للسكان	وزير التربية والتعليم
عضوان من القطاع الخاص	وزير التعليم العالي والبحث العلمي

مهام المجلس الأعلى للسكان

إن مهام المجلس الأعلى للسكان تنبثق من حلقة القيمة المضافة والمحقة التي يلعبها المجلس والمنبثقة من نموذج عمل المجلس ((يحدد نموذج العمل الأسلوب الذي

يتبعه المجلس في خلق قيمة للمتعاملين وتحقيقها والاستفادة منها) (شكل رقم 1) نموذج الأعمال). الشكل رقم (1)



- حيث كان التركيز في قرار تأسيس المجلس من قبل مجلس الوزراء عام 2002 بأن يكون دور المجلس كجهة تقترح السياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية التنفيذية المتعلقة بالسكان والتنمية، وتعمل على تنسيق تنفيذها مع المؤسسات الوطنية الحكومية والأهلية والتطوعية، وتقوم على متابعتها وتقييمها وكسب التأييد لها وتعزيز التعاون بين الجهات المنفذة لتلك السياسات. كما أنها الجهة المعنية بتوفير المعلومات وزيادة الوعي بالتحديات السكانية والتنمية، وتعمل على بناء القدرات الوطنية في مجال السكان والتنمية. وفيما يلي هذه المهام:
- اقتراح السياسات السكانية للدولة وتوجيه الجهود المبذولة في تنفيذها بكفاءة وفعالية للمساهمة في تحقيق اهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ورفعها الى مجلس الوزراء للمصادقة عليها.
 - اعتماد المجلس كجهة تنسيقية في مجال الأنشطة والمعلومات السكانية والهيئات الحكومية والأهلية والتطوعية وتعزيز مشاركتها في تخطيط وإدارة وتنفيذ البرامج والمشروعات السكانية بما ينسجم والاستراتيجية الوطنية للسكان.
 - اقتراح السياسات الخاصة برفع مستوى الوعي بالقضايا السكانية والتنمية وكسب التأييد لها من خلال برامج مدروسة للإعلام والتعليم والاتصال وتسخير وسائل الاعلام المختلفة لتعزيز الوعي الجماهيري بالقضايا السكانية.
 - قبول المعونات والهبات المقدمة من المؤسسات المانحة الدولية والوطنية للأنشطة والبرامج السكانية بموافقة مجلس الوزراء.
 - إقرار الآليات والإجراءات الهادفة الى مواجهة التحديات السكانية وبما يحقق اهداف السياسة السكانية في الأردن ورفعها الى مجلس الوزراء للمصادقة عليها.
 - تعزيز التعاون والتنسيق مع الهيئات الإقليمية والدولية المهتمة بالقضايا السكانية.
 - اقتراح برامج التدريب والتعليم وبناء القدرات الوطنية للعاملين في المجالات السكانية في مختلف المؤسسات بالتنسيق مع الوزارات المعنية ورفعها الى مجلس الوزراء.
 - المشاركة بالمؤتمرات والندوات وورش العمل واللقاءات المتعلقة بالقضايا السكانية.
 - العناية بتوفير المعلومات السكانية واجراء المسوح والدراسات والبحوث السكانية ومتابعتها لغايات تحديث الاستراتيجية الوطنية للسكان والتخطيط لبرامج العمل ذات العلاقة.
 - الموافقة على اصدار النشرات العلمية والمطبوعات المتخصصة في مجال السكان وفقا للقوانين المعمول بها.

المرجعيات الوطنية والإقليمية والعالمية لاستراتيجية المجلس

حقق الأردن إنجازات مهمة خلال العقد الأخير، فقد استثمر في البنية التحتية والموارد البشرية وعمل على تحسين مستويات المعيشة وخاصة في مجال القضاء على الفقر، كما تبني مفهوم الحماية الاجتماعية الشاملة في سياسات وبرامج محاربة الفقر، وكذلك أقر قانوناً جديداً للضمان الاجتماعي في عام 2014 شمل من يعمل لحسابه الخاص، وأدخل منافع الأمومة والبطالة كجزء من الجهود الوطنية لتأسيس أرضية وطنية للحماية الاجتماعية، كما عملت الحكومة مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص على تبني منهج حقوقي في التنمية الاجتماعية في مسعى لتمكين الفقراء من خلال عدة برامج متخصصة بالتمكين الاقتصادي والتمويل المايكرووي وربطهم بسوق العمل، بالإضافة لتوسيع العمل على الإطار الوطني لمكافحة عمالة الأطفال (2016-2011) ليشمل جميع المحافظات، وتطوير الاستراتيجية الوطنية لكبار السن للأعوام (2018-2022).

يتطلع المجلس الى ان يكون مكون اساسي في وضع السياسات ذات العلاقة بالسكان والتنمية ودعم صانعي القرار للوصول الى رفاهية جميع السكان في الاردن انطلاقا من المرجعيات الوطنية والإقليمية والعالمية بالإضافة الى وثيقة سياسات الفرصة السكانية 2017 والتي تؤكد على ان الانتفاع من حدوث الفرصة السكانية في الأردن يتطلب تبني سياساتٍ سكانية واجتماعية واقتصادية ملائمة، والاستجابة للتغيرات التي ستنتج عنها، والتي تؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة للأردن. وفي حال عدم الاستعداد المناسب للتغيرات المتوقعة المصاحبة لمراحل الفرصة السكانية سيواجه الأردن العديد من الانعكاسات السلبية التي سيكون لها تأثير على المجتمع الأردني.

ويركز المجلس على تعزيز قدرة المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لدعم أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بشأن الصحة الإنجابية والعنف القائم على نوع الجنس مع التركيز على تحسين صحة ورفاهية النساء والمراهقين والشباب وذوي الاعاقات وكذلك دعم تنفيذ جدول أعمال اهداف التنمية المستدامة والتي تتماشى مع رؤية الأردن 2025.

وعمل الأردن على دمج الحقوق الإنجابية ضمن منظومة حقوق الانسان، كما عمل على تنفيذ خطط وطنية خاصة بالصحة الإنجابية منذ عام 2003 أحدثها الاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية/تنظيم الاسرة (2013-2018) ومراجعة وتحديث بروتوكولات الصحة الإنجابية لعام 2011، وتعزيز برامج الصحة الإنجابية الشاملة وتوفير الخدمات والمعلومات ذات الجودة العالية وخاصة للفئات المهمشة، كما عمل على تطوير وتطبيق النظام الوطني للرصد والاستجابة لوفيات الأمهات والاطفال في وزارة الصحة، وإيماناً بأهمية تعزيز خدمات الصحة الإنجابية للشباب تم إعداد المعايير الوطنية لخدمات الصحة الإنجابية الصديقة للشباب عام 2018، وخطة العمل الوطنية للحد من زواج من هم دون سن 18 في الأردن (2018-2022).

جاءت رؤية الأردن 2025 ترجمة لنهج شمولي يراعي أولويات أهداف التنمية المستدامة ويدمجها في الاستراتيجيات والسياسة العامة والخطط والبرامج الوطنية، كما ربطت الموازنة العامة بالخطة التنموية التنفيذية وذلك بالاعتماد على تعزيز الأنظمة الإحصائية وتوفير البيانات وتطوير نظام رصد ومتابعة لمؤشرات التنمية المستدامة على المستوى الوطني والمحافظات.

واستجابة للضرورة السورية ولتعزيز عملية التنمية والمحافظة على المكتسبات التنموية وضع الأردن خطة الاستجابة للأزمة السورية للأعوام (2018-2020)، والتزم بها خلال مؤتمر لندن الذي عقد في عام 2016 لدعم سوريا والمنطقة بتوفير مئات الآلاف من فرص العمل للأردنيين والسوريين لتعود بالفائدة على كليهما من خلال توفير 200 ألف فرصة عمل للاجئين السوريين بحلول عام 2020 دون إحداث خلل في سوق العمل أو التأثير على فرص العمل للأردنيين. حيث بلغ

مجموع العدد التراكمي للتصاريح الممنوحة للسوريين من عام 2016 حتى تشرين الاول 2018 حوالي (121،182) تصريح. كما إن سد الفجوة بين التنمية الإنسانية أمر حيوي خاصة في ضوء الأزمة السورية واستمرار عدم الاستقرار في المنطقة وستكون خطة الاستجابة للأردن للفترة 2018-2020، وهي خطة إنسانية متجددة متعددة السنوات، بمثابة نقطة مرجعية رئيسية لتخطيط القدرة على التكيف والاستعداد للطوارئ والاستجابة لها، بما في ذلك القدرات المستهدفة وبناء وتقديم الخدمات لدعم الفئات الضعيفة من السكان في مخيمات اللاجئين والمجتمعات المضيفة.

مبررات الخطة الاستراتيجية

- بلغ عدد السكان في الأردن 10.066.383 ملايين نسمة، مع نسب مرتفعة في فئة 15-64 تصل الى 62%. وقد يؤدي التحول في البنية العمرية للسكان إلى الاستفادة من الفرصة السكانية في غضون العقود القادمة بسبب انخفاض معدل الخصوبة الكلي والزواج المتأخر واستخدام وسائل تنظيم الأسرة.
- لكن عدم الاستقرار الإقليمي وتدفق اللاجئين والركود الاقتصادي وعدد من العوامل الأخرى قد يعرقل ذلك ولذلك قد تفوت فرصة الاستفادة من الفرصة السكانية إلا إذا كانت التغيرات الديمغرافية تتناسب مع فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشباب، وكذلك الاستثمارات المستهدفة في التعليم والصحة وإمكانية توظيف الشباب.
- ونظراً لترابط الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية للتنمية فهناك حاجة لجهود متضافرة لإدماج الديناميكيات الديموغرافية في عمليات التخطيط الاجتماعي الاقتصادي والسياسي وخلق بيئة ممكنة وتعزيز قدرات المؤسسات والسعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة SDGs وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ICPD.
- ان متابعة تحقيق واستثمار مرحلة التحول الديموغرافي الذي يمر بها مجتمعنا الأردني تعتبر من أولويات عمل المجلس من خلال التركيز في تحقيق واستثمار الفرصة السكانية على مستوى المحافظات استجابة الى التوجهات الوطنية في اللامركزية.

- ولطالما كان الشباب المتعلمون مصدر فخر للأردن، إلا أن ذلك لم يترجم إلى توفير العمل اللائق لهم، حيث أن هناك 37.3% من الشباب عاطلون عن العمل، وأكثر من ثلث الخريجين الشباب يبقون سنتين للحصول على عمل مرض، إلى جانب التحديات المتعلقة بالسلوكيات الاجتماعية المتغيرة والثقافية المحيطة. الأمر الذي يتطلب تزويد الشباب بمهارات الحياة التي يحتاجونها لصنع قرارات واعية تحترم التعددية وحقوق الإنسان وتشجع على التسامح والسلام.
- استضاف الأردن اللاجئين نتيجة الصراعات المتتالية، حيث بلغ عدد غير الأردنيين من السكان ثلاثة ملايين نسمة. ابتداء من عام 2011، أثرت الأزمة السورية على التركيبة السكانية وألويات الاستثمار حيث يستضيف الأردن 1.3 مليون سوري، منهم 660,000 لاجئ (87% داخل المجتمعات المضيفة، 23% في المخيمات) ومنهم 325,000 امرأة في سن الإنجاب. وقد خلقت هذه العوامل عبئا على أنظمة تقديم الخدمات، ولا سيما نظام الرعاية الصحية حيث أظهرت نتائج مسح السكان والصحة الأسرية في الأردن لعام 2017-2018 أن معدل الإنجاب الكلي بين السوريات قد بلغ 4.7 مولد/امرأة في سن الإنجاب، مقابل 2.6 مولود/امرأة بين الأردنيات، كما يبلغ معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة الحديثة بين السوريات 32% مقابل 38% بين الأردنيات.
- إن زيادة قدرة الشباب على ممارسة صحتهم الجنسية والإنجابية وحقوقهم الإنجابية (SRHR) أمر بالغ الأهمية لعكس الاتجاهات السلبية، مثل زواج الأطفال والزواج المبكر والعنف القائم على نوع الجنس ومحدودية وصول المرأة إلى العمل الرسمي. ويلتمس العديد من الشباب المعلومات والخدمات المتعلقة بوضعهم الصحي خارج نطاق المرافق الصحية العامة.
- سيكون من الضروري الحد من حالات الزواج المبكر وزواج الأطفال وتأخير الولادة وتحسين فرص معيشة النساء لضمان تحسين نتائج الصحة الإنجابية للشابات. وعلاوة على ذلك، لا يزال زواج الأطفال يمثل نسبة 18.1% من جميع الزيجات في الأردن لعام 2015¹. ووقد بلغت النسبة عام 2015 بين الأردنيات 11.6% وبين السوريات 43.7%. كما أظهرت نتائج مسح السكان والصحة الأسرية 2017-2018 أن 5% من السيدات في الأردن اللاتي أعمارهن 15-19 سنة قد بدأن في الإنجاب، وتبلغ هذه النسبة بين السوريات 27.8% وبين الأردنيات 3.1% كم أظهرت النتائج أن حوالي 8.9% من السوريات في الفئة العمرية 15-19 كن حوامل بطفلهن الأول.
- إن السياسات التي تشجع عمل المرأة تحتاج إلى دمج استراتيجيات الصحة الإنجابية للحفاظ على معدلات خصوبة أقل وتقليل حدوث العنف القائم على نوع الجنس، وخاصة زواج الأطفال، مما يفسح المجال لتحقيق والاستفادة من لعائد الديموغرافي.
- إن الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية مرتفع وبجودة عالية. تقريبا جميع النساء الحوامل (98%) يتلقين رعاية ما قبل الولادة. وبلغت نسبة وفيات الأمهات أثناء فترة النفاس 19 لكل 100,000 مولود حي عام 2008، وأشارت تقديرات وزارة الصحة لعام 2017 أنها تبلغ حوالي 25 لكل 100,000 مولود حي. ولذلك يجب الحفاظ على هذه المكاسب من خلال تحسين الرعاية قبل وأثناء وبعد الولادة، وتعزيز خدمات الصحة الإنجابية للمراهقين لا سيما أنه متوقع أنه يزداد الطلب على خدمات الصحة الإنجابية، حيث من المتوقع أن يرتفع عدد النساء في سن الإنجاب من 1.5 مليون إلى 2 مليون بحلول عام 2020، وسيكون التركيز على النساء الأكثر ضعفاً عاملاً أساسياً لنجاح برامج الصحة الإنجابية.
- على الرغم من ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة إلى أن معدلات مشاركتها الاقتصادية لا تزال متدنية فهي لا تتجاوز 17.3% لعام 2017 وهو ما يؤثر سلباً على فرص تمكينها وانخفاض فرصها في التحكم بالموارد، حيث بلغ معدل البطالة بين الإناث 31.2%. فيما ترتفع معدلات البطالة بين الإناث ضمن فئة المستوى التعليمي بكالوريوس فأعلى لتصل إلى 33.1%. وقد أدت الفوارق بين الجنسين إلى حصول الأردن على واحد من أدنى التصنيفات في المنطقة على مؤشر التنمية الجندرية (0.864)، ومؤشر عدم المساواة بين الجنسين (111/188)، وفجوة النوع الاجتماعي بين الجنسين (145/134) وهبط على مؤشر الفرص الاقتصادية للمرأة إلى المرتبة 138 من أصل 144 دولة، إلى جانب الفجوة في الأجور.
- هناك ارتفاع في معدل انتشار العنف ضد المرأة وذكريات واحدة من كل ثلاث نساء متزوجات من أي وقت مضى تتراوح أعمارهن بين 15 سنة وما فوق أنها تعرضت للعنف الجسدي. وتم إجراء ما يقرب من 150,000 استشارة بشأن العنف المبني على النوع الاجتماعي للفتيات والنساء الضعيفات وكان الإقبال على هذه الخدمات حاداً، مما يدل على الحاجة لمعالجة هذه الظاهرة.
- أظهرت نتائج مسح السكان والصحة الأسرية لعام 2012 أن 14.1% من السيدات المتزوجات أو اللاتي سبق لهن الزواج في الفئة العمرية 15-49 سنة قد تعرضن لعنف جسدي أو جنسي من قبل أزواجهن خلال الـ 12 شهر السابقة للمسح.
- على صعيد الهجرة الداخلية فهناك اختلاف في الأوضاع الديموغرافية وفقاً للمناطق الجغرافية الحضرية والريفية وافتقار المساواة في الخدمات بين سكان الريف والحضر، حيث نلمس ضعفاً في تأمين الخدمات الاجتماعية والفرص الاقتصادية والاستثمارية لسكان الريف، مما يؤدي إلى تهميش فئة سكانية ضخمة ويدفع باتجاه مزيد من الهجرة الداخلية والزواج إلى المدن وهذا الوضع هو في الواقع صورة واضحة من صور التنمية غير المتوازنة.
- أظهرت نتائج تقرير رضى شركاء المجلس لعام 2018 نسبة الرضى العام عن أداء المجلس قد بلغت 90.7%، كما أشار 96.3% من الشركاء أنهم راضيين عن دور المجلس في تعزيز بيئة السياسات الداعمة للقضايا السكانية. كما أظهرت نتائج التقرير أهمية تعزيز دور المجلس في معالجة القضايا التالية: إدخال البعد السكاني في عملية التخطيط التنموي، التعامل مع قضايا اللاجئين وقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة وقضايا الشباب.

¹المجلس الأعلى للسكان، دراسة زواج القاصرات في الأردن 2017.

أطلق المجلس الأعلى للسكان في عام 2009 الإصدار الأول من وثيقة "سياسات الفرصة السكانية" والتي بينت بأن معدلات الإنجاب في الأردن ستبدأ تدريجياً بالتناقص² خلال السنوات القادمة، مما يمهد لما يسمى بـ"فترة الفرصة السكانية" والتي تبدأ عندما تنمو الشريحة السكانية في فئة الأعمار (15- 64 سنة) بسرعة تتفوق على نسب نمو الفئات المعالة والمتمثلة بفئة السكان دون الخامسة عشرة من العمر وفئة السكان في الأعمار 65 سنة فأكثر. ويتربط على هذا التغير في التركيب الديموغرافي للسكان عدداً من المنافع التي يمكن تحقيقها في حال توفر التخطيط والاستعداد اللازمين للاستجابة المناسبة لحدوث التغير الديموغرافي المنتظر في التركيب العمري للسكان والفرصة السكانية المصاحبة لهذا التغير³. ولا شك أن استثمار الفرصة السكانية سيكون لها عوائد إيجابية على كافة مناحي الحياة في الأردن حيث ستؤدي إلى ارتفاع في حجم قوة العمل واستغلالها في العملية الإنتاجية الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع متوسط دخل الأسرة وتحسن أوضاعها المعيشية وارتفاع مستويات المعيشة بكافة أشكالها. أما عدم استغلال واستثمار الفرصة السكانية وعدم الاستعداد لها فسيؤدي إلى ارتفاع عدد المتعطلين عن العمل وانخفاض مستويات الدخل وتدني مستوى الخدمات بكافة أنواعها.

وتشير التقديرات الواردة في وثيقة السياسات لعام 2017 إلى أن التحول الديموغرافي سيصل ذروته في عام 2040 وذلك عندما تتجاوز نسبة سكان الأردن في أعمار القوى البشرية نسبة المعالين بدرجة كبيرة، حيث أنه من المتوقع أن تصل نسبة السكان في سن العمل (67.7%) ونسبة إعالة 47.7 فرد معال لكل 100 شخص في سن العمل.

الفرصة السكانية سلاح ذو حدين في أيدي مخططي الاقتصاد، فإن احسنوا التدبير والتخطيط كانت الفرصة وثابة للاقتصاد بحلول عقدين، وبغير ذلك فإن الاعباء ستزيد وستضيع الميزات النسبية التي من الممكن ان ينافس من خلالها الاقتصاد وعلى رأسها القوى البشرية. وفي الوقت الذي ترسم فيه الفرصة السكانية ورودا على طريق التخطيط الاقتصادي تضع ايضا تحديات في ذات الطريق. اذ تنطوي تلك الفرصة على زيادة ضخمة في حجم قوة العمل الاردنية التي سيتضاعف حجمها 1.9 مرة بين عام 2008 وعام 2030 وستزيد كذلك في المذخرات المحلية في مديات متوسطة وبعيدة الاجل وهو ما يستدعي تهيئة الاقتصاد عبر سياسات مدروسة للتساوق مع تلك الارقام والنسب الايجابية، وألا تتحول قوة العمل الى عبء على الدولة واقتصادها كما هو حاصل حالياً في ارتفاع نسب البطالة لا سيما في اوساط الشباب. تلك الفرصة، ستساعد في رفع حجم فرص العمل المستحدثة غير ان تلك الفرص تستلزم تحقيق تغيير واضح في اناط الادارة وطرق الجذب الاستراتيجي وتدريب وتهيئة القوى العاملة لتكون جاهزة لسوق العمل، وكذلك للبقاء على اتجاه معدلات الخصوبة ضمن مستويات منخفضة.

ويحتاج تحقيق واستثمار الفرصة السكانية إلى رصد مدى التقدم في تحقيق السياسات المرتبطة بها، ومتابعتها على المستوى الوطني من خلال مراقبة أداء المؤشرات المختلفة التي تعكس الأوضاع السائدة في جميع القطاعات، ومدى تحقيق القيم المستهدفة للمؤشرات إذ يشكل رصد مدى التقدم ومتابعته في تحقق واستثمار سياسات الفرصة السكانية بشكل مستمر عمليةً تنصف بالأهمية لما لها من انعكاساتٍ على الجهود التي تبذلها جميع الجهات ذات العلاقة في المجالات كافة، والتي تهدف إلى الوصول إلى الأهداف المرسومة من خلال تحقيق القيم المستهدفة لجميع المؤشرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها من مؤشرات، يساعد تحقيقها في استثمار الفرصة السكانية المتوقع حدوثها في الأردن، ووصولها إلى الذروة في عام 2040. كما تعد هذه المرحلة ضروريةً لمعرفة العقبات التي تحول دون تقدم السياسات الخاصة بالفرصة السكانية، وتحقيقها الأهداف مما يساعد في إيجاد الحلول المناسبة لتخطي العقبات وتصحيح المسارات.

وكان المجلس قد أصدر الخطة الوطنية لرصد ومتابعة تحقق واستثمار سياسات الفرصة السكانية في كانون الثاني 2011، وفي ضوءها تم إعداد التقارير الدورية المخصصة لرصد ومتابعة مدى التقدم في تحقيق واستثمار سياسات الفرصة السكانية ورفعها للجهات ذات العلاقة، وفي ضوء فاعلية آلية المتابعة والتقييم التي تم انتهاجها سابقاً، تم تحديث الخطة المشار إليها استناداً إلى نتائج التعداد العام للسكان والمساكن 2015 والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المستجدة، وأداء المؤشرات الخاصة في جميع المجالات ذات الصلة بالفرصة السكانية بالتنسيق مع المؤسسات المعنية، لتعزيز آلية رصد ومتابعة تنفيذ سياسات تحقق واستثمار الفرصة السكانية لتحقيق الأهداف المرجوة من الفرصة السكانية المتوقعة في الأردن، التي تتمثل في تحقيق الاستثمار الأمثل لعوائد الفرصة السكانية في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

²طراً انخفاض طفيف في مستويات الإنجاب حسب نتائج مسح السكان والصحة الأسرية بين عامي (2002 و2012).

³المصدر: المجلس الأعلى للسكان، الفرصة السكانية، وثيقة سياسات (2017)

للتصدي للتحديات المذكورة أعلاه، حدد المجلس نقاط تدخله من خلال نظرية التغيير عبر ثلاثة مستويات:

1. **مستوى البيئة الممكنة** التي تحددها الأطر القانونية والسياسية الموازية بالارتكاز على برنامج عمل مؤتمر السكان والتنمية (ICPD) كجزء من تحقيق خطة التنمية المستدامة 2030 ورؤية الأردن 2025 ضمن منظومة حقوق الانسان لتحقيق نمو مستدام وعادل يركز على التخطيط من منظور سياسات الفرصة السكانية والاستجابة لأبعاد الهجرات القسرية والطوعية وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وذلك بادماج الديناميكيات السكانية بعملية التخطيط الوطني الكلي والقطاعي والمحلي ووضع آليات لمراقبة المساءلة يركز على تحليل البيانات والمؤشرات المتعلقة الحساسة للنوع الاجتماعي وتوليد المعرفة بشأن التحديات والفرص المتاحة.
2. **المستوى المؤسسي** الذي يركز على تنمية القدرات للمؤسسات الوطنية الحكومية وغيرها للتخطيط من منظور سياسات الفرصة السكانية من أجل إعطاء مضمون عملي للأطر القانونية والسياسات.
3. **المستوى الفردي والمجتمعي** الذي يركز على تسخير جميع أشكال وسائل الإعلام وقنوات المناصرة لدعم الممارسات الثقافية التي تعزز مفاهيم الصحة الانجابية والفرصة السكانية وهذه العملية طويلة الأجل وتستخدم نهجا تشاركية، وتغييرات في الاتصالات السلوكية، وبرامج لبناء القدرات.

مداخل عمل المجلس - نظرية التغيير



وتحقيقا لهذه الغاية، توضح نظرية التغيير، المبينة في الرسم البياني كيف يتوقع أن تؤدي تدخلات خطة العمل الى مجموعة معينة من النتائج التي تسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تحقيق الأهداف المتوقعة. ونظرية التغيير تستخدم للدلالة على مستويات مختلفة من التغيير، ومختلف الجهات الفاعلة والروابط السببية والظروف اللازمة للتحث على التغيير المرجو.

إنجازات المجلس

عمل المجلس خلال عام 2018 على تنفيذ العديد من المبادرات ضمن الثلاثة محاور الرئيسية المدرجة في نظرية التغيير.

المحور الأول: البيئة الممكنة - اقتراح سياسات سكانية واستراتيجيات وخطط عمل مبنية على الأدلة العلمية لدعم عملية صنع القرار

سياسات	استراتيجيات	خطط عمل وطنية	اوراق عمل وطنية
<ul style="list-style-type: none"> وثيقة سياسات الفرصة السكانية المحدثة دراسة وملخص سياسات حول تفعيل المشاركة الاقتصادية للمرأة نظام وتعليمات العمل المرن دراسة وملخص سياسات "الخصائص السكانية للسوريين وفرص معالجة تحديات اللجوء على سوق العمل الأردني دراسة وملخص دراسة وملخص سياسات خدمات الصحة الإنجابية المقدمة للسوريين خارج المخيمات في الأردن دراسة وملخص سياسات اتجاهات الشباب المقبلين على 	<ul style="list-style-type: none"> الاستراتيجية الوطنية للاعلام السكاني 2018-2022 الإستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية/تنظيم الأسرة (2013-2018) التقييم النهائي للاستراتيجية الوطنية للصحة الانجابية/تنظيم الأسرة للاعوام 2013-2018 	<ul style="list-style-type: none"> خطة العمل الوطنية لرصد ومتابعة التقدم في سياسات تحقيق واستثمار الفرصة السكانية خطة العمل الوطنية للحد من ظاهرة زواج القاصرات في الأردن (2018-2022) 	<ul style="list-style-type: none"> ورقة موقف الأردن من خدمات الصحة الإنجابية للأشخاص ذوي الإعاقة تقارير المتابعة والتقييم لسياسات الفرصة السكانية ورقة موقف الاردن من الاجهاض ورقة عمل حول العنف والاعاقة خارطة تمكين المرأة 2014 تقارير اثر النمو السكاني على القطاعات التنموية التقرير الوطني لمتابعة اعلان القاهرة 2013-2018 تقرير حالة سكان الاردن 2014 (نظرة حول التدريب والتعليم المهني والتقني)

			<p>سوق العمل نحو زيادة الأعمال والبيئة المؤسسية الداعمة</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ دراسة وملخص سياسات دمج مفاهيم و قيم العمل والعمل المهني والأبداع والريادة ضمن الكتب المدرسية ▪ المعايير الوطنية لخدمات الصحة الأنجابية الصديقة للشباب ▪ دراسة وملخص سياسات ظاهرة زواج القاصرات في الأردن
--	--	--	--

المحور الثاني: المستوى المؤسسي - بناء القدرات الوطنية في مجال السكان والتنمية

- بناء قدرات المعلمين ورجال الدين والباحثين الاجتماعيين في مجال القضايا السكانية والصحة الإنجابية،
- بناء قدرات ضباط ارتباط الفرصة السكانية في مجال احتساب المؤشرات السكانية ومؤشرات اهداف التنمية المستدامة،
- بناء قدرات مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات النسائية في تضمين مبادرات مناهضة ظاهرة زواج القاصرات ضمن خططهم،
- بناء قدرات الاعلاميين في كيفية تناول القضايا السكانية في وسائل الاعلام المختلفة،
- بناء قدرات اعضاء المجلس المحلية ومجالس المحافظات في ادماج البعد السكاني في عملية التخطيط التنموي على المستوى الوطني والمحلي،
- النهج التشاركي في تبني سياسات مبنية على الادلة والبراهين والابحاث النوعية واعداد وثائق المشاريع،
- ادماج البعد السكاني في التخطيط التنموي على المستوى الوطني وعلى مستوى المحافظات،
- ادخال مفاهيم السكان والتنمية في المؤسسات التعليمية (جامعة العلوم والتكنولوجيا والجامعة الأردنية)،
- بناء قدرات الهيئات النسائية في مجال دور المرأة في استثمار الفرصة السكانية.

المحور الثالث: المستوى الفردي او المجتمعي - كسب التأييد ورفع الوعي

- تنفيذ برامج متخصصة لبناء قدرات الاعلاميين في مجال الاعلام السكاني،
- بناء قدرات الشباب على فهم وادماج البعد السكاني بالتنمية من خلال مبادرة شباب الفرصة،
- تطوير قواعد البيانات (منصة المعرفة لبحوث الصحة الانجابية)،
- حلقات نقاشية لعرض نتائج الدراسات والتقارير وملخصات السياسات،
- نشرات وأدوات كسب تأييد لتوفير المعلومات والمؤشرات للمعنيين،
- عروض اثر النمو السكاني على التنمية على المستوى الوطني وعلى مستوى المحافظات،
- افلام وفيديوهات حول الفرصة السكانية في ضوء نتائج التعداد العام للسكان والمساكن،
- ورش توعوية للشباب في مجال الفرصة السكانية والتنمية، ريادة الأعمال، التخطيط المستقبلي والصحة الانجابية،
- لقاءات رفع وعي للمؤسسات الوطنية في مجال تضمين مؤشرات الفرصة السكانية ضمن الاستراتيجيات الوطنية،
- حملات تنظيم الاسرة بالتعاون مع مشروع تواصل لسعادة الاسرة،
- حملات اعلامية في مجال رفع الوعي في مجال ريادة الاعمال والتشغيل الذاتي (مستقبلنا مش مزحة ومشروع مستقبلي)،
- تفعيل دور المواقع الالكترونية الخاصة بالمجلس وصفحاته على الشبكات ومواقع التواصل.

أبرز تقييم نتائج انجازات خطة عمل المجلس الحاجة إلى ما يلي:

1. الاستفادة من شراكات المجلس القوية مع الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والارتقاء بها من أجل تسريع الأولويات الوطنية المتعلقة بالسكان والتنمية؛
2. وضع استراتيجية لكل محور للتأثير على العمل في مجال السياسات العامة، وتطوير القدرات المؤسسية، وإنشاء النظم المستدامة؛
3. التنسيق والتعاون مع الشركاء في النهوض بالأهداف بالاستناد على برنامج عمل مؤتمر السكان والتنمية (ICPD) كجزء من تحقيق خطة التنمية المستدامة 2030؛
4. الاستهداف الملموس للمساواة بين الجنسين و دمج تمكين المرأة في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية؛
5. إعادة النظر في استراتيجية التنفيذ لتعزيز التطوير المؤسسي، وآليات الرقابة، واستراتيجيات تنفيذ المشاريع بتعزيز النهج القائم على النتائج عن طريق تحسين الرصد والقياس والإبلاغ عن التقدم والإنجازات؛
6. الاستثمار في تشجيع الابتكار والتعاون في رصد وتحليل البيانات السكانية.

كما حددت التوصيات المستمدة من التقييم الحاجة إلى:

1. إشراك الشباب في السياسة العامة وضمان دمج أصواتهم في استراتيجيات قائمة على أهداف التنمية المستدامة،
2. تعزيز الآليات الوطنية للمساواة بين الجنسين، وأطر السياسات وأنظمة الحماية،
3. ممارسة الإبداع في عملية التنمية،
4. تعزيز قدرة تقديم الخدمات على المستويات المحلية وتعزيز جاهزية النظم،
5. حماية مكاسب التنمية من التأثير بالمتطلبات الأمنية، لا سيما في سياق حقوق الإنسان والحماية ومنع العنف بجميع أشكاله والحكم الرشيد.

التحليل الرباعي

يهدف التحليل الرباعي SWOT إلى تحليل البيئة الداخلية والخارجية للمجلس والتعرف على أهم عناصر القوة وفرص التحسين الداخلية للمجلس بالإضافة إلى الفرص الخارجية التي تحيط بالمجلس ويمكن الاستفادة منها لتحقيق أهداف المجلس كذلك التهديدات الخارجية للتعامل معها.

نقاط القوة:

- وجود مجلس إدارة ممثل من المؤسسات والوزارات المعنية بطبيعة عمل المجلس وامانه عامة.
- وجود استراتيجية واضحة للمجلس وخطط عمل ومؤشرات واضحة وقابلة للقياس.
- وجود آلية لمتابعة وتنفيذ أنشطة المجلس.
- وجود كادر مؤهل قادر على تنفيذ معظم الاعمال بكفاءة وفعالية وذو خبرات متنوعة.
- وجود شبكة تكنولوجيا معلومات متقدمة في المجلس الى جانب وجود نماذج هندسة عمليات مطبقة داخليا ومع الشركاء.
- عضوية المجلس في اللجان القطاعية والفنية للعديد من المؤسسات بما يضمن ادخال البعد السكاني في الخطط التنموية ذات العلاقة.

نقاط التحسين (نقاط الضعف):

- نقص في اعداد الكادر الفني والإداري.
- طبيعة الاعمال المطلوبة من المجلس متشعبة الى جانب تعدد الجهات العاملة معه على قضايا السكان والتنمية.
- ارتفاع نسبة الدوران الوظيفي.
- عدم تفعيل أنظمة الموارد البشرية بشكل كامل داخل المجلس مثل أنظمة التعاقب وخطط الاحلال الوظيفي.
- عدم وجود برامج ممنهجة لبناء قدرات الموظفين.
- عدم استقلالية المجلس إداريا وماليا.

التهديدات:

- سرعة تغيير قيادات المؤسسات الشريكة والداعمة مما يشكل حملا إضافيا على المجلس لكسب تأييد القيادات الجديدة.
- لا يوجد للمجلس موازنة سنوية ثابتة من دائرة الموازنة العامة حيث يتم رد مبالغ سنوية متغيرة، وتعتمد المشاريع على التمويل الخارجي.
- عدم استدامة مصادر التمويل الخارجية التي تقدم للأردن في ظل الازمة الاقتصادية وتغيير الأولويات على مستوى تمويل المشاريع التنموية.
- صعوبة وتعدد وتشابك مواضيع السكان والتنمية وتقاطعها مع عدة مؤسسات ومنظمات معنية مما يصعب من عملية السيطرة ويهدد نجاح تنفيذ الاعمال والأهداف المنشودة.
- مرور الأردن بعدة ظروف غير متوقعة تؤثر على مواضيع السكان والتنمية بشكل مباشر وتؤثر على فعالية كافة الدراسات والبرامج والمشاريع التي تم اعدادها قبل وقوع هذه الاحداث مثل لجوء اعداد كبيرة من السوريين الى الأردن بعد الازمة في سوريا وغيرها.
- قلة اعداد الخبراء المختصين بقضايا السكان والديموغرافيا في الأردن.

- ضعف الوعي لدى بعض المعنيين بمفهوم الفرصة السكانية كونها متعلقة بالمستقبل، الأمر الذي يعكس عدم اعتبارها أولوية والتركيز بدلا منها على معالجة الأوضاع الحالية.

- ضعف تعاون بعض الجهات الشريكة أو الداعمة للمجلس.

- ضعف دقة بعض المعلومات واستخدامها أو المؤشرات أو الأرقام أو التقارير التي يتم تزويدها للمجلس أو تعيبتها من قبل بعض الجهات.

الفرص (الخارجية):

- وجود إطار وطني لسياسات السكان والتنمية في وثيقة سياسات الفرصة السكانية وتبني مجلس الوزراء لها وتعميمها على الوزارات والمؤسسات المعنية بتنفيذها.

- دعم القيادة السياسية لقضايا السكان والتنمية، وإمكانية كسب تأييد صانعي السياسات أو متخذي القرار من خلال وجود خطة واهداف وطنية للتنمية وتبنيها من قبل الحكومة تتقاطع مع أعمال وأهداف المجلس في تحقيق التنمية.

- وجود لجان متخصصة في مجلس الامة ذات علاقة بعمل المجلس.

- ترأس وزارة التخطيط للجنة التوجيهية الوطنية لمتابعة تنفيذ سياسات وثيقة الفرصة السكانية.

- الوضع السكاني الحالي خاصة في ظل وجود الهجرات القسرية ومحدودية الموارد يعد بيئة مناسبة حاليا لكسب تأييد صانعي القرار لقضايا السكان والتنمية.

- تعدد مصادر التمويل.

- وجود ضباط ارتباط من المؤسسات في اللجان الفنية المشكلة من قبل المجلس.

الشركاء الرئيسيون

المقصود بالشركاء Stakeholders هم جميع الجهات الداخلية والخارجية الذين يتعامل معهم المجلس ويكون لهم تأثير في تحقيق الاستراتيجية بالإضافة الى انهم يتأثرون بأعمال المجلس.

وهم ينقسمون الى مجموعتين :

○ المجموعة الداخلية أي جهات ومؤسسات محلية أردنية.


○ المجموعة الخارجية أي مجموعة دولية وهي الجهات المانحة.

رقم	الجهات الداخلية	حاجة الشركاء للمجلس	حاجة المجلس للشركاء
1	مجلس الوزراء	ملخصات سياسات ومعلومات	إقرار تشريعات وسياسات
2	مجلس الامة (النواب والاعيان)	ملخصات سياسات ومعلومات	إقرار تشريعات وسياسات
3	الوزارات	خبرات ومعلومات وملخصات سياسات	الخبرات، المعلومات وإقرار التشريعات والسياسات
4	دائرة الاحصاءات العامة	خبرات	المعلومات
5	وزارة التخطيط والتعاون الدولي	خبرات ومعلومات وملخصات سياسات	الخبرات، الموارد، المعلومات وإقرار التشريعات والسياسات


رقم	الجهات الداخلية	حاجة الشركاء للمجلس	حاجة المجلس للشركاء
6	الدوائر والمؤسسات الحكومية	معلومات وخبرات	معلومات وخبرات وإقرار تشريعات وسياسات
7	المؤسسات الاعلامية	معلومات، خبرات	كسب تأييد ورفع وعي
8	المنظمات غير الحكومية	خبرات ومعلومات وملخصات سياسات	معلومات، وكسب تأييد ورفع وعي
9	الجامعات	خبرات ومعلومات	الخبرات والمعلومات وإقرار التشريعات والسياسات
10	المؤسسات والمراكز البحثية والاستشارية	معلومات وموارد	الخبرات والمعلومات
11	الجهات الخارجية (الجهات المانحة)	معلومات وخبرات وملخصات سياسات	خبرات، موارد

الرؤية والرسالة والقيم

كجزء من عملية التحليل الشامل التي تمت خلال عملية تحضير الخطة الاستراتيجية تم مراجعة الرؤيا والرسالة والقيم الجوهرية للمجلس وذلك للتأكد من مدى ارتباطهم بنموذج عمل المجلس ومهامه، ومدى توافقهم مع الأهداف والغايات الاستراتيجية الذي تأسس المجلس من أجلها ليتم بالنهاية التوافق على الرؤية والرسالة والقيم الجوهرية التالية:

الرؤية 

البعد السكاني محورا أساسيا في التنمية لضمان الاستثمار الأمثل للفرصة السكانية وتحقيق رفاه المواطن الاردني

الرسالة 

نعمل كمرجع لكافة القضايا والمعلومات السكانية المتعلقة بالتنمية، ونساهم في وضع السياسات والاستراتيجيات وخطط العمل المعنية بالسكان والتنمية وفقا لأفضل الممارسات ومتابعة وتقييم تنفيذها وكسب التأييد ونشر الوعي حولها مع تعزيز القدرات الوطنية في هذا المجال بالتنسيق مع الشركاء والجهات المعنية لبلوغ التنمية المستدامة وتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص.



المساءلة والشفافية والنزاهة: نعمل بشفافية كاملة مع جميع المتعاملين معنا وكذلك نعرض باستمرار نتائج أعمالنا بشفافية تامة انطلاقاً من مسؤوليتنا تجاه الوطن والمواطن.

الالتزام تجاه الشركاء

الالتزام تجاه العاملين

العمل الجماعي (التشاركية): نؤمن بأن نجاح المجلس في تنفيذ مهامه وأهدافه المتعلقة بالسكان والتنمية لا يتحقق إلا بالتعاون الحثيث والعمل المشترك مع كافة الشركاء ومقدمي الخدمات وأصحاب

القرار والفئات المستفيدة إلى جانب أي جهات أخرى معنية بأبعاد القضايا السكانية التنموية ، والعمل بروح الفريق داخل المجلس

التميز والابداع : نؤمن أننا رواد في مجال عملنا، وأن عملنا يتطلب المبادرة والتميز والابداع والتعلم المستمر ، و نعمل وفق معايير ومواصفات من الاتقان تضمن جودة نتائج عملنا ونسعى إلى تحسين أدائنا ونتائج عملنا باستمرار.

المسؤولية المجتمعية

الأهداف الاستراتيجية ونتائج ومخرجات الاستراتيجية

تعكس الخطة الاستراتيجية للمجلس التحليل الوارد سابقاً والأولويات الوطنية المحددة في رؤية الأردن 2025 وأهداف التنمية المستدامة 2030. وتساهم الاستراتيجية في الجهود الحكومية، كما تم تحديد أولوياتها في السياسات والخطط الوطنية. وتتألف الاستراتيجية من ثلاث عناصر (Component) مع تقاطع ادماج النوع الاجتماعي بكل عنصر:

عناصر الاستراتيجية

نمو مستدام وعادل يركز على التخطيط من منظور سياسات الفرصة السكانية محقق، والجهود للاستفادة من الفرصة وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة محشودة.

العنصر الأول (النتيجة الأولى): السكان والتنمية

حقوق الصحة الانجابية ضمن منظومة حقوق الانسان مدعمة من خلال زيادة الوصول إلى خدمات صحة جنسية وانجابية عالية الجودة والاستفادة منها، لا سيما في المناطق التي تفتقر إلى الخدمات ولجميع الفئات بالارتكاز على برنامج عمل مؤتمر السكان والتنمية كجزء من تحقيق اهداف التنمية المستدامة 2030.

العنصر الثاني (النتيجة الثانية): الصحة الانجابية والحقوق

حقوق الصحة الانجابية للاجئيين مدعمة من خلال توفير خدمات صحة انجابية فاعلة وشاملة، وخفض نسب زواج القاصرات بما يتفق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان والأهداف الوطنية واهداف التنمية المستدامة.

العنصر الثالث (النتيجة الثالثة): الهجرات القسرية واللجوء

العوامل الممكنة لتحقيق العناصر

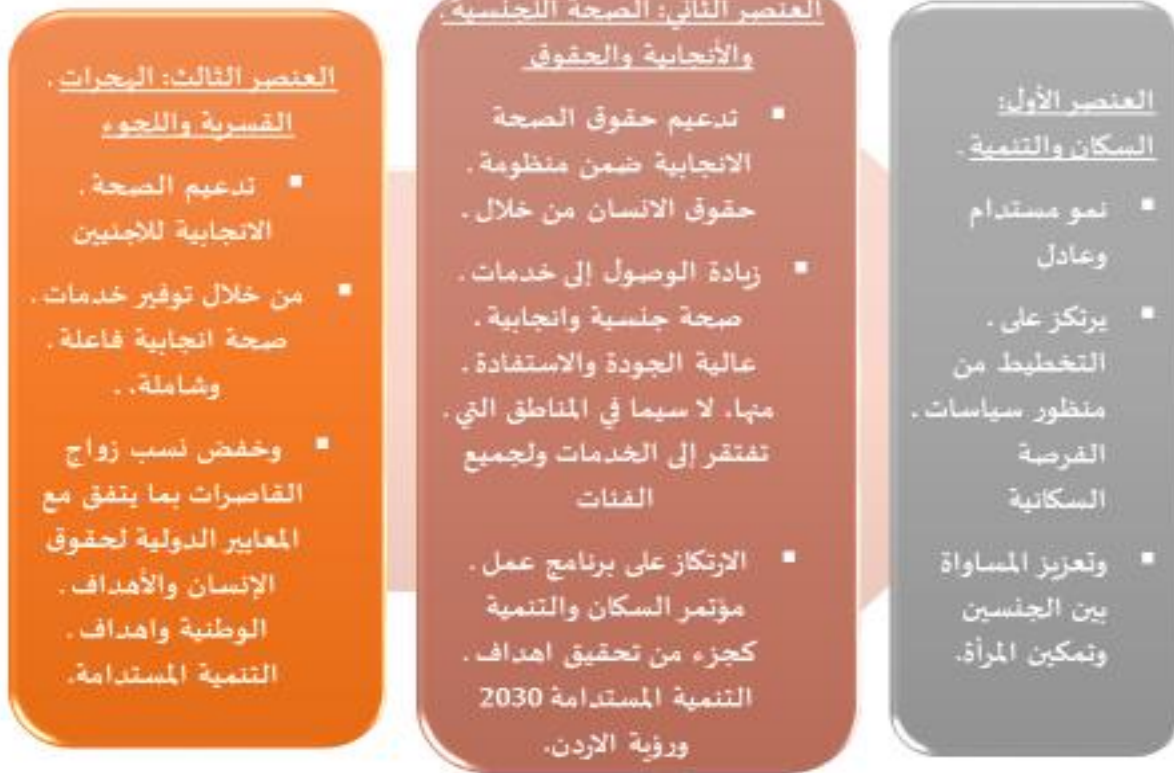
النتيجة الرابعة	الفعالية والكفاءة التشغيلية للمجلس في صياغة السياسات وتنفيذ البرامج وإدارة الموارد والنتائج محققة
النتيجة الخامسة	الشراكات والاستدامة المالية معززة من خلال تحقيق المزيد من التكامل، والتنسيق، والمسائلة، والشفافية، مع كافة الشركاء، وتحسين الاتصال، وحشد الموارد، والتوسع في الشراكات والمساهمات من الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمانحين والدعم من المجتمع المدني تحقيقاً للأثر.
النتيجة السادسة	معرفة منتجة، ومصنفة، ومنشورة، مرتكزة على الابتكار وتبادل أفضل الخبرات وتعميم إدارة المعرفة في البرامج والدراسات، وتحسين قدرة الموظفين في القيام بأنتاج المعرفة.



الأهداف الاستراتيجية:

- الهدف الاستراتيجي الأول: تحقيق الاستثمار الأمثل للفرصة السكانية
- الهدف الاستراتيجي الثاني: تعزيز التعاون والتكامل مع الشركاء المعنيين بقضايا السكان والتنمية وتوسيع نطاقها
- الهدف الاستراتيجي الثالث: العمل على تحقيق الاستدامة المالية للمجلس
- الهدف الاستراتيجي الرابع: رفع مستوى الوعي بقضايا السكان والتنمية
- الهدف الاستراتيجي الخامس: تحسين الكفاءة المؤسسية ورفع جودة المخرجات

نتائج ومخرجات خطة العمل



نتائج ومخرجات خطة العمل



تحقيق الفعالية والكفاءة التشغيلية للمجلس في صياغة السياسات وتنفيذ البرامج وادارة الموارد والنتائج.



تعزيز الشراكات والاستدامة المالية من خلال تحقيق المزيد من التكامل والتنسيق. والمسائلة، والشفافية، مع كافة الشركاء، وتحسين الاتصال، وحشد الموارد، والتوسع في الشراكات والمساهمات من الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمانحين والدعم من المجتمع المدني تحقيقا للأثر.



انتاج المعرفة، وتصنيفها، ونشرها، وادارتها في البرامج والدراسات مرتكز على الابتكار وتبادل افضل الخبرات وتعميم إدارة المعرفة. وتحسين قدرة الموظفين بآنتاج المعرفة.

المخرجات للنتيجة الأولى

النتيجة الأولى (Outcome 1): نمو مستدام وعادل يركز على التخطيط من منظور سياسات الفرصة السكانية محقق، والجهود للاستفادة من الفرصة وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة محسوبة

1.1 المخرج الأول (Output): بيئة سياسات داعمة لقضايا السكان والتنمية، وقدرات مؤسسية، وإطار شامل متعدد القطاعات مطور ومنفذ، لضمان حصول الشباب على فوائد التنمية وإدراك حقوقهم مركز على: تحليل الوضع الحالي، والمراجعة القانونية. للتحديات التي تواجه الشباب، وتحديد الفرص لوضع قضايا الشباب في جدول أعمال التنمية، والسعي إلى تعزيز قاعدة الموارد من أجل الاستثمار في الشباب، وزيادة مشاركة الشباب في الحوارات الوطنية وفي تخطيط التنمية وعمليات التنفيذ والرصد، واسهداف وسائل الإعلام والمنظمات الدينية والبرلمانيين والشبكات المجتمعية.

1.2 المخرج الثاني (Output): نظام معلومات متكامل مطور، وموظف، وحساس للنوع الاجتماعي، لصياغة ورصد وتقييم سياسات الفرصة السكانية على المستويين الوطني والمحلي، مع الاهتمام بالظروف الناجمة عن اللجوء والهجرة القسرية.

1.3 المخرج الثالث (Output): المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان للمرأة والمراهقة وتمكين المرأة معززة من خلال دمج المساواة بين الجنسين في التشريعات والسياسات والاستراتيجيات والخطط والتدخلات الوطنية والقطاعية لمنع العنف المبني على النوع الاجتماعي والاستجابة له عن طريق أطر السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين وزيادة القدرات التقنية. والمؤسسية، وتحليل الحالة لتوضيح الأبعاد الاجتماعية والثقافية والقضايا القانونية لمعالجة عدم المساواة بين الجنسين.

المخرجات للنتيجة الثانية

النتيجة الثانية (Outcome 2): حقوق الصحة الإنجابية ضمن منظومة حقوق الإنسان مدعمة من خلال زيادة الوصول إلى خدمات صحة جنسية وإنجابية عالية الجودة والاستفادة منها، لا سيما في المناطق التي تفتقر إلى الخدمات ولجميع الفئات بالارتكاز على برنامج عمل مؤتمر السكان والتنمية كجزء من تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.

2.1 المخرج الأول (Output): خدمات صحة جنسية وإنجابية شاملة وحساسة للنوع الاجتماعي متوفرة وذات جودة عالية وسهلة الوصول إليها والاستفادة منها خاصة في المناطق المحرومة من الخدمات، وتشمل خدمات الصحة الإنجابية، الاحتياجات غير الملباة لتنظيم الأسرة، الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي، مستوى الأنجاب، زواج الأطفال.

2.2 المخرج الثاني (Output): معرفة مطورة ومعلومات وخدمات للشباب متاحة، مع التركيز على التعبئة المجتمعية والدعوة إلى الحوار بشأن السياسات القائمة على الأدلة، ودعم للوزارات المختصة ومنظمات المجتمع المدني على تصميم وإنشاء خدمات صحة إنجابية صديقة وملائمة للشباب، نشر المعرفة والمعلومات عن الصحة الإنجابية، إستراتيجية الاتصال لتغيير السلوك ودعم المجتمع لتلبية احتياجات الصحة الإنجابية للشباب بهدف تخفيف مخاطر السلوكيات الخطرة

المخرجات للنتيجة الثالثة

النتيجة الثالثة (Outcome 3): حقوق الصحة الانجابية .
للاجئين مدعمة من خلال توفير خدمات صحة انجابية فاعلة
وشاملة، وخفض نسب زواج القاصرات بما يتفق مع المعايير
الدولية لحقوق الإنسان والأهداف الوطنية واهداف التنمية
المستدامة.

3.1 المخرج الأول (Output): الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية عالية الجودة. بما في ذلك الرعاية التوليدية الطارئة المناسبة، وخفض إلى حد كبير من عدد النساء اللواتي قد يفقدن حياتهن أثناء الولادة أو بعدها، ومن شأنه أن يضمن حياة صحية للأمهات وأطفالهن، والحد من زواج القاصرات من خلال إيجاد استراتيجية. أو سياسات يتم اقرارها على المستوى الوطني لمكافحة زواج القاصرات وأثاره السلبية. وخلق بيئة داعمة للتغيير المجتمعي من خلال التوعية لكافة شرائح المجتمع. وتحفيز الرسائل الإعلامية التي تعمل على رفع درجة الوعي بشأن الآثار السلبية الناتجة عن زواج الاطفال . وضرورة ضمان حق التعليم بالنسبة لجميع القاصرات المتزوجات عن طريق استراتيجيات التعليم غير النظامي. ودعم برامج الصحة الإنجابية للاجئين وتطويرها.

المخرجات للنتيجة الرابعة

**الفعالية والكفاءة التشغيلية للمجلس في وضع السياسات
والبرامج وإدارة الموارد والنتائج**

مخرجات وحدات المجلس الفنية والإدارية والمالية منجزة بدقة وتتمتع برضى الشركاء وموثقة إلكترونياً وبتقارير دورية وسنوية .
ومالية معتمدة مرتكز على نظام متابعة وتقييم لاداء الوحدات حساس للنوع الاجتماعي

- اجتماعات مجلس الامناء
- خطة استراتيجية وتنفيذه ومالية للمجلس مركزة على النتائج وحساسة للنوع الاجتماعي معدة ومحدثة وفقاً للمستجدات ومنفذة
- نظام فاعل للمتابعة والتقييم .

إدارة فاعلة وبناء القدرات الذاتية وقدرات الفريق بما يُحقق مفهوم المؤسسة المتعلمة

- ادارة عملية التزويد والمشتريات
- ادارة فاعلة للموارد البشرية وحساسة للنوع الاجتماعي ومراعية لعدم التمييز بجميع اشكاله
- بيئة وبلية تحتية لتكنولوجيا المعلومات من برمجيات ومعدات تساهم في تحسين كفاءة وجودة عمليات ومخرجات المجلس .

المخرجات للنتيجة الخامسة

تعزيز الشراكات والاستدامة المالية من خلال تحقيق المزيد من التكامل والتنسيق والمسائلة والشفافية مع كافة الشركاء. تحسين الاتصال وحشد الموارد تحقيقاً للأثر. والتوسع في الشراكات. والمساهمات من الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمانحين والدعم من المجتمع المدني

علاقات تعاون إقليمي معززة

- نظام أساسي معد للمجلس العربي للسكان والتنمية ومشاركة في الفعاليات الوطنية والإقليمية والدولية

شراكات مبنية ومشاريع وأوراق مفاهيمية معدة ومقدمة للشركاء لاستقطاب التمويل من الجهات المعنية بقضايا السكان والتنمية ممولة مركزة على آليات للتنسيق والتعاون مع شركاء المجلس

- خطة تجميع لجان المرأة الأردني الجديدة متضمنة لقضية زواج الأطفال
- مشروع لاعتماد المعايير الصحية الصديقة للشباب في قضايا الصحة الإنجابية والجنسية بالتعاون مع معهد العناية بصحة الأسرة، اعداد وتنفيد خطة كسب تاييد لتفعيل هذه الخدمات
- خطط عمل المجلس مع الجهات المانحة وتقارير المتابعة والتقييم الخاصة بها معدة ومعتبرة وموثقة ومشاريع استقطاب الدعم مقدمة

لتسيق ومتابعة وتنفيذ نشاطات مشروع إدارة المعرفة للصحة الجنسية والانجابية (الممول من قبل منظمة الشيرنت)

- ورشة عمل النهج التشاركي الرابعة الدولية
- لقاء مائدة مستديرة حول المنح المقدمة من مؤسسة الشيرنت العالمية لتحديد التحديات والراحيهم ومناقشة موضوع متخصص
- الحوار التداولي حول تطبيق الأدلة العلمية الى قرارات مدروسة في مجال الصحة الإنجابية منعقد.
- ورشة حول تطبيق الأدلة العلمية الى قرارات مدروسة في مجال الصحة الإنجابية
- ورشة عمل خاصة لمشاريع الدراسات الممولة من المنظمة الهولندية للأبحاث العلمية متعددة لامتلاك الشركاء عليها
- انشاء مجموعة مركزة من الطلاب والباحثين للجامعات لتوجيه الأبحاث إلى الفجوات ذات الأولوية

المخرجات

للنتيجة السادسة

انتاج المعرفة، وتصنيفها، ونشرها، وادارتها في البرامج والدراسات مرتكز على الابتكار وتبادل افضل الخبرات. وتعميم إدارة المعرفة. وتحسين قدرة الموظفين بآنتاج المعرفة.

فاعلية التوعية ونشر المعرفة باهداف المجلس واعماله لبناء الشراكات والمساهمات الوطنية بمنابر عدة

- فعالية تمثيل المجلس خارجيا وداخليا
- نشر المعرفة بين موظفي المجلس
- فاعلية وإدارة منصة المعرفة وموقع المجلس الالكتروني
- اعداد العروض المرئية بالمساهمة في توفير المعلومات والدراسات والمؤشرات السكانية والاصدارات العلمية والنشرات والمطبوعات المتعلقة بالسكان والتنمية لدعم وتسهيل اتخاذ القرار للمعنيين واستقطاب الأعضاء والمستشارين والشركاء

حضور متميز للمجلس الأعلى للسكان كمرجعية لقضايا السكان والتنمية على المستوى المحلي والعربي

- انتاج وادارة ونشر المعرفة وتعزيز الابتكار
- استراتيجيات الابداع الخاصة بالمجلس (داخليا وخارجياً)

العنصر الأول: السكان والتنمية

1. النتيجة الأولى (Outcome): نمو مستدام وعادل يركز على التخطيط من منظور سياسات الفرصة السكانية محقق، والجهود للاستفادة من الفرصة وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة محشودة.

المؤشرات:

- عدد السياسات والقرارات الداعمة لقضايا السكان والتنمية التي تم اقتراحها على المعنيين
- عدد السياسات والقرارات الداعمة لقضايا السكان والتنمية التي تم تبنيها من قبل المعنيين.
- عدد السياسات والقرارات الداعمة لقضايا السكان والتنمية التي تم الموافقة عليها وتم تنفيذها
- عدد التقارير وملخصات السياسات واوراق الحقائق المعدة الداعمة لبيئة سياسات السكان والتنمية (دراسات، تقارير، ملخصات سياسات)
- عدد الوثائق المعدة الداعمة لبيئة سياسات السكان والتنمية (تقارير، خطط كسب تأييد)
- عدد الدراسات المحملة على منصة المعرفة في مجال الصحة الإنجابية
- عدد المستخدمين لمنصة المعرفة في مجال الصحة الإنجابية
- عدد النشرات المنشورة على منصة المعرفة لأبحاث الصحة الإنجابية
- نسبة المساحة المخصصة لقضايا السكان والتنمية في وسائل الإعلام
- نسبة التحسن في الاتجاهات لدى الجمهور المستهدف نحو قضايا السكان والتنمية والصحة الإنجابية
- عدد زوار الموقع الإلكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بالمجلس
- عدد المؤسسات التعليمية التي ادخلت مفاهيم السكان والتنمية والصحة الإنجابية ضمن برامجهم
- عدد تقارير المتابعة والتقييم المعدة الخاصة بالصحة الإنجابية والفرصة السكانية
- عدد المستفيدين من البرامج التدريبية المنفذة من قبل المجلس

- 1.1 **المخرج الأول (Output):** بيئة سياسات داعمة لقضايا السكان والتنمية، وقدرات مؤسسية، وإطار شامل متعدد القطاعات مطور ومنفذ، لضمان حصول الشباب على فوائد التنمية وإدراك حقوقهم مرتكز على تحليل الوضع الحالي، والمراجعة القانونية للتحديات التي تواجه الشباب، وتحديد الفرص لوضع قضايا الشباب في جدول أعمال التنمية، والسعي إلى تعزيز قاعدة الموارد من أجل الاستثمار في الشباب، وزيادة مشاركة الشباب في الحوارات الوطنية وفي تخطيط التنمية وعمليات التنفيذ والرصد، واستهداف وسائل الإعلام والمنظمات الدينية والبرلمانيين والشبكات المجتمعية.
- 1.1.1 اعداد الدراسات والبحوث والسياسات والاستراتيجيات وخطط العمل، المرتكزة على الاولويات الوطنية المعنية بالسكان والتنمية، والحساسية للنوع الاجتماعي، بمنهجية شمولية وتشاورية، ونشرها، وتقييم اثرها، ليحقق المجلس دورة كمرجع لكافة القضايا والمعلومات السكانية المتعلقة بالتنمية وفقا لأفضل الممارسات مثل اثر النمو السكاني على التنمية.
- 1.1.2 تحقيق مشاركة فاعلة للشباب من (الجنسين) في قضايا السكان والتنمية خاصة على ريادة الاعمال واعداد خطة تنفيذية من قبل الشباب لتطبيق التدريب في مناطقهم ومؤسساتهم تستهدف الشباب.
- 1.2 **المخرج الثاني (Output):** نظام معلومات متكامل مطور، وموظف، وحساس للنوع الاجتماعي، لصياغة ورصد وتقييم سياسات الفرصة السكانية على المستويين الوطني والمحلي، مع الاهتمام بالظروف الناجمة عن اللجوء والهجرة القسرية.
- 1.2.1 ادارة البرامج، ومتابعه تنفيذ الأنشطة، لتحقيق واستثمار الفرصة السكانية، منجزه بفاعلية بما فيها تحديث الخطة الوطنية لرصد ومتابعة سياسات تحقق واستثمار الفرصة السكانية 2017- 2020 استنادا لنتائج تقرير الاسقاطات السكانية - ومسح السكان والصحة الأسرية (DHS) لعام 2017-2018 و تقرير المتابعة لرصد التقدم في متابعة تنفيذ مؤشرات سياسات تحقق واستثمار الفرصة السكانية 2018 وورقة موقف الاردن 2019 لاجتماع الدورة 52 للجنة السكان والتنمية في الأمم المتحدة – نيويورك.
- 1.2.2 البعد السكاني وسياسات الفرصة السكانية مدمجة في الخطط المحلية للمحافظات.

- 1.2.3 بيئة تكنولوجيا معلومات (موقع المجلس الإلكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي والمنشورات الإلكترونية و التقارير الشهرية لموقع المجلس الإلكتروني وموقع شير نت) تساهم في توفير المعلومات والدراسات والمؤشرات المتعلقة بالسكان والتنمية بجودة عالية وداعمة لتسهيل اتخاذ القرار للمعنيين وإدامتها وتحديثها من خلال قواعد البيانات ومنصة المعرفة المراعية للنوع الاجتماعي (Post, Retweet, Publish, Share)، ونشر تقارير المتابعة الخاصة بمدى تحقيق أهداف التنمية المستدامة ونشر تقارير دراسات وابحاث خاصة بالنوع الاجتماعي وتمكين المرأة، والحقوق والمساواة.
- 1.2.4 التعامل والشراكة مع الشركاء المعنيين معزز ومتكامل ودقيق ومتاح من خلال أنظمة معلومات محوسبة ومؤتمته وأنظمة متابعة وتقييم الخاصة باستراتيجيات وخطط المجلس معززة ومحوسبة ومعلنة للشركاء (وثيقة سياسات الفرصة السكانية مع مراعاة التحليل حسب الجنس).
- 1.2.5 حضور متميز للمجلس الأعلى للسكان كمرجعية لقضايا السكان والتنمية على المستوى المحلي والعربي مثل الإحتفال باليوم العالمي للسكان والأنشطة الخاصة بالأيام العالمية والمؤتمرات كورقة موقف الأردن من مرور 25 عام على مؤتمر السكان والتنمية ولقاءات توجيهية تعريفية مع اللجان البرلمانية ولقاءات حوارية مع مدراء المؤسسات الإعلامية لمناقشة القضايا السكانية والتنمية مدعومة بمواد اتصالية وتسويقية بطرق مبتكرة وجودة عالية.
- 1.2.6 حضور إعلامي متميز للمجلس الأعلى للسكان في وسائل الاعلام والاتصال المختلفة مرتكز على قدرات مبنية ومعززة للإعلاميين بقضايا السكان والتنمية ومبنية على تقييم للاحتياجات التدريبية في قضايا السكان والتنمية وحقيبة تدريبية وتوفير معلومات سكانية شاملة.
- 1.2.7 وعي مجتمعي بقضايا السكان والتنمية وحملة توعية اتصالية رقمية موجهة للشباب حول زيادة الأعمال والتشغيل الذاتي والعمل المهني وفقرات إذاعية خاصة بالسكان والتنمية و خطة تنفيذية للاستراتيجية الوطنية للاعلام السكاني للعام 2019.
- 1.2.8 خطط التنمية المحلية في المحافظات متضمنة اهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها ومراعية للنوع الاجتماعي وبنهج حقوقي
- 1.3 المخرج الثالث (Output): المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان للمرأة والمراهقة وتمكين المرأة معززة من خلال دمج المساواة بين الجنسين في القوانين والسياسات والاستراتيجيات والخطط والتدخلات الوطنية والقطاعية لمنع العنف المبني على النوع الاجتماعي والاستجابة له عن طريق وأطر السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين وزيادة القدرات التقنية والمؤسسية، وتحليل الحالة لتوضيح الأبعاد الاجتماعية والثقافية والقضايا القانونية لمعالجة عدم المساواة بين الجنسين.
- 1.3.1 تبادل الخبرات العربية والدولية حول العنف القائم على النوع الاجتماعي وزواج القاصرات.

2 النتيجة الثانية (Outcome): حقوق الصحة الانجابية ضمن منظومة حقوق الانسان مدعمة من خلال زيادة الوصول إلى خدمات صحة جنسية وانجابية عالية الجودة والاستفادة منها، لا سيما في المناطق التي تفتقر إلى الخدمات ولجميع الفئات بالارتكاز على برنامج عمل مؤتمر السكان والتنمية كجزء من تحقيق اهداف التنمية المستدامة 2030.

المؤشرات

- عدد التقارير وملخصات السياسات واوراق الحقائق المعدة الداعمة لبيئة سياسات تحقيق التحول الديموغرافي (دراسات، وتقارير، ملخصات سياسات)
 - عدد الوثائق والتقارير المعدة الداعمة لبيئة سياسات تحقيق التحول الديموغرافي (خطط وتقارير كسب التأييد واستراتيجيات)
 - عدد السياسات والقرارات الداعمة لقضايا الصحة الإنجابية/تنظيم الأسرة التي تم تحليلها وصياغتها وعرضها على المعنيين
 - عدد السياسات والقرارات الجديدة المقترحة الداعمة لقضايا الصحة الإنجابية/تنظيم الأسرة التي تم الموافقة عليها
 - عدد السياسات والقرارات الجديدة المقترحة الداعمة لقضايا الصحة الإنجابية/تنظيم الأسرة التي دخلت حيز التنفيذ
- 2.1 المخرج الاول (Output): خدمات صحة جنسية وانجابية شاملة وحساسة للنوع الاجتماعي متوفرة وذات جودة عالية وسهلة الوصول إليها والاستفادة منها خاصة في المناطق المحرومة من الخدمات، وتشمل الوفيات والأمراض النفسية، الاحتياجات غير الملباة لتنظيم الأسرة، الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي، مستوى الأنجاب، وتحسين الصحة الإنجابية للاجنين نتيجة لهجرة القسرية.
- 2.1.1 هبة بيئة ملائمة ومعززة لقضايا الصحة الإنجابية عن طريق دعم تنفيذ الخطط المعتمدة للدراسات المفرة واطلاق الاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية للأعوام (2019-2023) المحدثة وبناء قدرات الشركاء ودراسات في أولويات الصحة الانجابية وأولويات أبحاث الصحة الإنجابية استنادا الى نتائج مسح السكان والصحة الاسرية 2017-2018 واعداد الخطة التنفيذية الوطنية لإدماج مفاهيم الصحة الجنسية والانجابية ضمن البيئة التعليمية في الأردن ودراسة وملخص سياسات انخفاض معدلات الخصوبة في الأردن والعوامل والأسباب ومحددات التباين في معدلات الانجاب بين محافظات المملكة ودراسة وملخص سياسات الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمجبهضات ومحددات الإجهاض.

- 2.2 المخرج الثاني (Output): معرفة مطورة ومعلومات وخدمات للشباب متاحة، مع التركيز على التعبئة المجتمعية والدعوة إلى الحوار بشأن السياسات القائمة على الأدلة. ودعم للوزارات المختصة ومنظمات المجتمع المدني على تصميم وإنشاء خدمات صحة انجابية صديقة وملائمة للشباب، نشر المعرفة والمعلومات عن الصحة الإنجابية، إستراتيجية الاتصال لتغيير السلوك ودعم المجتمع لتلبية احتياجات الصحة الإنجابية للشباب بهدف تخفيف مخاطر السلوكيات الخطرة.
- 2.2.1 دعم تهيئة بيئة ملائمة ومعززة لقضايا الصحة الإنجابية للشباب لكسب تاييد لتنفيذ خدمات الصحة الإنجابية والجنسية الصديقة للشباب والمراعية للنوع الاجتماعي
- 2.2.2 بناء قدرات وتأهيل الشباب في العالم العربي بقضايا الصحة الإنجابية والجنسية (تدريب مدربين)

العنصر الثالث: المهجرات القسرية واللجوء

3 النتيجة الثالثة (Outcome): حقوق الصحة الانجابية للاجئين مدعمة من خلال توفير خدمات صحة انجابية فاعلة وشاملة، وخفض نسب زواج القاصرات بما يتفق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان والأهداف الوطنية واهداف التنمية المستدامة.

المؤشرات:

- عدد التقارير وملخصات السياسات واوراق الحقائق المعدة الداعمة لبيئة سياسات تحقيق التحول الديموغرافي الداعمة للاجئين (دراسات، وتقارير، ملخصات سياسات)
- عدد الوثائق والتقارير المعدة الداعمة لبيئة سياسات تحقيق التحول الديموغرافي الداعمة للاجئين (خطط وتقارير كسب التأييد واستراتيجيات)
- عدد السياسات والقرارات الداعمة لقضايا الصحة الإنجابية /تنظيم الأسرة للاجئين التي تم تحليلها وصياغتها وعرضها على المعنيين
- عدد السياسات والقرارات الجديدة المقترحة الداعمة لقضايا الصحة الإنجابية/تنظيم الأسرة للاجئين التي تم الموافقة عليها

3.1 المخرج الأول (Output): الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية عالية الجودة، بما في ذلك الرعاية التوليدية الطارئة المناسبة، وخفض إلى حد كبير من عدد النساء اللواتي قد يفقدن حياتهن أثناء الولادة أو بعدها، ومن شأنه أن يضمن حياة صحية للأمهات وأطفالهن، والحد من زواج القاصرات من خلال إيجاد استراتيجيات، أو سياسات يتم اقرارها على المستوى الوطني لمكافحة زواج القاصرات وأثاره السلبية، وخلق بيئة داعمة للتغيير المجتمعي من خلال التوعية لكافة شرائح المجتمع، وتحفيز الرسائل الإعلامية التي تعمل على رفع درجة الوعي بشأن الآثار السلبية الناتجة عن زواج القاصرات، وضرورة ضمان حق التعليم بالنسبة لجميع القاصرات المتزوجات عن طريق استراتيجيات التعليم غير النظامي، ودعم برامج الصحة الانجابية وتطويرها.

3.1.1 دعم تهيئة بيئة ملائمة ومعززة لقضايا الصحة الإنجابية للاجئين بما فيها خطة الحد من زواج الأطفال

العوامل الممكنة لتحقيق العناصر

النتائج الممكنة لتحقيق العناصر الثلاث: سوف يستند المجلس الى التقدم المحرز في وضع السياسات والبرامج وادارة الموارد والنتائج على منهج تكاملي والتنسيق والاتصال وحشد الموارد والشراكات من خلال:

3 النتيجة الرابعة (Outcome): الفعالية والكفاءة التشغيلية للمجلس في صياغة السياسات وتنفيذ البرامج وادارة الموارد والنتائج محققة.

المؤشرات:

- نسبة الزيادة السنوية في إيرادات المجلس من الجهات الداعمة
- معدل التخفيض في التكاليف والنفقات مقارنة مع سنة الأساس
- متوسط عدد الساعات التدريبية للموظف

- معدل الدوران الوظيفي
- نسب رضا الموظفين
- نسبة الإنجاز الفني والمالي في خطة عمل المجلس
- نسبة رضى الشركاء

4.1 المخرج الأول (output) التخطيط والأدارة القائمة على النتائج في السياسات والإجراءات وخطط الوحدات والخطط الفردية، مهارات اساسية لدي جميع موظفي المجلس في الأدارة القائمة على النتائج، وضع نظرية التغيير والمرتكزة على ثلاث مداخل رئيسية لعمل المجلس تتمثل بمستوى البيئة الممكنة والمستوى المؤسسي والمستوى المجتمعي/الفردى، الأستفادة وتوثيق الممارسات الجيدة والدروس المستفادة واستخدامها، والأدارة المحسنة للموارد، (ii) المتابعة والتقييم وادارة المخاطر من خلال الرقابة الصارمة والموقوتة لمتابعة تنفيذ البرامج والدراسات وتقييمها، ادارة المخاطر المؤسسية واعداد خطط للتحكم فيها، (iii) تحسين إدارة الموارد البشرية لضمان التوظيف المناسب للقدرات، وتقوية الأدوات التي تحسن المهارات اللازمة لتنفيذ الخطة الأستراتيجية عن طريق تطوير قدرات التدريب الشخصي، والتوجيه والتعلم والتقدير، والتأكيد على الأحرار المتبادل، والعمل الجماعي وتبادل المعرفة وتوفير الحوافز للحفاظ على مستويات أداء وتقويم سوء الاداء، ادماج في كل مرحلة من الخطة، بما في ذلك التعلم من الأدلة التقييمية لتحسين تصميم الخطط وتنفيذها.

- 4.1.1 مخرجات وحدات المجلس الفنية والإدارية والمالية منجزه بدقة وتتمتع برضى الشركاء وموثقة الكترونيا وبتقارير دورية وسنوية ومالية معتمدة مرتكز على نظام متابعة وتقييم لاداء الوحدات حساس للنوع الاجتماعي
- 4.1.2 مجلس امنا فاعل يجتمع دوريا وقرارته مقررة وخطة استراتيجية وتنفيذه ومالية للمجلس مرتكزة على النتائج وحساسة للنوع الاجتماعي معدة ومحدثة وفقا للمستجدات ومنفذة
- 4.1.3 ادارة فاعلة وبناء القدرات الذاتية وقدرات الفريق بما يُحقق مفهوم المؤسسة المتعلمة
- 4.1.4 إدارة عملية التزويد والمشتريات : احتياجات المجلس من التزويد والمشتريات والعطاءات متابع حسب امر الشراء والمواصفات وحساسة للنوع الاجتماعي والدفعات المستحقة للمزودين متابعة وسلف العمل للأنشطة منفذة ومصروفة حسب الاصول
- 4.1.5 ادارة فاعلة للموارد البشرية وحساسة للنوع الاجتماعي ومراعية لعدم التمييز بجميع أشكاله
- 4.1.6 دراسات واللوائح والإجراءات والديوان وخدمة الحركة، والنظافة مدارة بكفاءة والتطبيق السليم لإجراءات العمل داخل المجلس مراعاة
- 4.1.7 بيئة وبنية تحتية بتكنولوجيا المعلومات من برمجيات ومعدات تساهم في تحسين كفاءة وجودة عمليات ومخرجات المجلس

5. النتيجة الخامسة (Outcome): الشراكات والاستدامة المالية معززة من خلال تحقيق المزيد من التكامل، والتنسيق، والمسائلة، والشفافية، مع كافة الشركاء، وتحسين الاتصال، وحشد الموارد، والتوسع في الشراكات والمساهمات من الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمانحين والدعم من المجتمع المدني تحقيقا للأثر.

المؤشرات:

- نسبة الزيادة السنوية في إيرادات المجلس من الجهات الداعمة
- عدد مذكرات التفاهم الجديدة الموقعة مع الشركاء
- نسبة رضى الشركاء

5.1 المخرج الأول (1) تحسين الأتصال وحشد الموارد تحقيقا للأثر، والتوسع في الشراكات والمساهمات من الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمانحين والدعم من المجتمع المدني

- 5.1.1 شراكات مبنية ومشاريع وأوراق مفاهيمية معدة ومقدمة للشركاء لاستقطاب التمويل من الجهات المعنية بقضايا السكان والتنمية ممولة مرتكزة على آليات للتنسيق والتعاون مع شركاء المجلس
- 5.1.2 علاقات تعاون اقليمي معززة
- 5.1.3 الأتفاق الأداري مدار بفاعلية ومرتكز على استقطاب التمويل وتخفيض وتقنين النفقات وتأمين احتياجات المجلس من القرطاسية واللوازم واشتراكات الصحف والنشرات والخدمات الفنية والاستشارية ملباه حسب الطلب والبيانات والمعلومات عن المزودين والمستشارين وترجمة وثائق المجلس متابعة

النتيجة السادسة (Outcome): معرفة منتجة، ومصنفة، ومنشورة، مركزة على الابتكار وتبادل افضل الخبرات وتعميم إدارة المعرفة في البرامج والدراسات، وتحسين قدرة الموظفين بأنتاج المعرفة.

المؤشرات:

- عدد الدراسات المحملة على منصة المعرفة في مجال الصحة الإنجابية
- عدد المستخدمين لمنصة المعرفة في مجال الصحة الإنجابية
- عدد النشرات المنشورة على منصة المعرفة لأبحاث الصحة الإنجابية
- نسبة المساحة المخصصة لقضايا السكان والتنمية في وسائل الاعلام
- نسبة التحسن في الاتجاهات لدى الجمهور المستهدف نحو قضايا السكان والتنمية والصحة الإنجابية
- عدد زوار الموقع الالكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بالمجلس

- 6.1 المخرج الاول: تعميم إدارة المعرفة في البرامج والدراسات، تحسين قدرة الموظفين في القيام بأعداد الأبحاث وإدارة المعرفة، تعزيز الابتكار لتحسين وضع البرامج وإنشاء حلول مبتكرة مع الشركاء، التوسع في تطبيق الابتكارات التي أثبتت نجاحها، والتأسيس لثقافة الابتكار في المجلس.
- 6.1 فاعلية التوعية ونشر المعرفة باهداف المجلس واعماله لبناء الشراكات والمساهمات الوطنية بمنابر عدة
- 6.2 حضور متميز للمجلس الأعلى للسكان كمرجعية لقضايا السكان والتنمية على المستوى المحلي والعربي

الشراكات

سيعزز المجلس أوجه التآزر والتعاون مع الجهات ذات العلاقة في مجالات ميزتها النسبية من خلال الدعوة المشتركة، وصوغ السياسات والاستراتيجيات وخطط العمل وتنفيذ المشاريع، والتقييم والمتابعة. اما انماط المشاركة لتنفيذ خطة العمل فستركز على:

- الدعوة وحوار السياسات الذي يركز على ادماج البعد السكاني بالتنمية والتشريعات والاستراتيجيات الوطنية،
- تنمية القدرات المؤسسية وتقديم الخبرات الفنية المختصة،
- إدارة المعرفة التي تحسن السياسات والبرامج من خلال تحليل البيانات وتوفير منتجات المعرفة عالية الجودة وتقديم الحلول المبتكرة،
- الشراكات وتبادل الخبرات والدروس المستفادة.

وسيتعمد المجلس مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي والوزارات المعنية مثل وزارة الصحة، والتنمية الاجتماعية، والشباب، والعمل، والتربية والتعليم، والأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، واللجنة الوطنية لشؤون المرأة، ومعهد العناية بصحة الأسرة، والمجلس الوطني لشؤون الأسرة، ودائرة الإحصاءات العامة، وإدارة حماية الأسرة، والمؤسسات الإعلامية، ومنظمات الأمم المتحدة وبالأخص صندوق الأمم المتحدة للسكان، والاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، ومؤسسة الشيرنت الهولندية، الى جانب جامعة الدول العربية لضمان مواءمة الخطط الوطنية مع الأولويات السكانية والإنمائية كما سيتم تشكيل شراكات جديدة مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات العلمية والجامعات والمراكز البحثية، كما سيجري الترويج لمبادرات القطاع الخاص من أجل التواصل الشباني وإمكانية التوظيف.

وفي إطار هيكل تنسيق اهداف المجلس، سيواصل المجلس المشاركة في اعمال اللجان وفرق العمل الوطنية المختلفة ومنها اللجنة الوطنية التوجيهية لمتابعة سياسات الفرصة السكانية، واللجنة التوجيهية للصحة الإنجابي، واللجنة الوطنية العليا للتنمية المستدامة واللجنة التوجيهية العليا للاستجابة للأزمة السورية، واللجنة التوجيهية لدراسة شمولية التأمين الصحي، واللجنة التوجيهية لأستراتيجية مكافحة الفقر والحماية الاجتماعية، والفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف، واللجنة الوطنية لكبار السن، واللجنة تقدير اعداد غير الأردنيين، واللجان الفنية لأعداد تقارير ودراسات للمؤسسات والوزارات وغيرها.

تنفيذ الاستراتيجية

ينفذ المجلس خطة عمله على المستوى الوطني والمحلي بالاستناد على الخبرات المستمدة من البرامج السابقة والتي تستجيب للاحتياجات والأولويات الوطنية ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية الأردن 2025 والالتزامات الدولية وسوف يتناول المجلس ستة نتائج لخطة عمله بأسلوب متكامل. وتصف نظرية التغيير كيفية تحقيق المجلس لهدف خطته من خلال النتائج والمخرجات والافتراضات وتحديد المخاطر وتجنبها والشراكات والتقييم والمتابعة.

سوف ينفذ المجلس تدخلات تمكنه من اظهار اسهاماته بدعم ادماج البعد السكاني بالتنمية ويوفر تدخلات الدعم الفني بما في ذلك المعايير والمبادئ التوجيهية والدعوة والحوار بشأن السياسات السكانية والتدخلات لمواجهة الآثار الناجمة عن الهجرة القسرية واللجوء ومعالجة احتياجات الفئات السكانية من نقص خدمات الصحة الانجابية وحشد الجهود للاستفادة من الفرصة السكانية.

- سيتم تنفيذ الاستراتيجية على المستوى الوطني من خلال الوزارات التنفيذية الرئيسية وشركاء تنفيذيين مختارين من منظمات المجتمع المدني والمركز البحثية والجامعات ذات التأثير الواسع النطاق وخاصة على مستوى السياسات.
- سيتم اختيار الشركاء المنفذين بناءً على الميزة النسبية والقدرة على تقديم دراسات وبرامج عالية الجودة.
- سيتم تمويل موظفي المجلس من الميزانية المؤسسية وموارد اخرى سيتم حشدها.
- سيعزز تبني الإدارة المحكمة بالنتائج وفاعلية اداء المجلس.
- ستحدد مساهمة الإدارة في إجراءات المجلس وعملياته وإطار الرقابة الداخلية.
- سيعتمد نهج العمل التشاركي مع مختلف الجهات الشريكة المعنية بتنفيذ سياسات الفرصة السكانية، وتفعيل وتحديث الخطة الوطنية لرصد ومتابعة تحقق واستثمار سياسات الفرصة السكانية من خلال اللجنة الوطنية التوجيهية لمتابعة تنفيذ سياسات الفرصة السكانية بعضوية الأمناء العامين والمدراء في المؤسسات الحكومية إضافة إلى ممثلين عن القطاع الأهلي والخاص واللجنة الفنية لتحديد أعداد السكان الأردنيين وغير الأردنيين برئاسة دائرة الإحصاءات العامة.

متابعة الاستراتيجية وتقييمها

تمثل نتائج الاستراتيجية محور المساءلة على مستويات النتائج والمخرجات والأثر المرجو، والتحليل الدقيق للأسباب وتحديد التدخلات، ونتائج فاعلية وكفاءة المجلس التنظيمية على تحقيق المخرجات المرتكزة على تحقيق نظرية التغيير المرصودة واطار المخاطر التي قد تعيق تنفيذ خطة العمل.

سوف يرصد المجلس النتائج ربعياً على مستوى مخرجات خطط العمل بالتنفيذ اية السنوية ويصدر التقارير بشأنها لرصد التقدم المحرز تجاه تحقيق غايات المخرجات والافتراضات والمخاطر. وسيولي الأولوية للتقييمات والتحليلات الكمية والنوعية للخطة ويزود عملية صنع القرار بالمعلومات، وسيجري استعراض منتصف المدة للخطة بما في ذلك منظومة تخصيص الموارد.

ويحدد اطار المتابعة والتقييم مبادئ التقييم ومعايير اختيارها وعملياتها ونهج التقييم المؤسسي. وستدعم خطة العمل بخطة قوية للمتابعة والتقييم تتضمن تدابير أداء تتماشى تماماً مع إطار النتائج المتكامل لخطة العمل وارتباط واضح بالنتائج المتوخاة في إطار النتائج والموارد والمؤشرات المتعلقة برؤية الأردن ومؤتمر السكان والتنمية واهداف التنمية المستدامة، وسيتم تعزيز القدرة على توليد بيانات عالية الجودة وانهاج أسلوب العمل التشاركي مع مختلف الجهات الشريكة المعنية.

الاستراتيجية وادارة المخاطر

هناك حاجة لأطار فعال لادارة المخاطر لمعالجة المخاطر التي تهدد تحقيق نتائج الخطة، تتضمن عوامل الخطر الخارجية مثل:

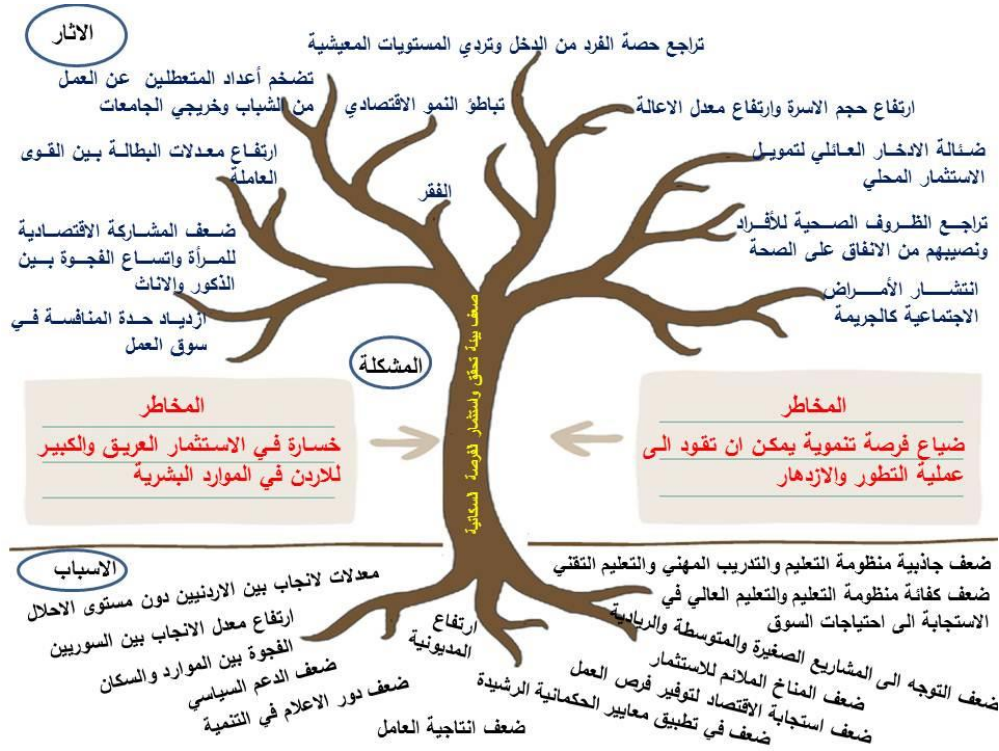
1. تغير بيئة المساعدات الخارجية مع محدودية التمويل الأساسية،
2. تزايد المعارضة تجاه الدعوة المجتمعية لتبني الصحة الانجابية والحقوق الانجابية،
3. ضعف ادماج البعد السكاني والتغيرات الديموغرافية في التخطيط التنموي للاستفادة من الفرصة السكانية،
4. ابعاد الأزمات الإنسانية واللجوء والتي تتسم بضعف تلبية احتياجات الصحة الانجابية والعنف القائم على نوع الجنس وزواج القاصرات.

سوف يعالج المجلس هذه التحديات من خلال:

1. المقاربات المبتكرة لحشد الموارد،
2. تعزيز الشراكات،
3. تحسين التوعية واستخدام قنوات الاتصال، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي،
4. القيام بدور رائد لتعزيز توفير خدمات الصحة الانجابية،
5. توفير الدراسات المبينة على تحليل دقيق للبيانات لدعم سياسات الفرصة السكانية،

6. استعراض مستمر لإدارة المخاطر المؤسسية لإدخال التغيير ودمج الدروس المستفادة.
7. الإدارة الفعالة للمخاطر من خلال وضع خطط مناسبة لأدارة التغيير، وتحديث البيانات الوطنية، وتعزيز نظام الإدارة القائمة على النتائج بما في ذلك التخطيط والمتابعة والتقييم وتحليل العمليات، والحفاظ على موارد بشرية مؤهلة.

شجرة تحليل مشكلة ضعف البيئة الملائمة لتحقيق واستثمار الفرصة السكانية



شجرة الاهداف والنتائج لبيئة ملائمة لتحقيق واستثمار الفرصة السكانية





نسبة الإناث المتزوجات دون سن 18 سنة من مجمل المتزوجات



نسبة الإناث اللاتي تزوجن دون سن 18 سنة عام 2010 بلغت 13.7% من مجمل الإناث اللاتي تزوجن عام 2010

نسبة الإناث اللاتي تزوجن دون سن 18 سنة عام 2015 بلغت 18.1% من مجمل الإناث اللاتي تزوجن عام 2015



نسبة الأردنيات اللاتي تزوجن دون سن 18 سنة عام 2010 بلغت 9.6% من مجمل الإناث اللاتي تزوجن عام 2010



نسبة الأردنيات اللاتي تزوجن دون سن 18 سنة عام 2015 بلغت 11.6% من مجمل الإناث اللاتي تزوجن عام 2015

نسب الإناث اللواتي أعمارهن 13 سنة فأكثر وتزوجن في أعمار تقل عن 18 سنة وقت تعداد 2010



نسبة القاصرات الأردنيات اللاتي تزوجن في عمر 13 سنة من مجمل الإناث اللاتي تزوجن دون سن 18 سنة وأعمارهن وقت التعداد (2010) 13 سنة فأكثر = 29.4%



نسبة القاصرات السوريات اللاتي تزوجن في عمر 13 سنة من مجمل الإناث اللاتي تزوجن دون سن 18 سنة وأعمارهن وقت التعداد (2010) 13 سنة فأكثر = 27.4%

القاصرات الأردنيات
القاصرات السوريات



نسبة القاصرات اللاتي تزوجن دون سن 15



نسبة القاصرات اللاتي تزوجن دون سن 15 وأعمارهن وقت التعداد (2010) أقل من 20 سنة

أردنيات = 1638
سوريات = 1960

الأهداف الاستراتيجية للمجلس	الأولويات الاستراتيجية ضمن رؤية الأردن 2025	اهداف التنمية المستدامة SDGs
<ul style="list-style-type: none"> ● الهدف الاستراتيجي الأول(1): تحقيق الاستثمار الأمثل للفرصة السكانية <u>الأهداف الفرعية:</u> (1.1): توفير بيئة سياسات داعمة لتحقيق التحول الديموغرافي (1.2): الهدف الفرعي الثاني : توفير بيئة سياسات داعمة للسكان والتنمية. (1.3) الهدف الفرعي الثالث: توفير المعلومات الدراسات والمؤشرات المتعلقة بالسكان والتنمية ذات جودة داعمة لاتخاذ القرار ● الهدف الاستراتيجي الثاني(2): تعزيز التعاون والتكامل مع الشركاء المعنيين بقضايا السكان والتنمية وتوسيع نطاقها <u>الأهداف الفرعية:</u> (2.1) الهدف الفرعي الأول: تعزيز عملية المتابعة والتقييم لعمل المجلس مع الشركاء. (2.2) الهدف الفرعي الثاني: استدامة وتوسيع نطاق شركاء المجلس الاعلى للسكان 	<ul style="list-style-type: none"> ● تعزيز الجهود الوقائية لمكافحة الامراض غير السارية ضمن مبادرة تبني تطبيق الاستراتيجية الوطنية للصحة الانجابية /تنظيم الاسرة، وتبني تطبيق استراتيجية وطنية للسيطرة على الامراض غير السارية ● تعزيز الشراكات والتعاون في قطاع الرعاية الصحية (تعزيز التشاركية مع الاجتماعات المحلية في عملية التخطيط للاحتياجات التنموية ، وتنسيق بين الجهات التي تقدم الخدمات الصحية لضمان تنفيذ البرامج ● معالجة صحة الفرد والسلوكيات التي تؤثر على الآخرين 	<ul style="list-style-type: none"> ● الهدف(3): ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الاعمار ○ الغاية (3.7): ضمان حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الجنسية والانجابية بما في ذلك خدمات ومعلومات تنظيم الاسرة والتوعية الخاصة به وادماج الصحة الانجابية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية بحلول عام 2030 ○ الغاية (8.3): تحقيق التغطية الصحية الشاملة بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية وإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة وإمكانية حصول الجميع على الادوية واللقاحات الجيدة والفعالة والميسورة التكلفة ● الهدف (5): تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات ○ الغاية(3.5): القضاء على جميع الممارسات الضارة من قبيل زواج الاطفال والزواج المبكر وزواج القسري وتشويه الاعضاء التناسلية للإناث (الختان) ○ الغاية (5.5) كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامه. ○ الغاية (6.5) ضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والانجابية وعلى الحقوق الانجابية على النحو المتفق عليه وفقا لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيجين والوثائق الختامية لمؤتمرات استعراضهما. ○ الغاية(c.5) اعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للتنفيذ وتعزيز السياسات والتشريعات القائمة من هذا القبيل للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات ● الهدف (8): تعزيز النمو الاقتصادي والمطرود والشامل للجميع والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع ○ الغاية(6.8): الحد بدرجة كبيرة من نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمالة او التعليم او التدريب بحلول عام2020 ○ الهدف (16): السلام والعدل والمؤسسات

<p>(2.3) الهدف الفرعي الثالث: تعزيز دور المجلس كجهة استشارية وتدريبية ريادية في قضايا السكان والتنمية.</p> <p>● الهدف الاستراتيجي الثالث(3): العمل على تحقيق الاستفادة المالية للمجلس</p> <p>الأهداف الفرعية:</p> <p>(3.1) تنمية الموارد المالية للمجلس</p> <p>(3.2) ترشيد نفقات المجلس</p> <p>● الهدف الاستراتيجي الرابع(4): رفع مستوى الوعي بقضايا السكان والتنمية</p> <p>الأهداف الفرعية :</p> <p>(4.1) الهدف الفرعي الأول: تحسين مستوى الوعي والمعرفة بقضايا السكان والتنمية</p> <p>● الهدف الاستراتيجي الخامس(5): تحسين الكفاءة المؤسسية ورفع جودة المخرجات</p> <p>الأهداف الفرعية :</p> <p>(5.1) الهدف الفرعي الأول: الارتقاء بمستوى كفاءة عمليات المجلس وجودة المخرجات.</p> <p>(5.2) رفع مستوى الكفاءات الاساسية والمهنية للموارد البشرية</p>	<ul style="list-style-type: none"> ● تعزيز دور الاسر من خلال تحسين الابوة والامومة ● بناء قوة عاملة ماهرة ومحفزة ومسلحة بالمهارات المطلوبة في سوق العمل ● تطوير خدمات التشغيل والارشاد المهني وتغيير ثقافة العمل ● تسهيل حصول الشباب على القروض الميسرة وتنفيذ المشاريع الريادية ● تطوير هيكلية الجهاز الحكومي واصلاح البيئة التنظيمية ● تعزيز ممارسات الشفافية والمسائلة في مؤسسات القطاع العام ● رفع كفاءة الخدمة المدنية ● دعم الابداع والتميز 	<ul style="list-style-type: none"> ○ الغاية (6.16) : انشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمسائلة على جميع المستويات ○ الغاية (7.16) : ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات ● الهدف 17: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من اجل التنمية المستدامة ○ الغاية (6.17) : تعزيز التعاون الاقليمي والدولي بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي فيما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار والوصول لها وتعزيز تبادل المعارف وفق شروط متفق عليها بوسائل تشمل تحسين التنسيق فيما بين الاليات القائمة ولاسيما على مستوى الامم المتحدة ومن خلال الية عالمية تيسر التكنولوجيا ○ الغاية(7.17) تعزيز تطوير تكنولوجيا سليمة بيئيا ونقلها وتعميمها ونشرها الى البلدان النامية بشروط مواتية بما في ذلك الشروط التساهلية والتفضيلية وذلك على نحو متفق عليه ○ الغاية (9.17) : تعزيز الدعم الدولي لتنفيذ بناء القدرات في البلدان النامية تنفيذا فعالا ومحدد الأهداف من اجل دعم الخطط الوطنية الرامية الى تنفيذ جميع اهداف التنمية المستدامة بوسائل تشمل التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ○ الغاية (16.17) تعزيز الشراكة العالمية من اجل تحقيق التنمية المستدامة واستكمالها بشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين لجمع المعرف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية وتقاسمها وذلك بهدف تحقيق اهداف التنمية المستدامة في جميع البلدان ولاسيما البلدان النامية. ○ الغاية (17-17) : تشجيع وتعزيز الشراكات العامة وبين القطاع العام والخاص وشراكات المجتمع المدني الفعالة بالاستفادة من الخبرات المكتسبة من الشراكات ومن استراتيجياتها لتعبئة الموارد
--	---	--

الاطار التحليلي للوصول الى نتائج ومخرجات الخطة الاستراتيجية

المشكلة : عدم تحقيق والانتفاع من الفرصة السكانية

تحقيق رفاهية المواطن في ظل الفرصة السكانية

الهدف الأستراتيجي الأول: الوصول إلى " ذروة الفرصة السكانية " بحلول العام 2040

المؤشرات

- نسبة الإعاقة العمرية (%)
- نسبة السكان في الفئة العمرية 15- 64 (%)

الانشطة Activities	الاسباب Causes	المؤشرات Outputs Indicators	المخرجات Outputs	الاثر Effects
<ul style="list-style-type: none"> ▪ توسعة مظلة التأمين الصحي لتشمل جميع المواطنين. 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ عدم شمولية التأمين الصحي لجميع المواطنين ▪ ضعف برامج الرعاية الصحية الأولية ▪ وجود تفاوت في مستوى الخدمات الصحية المقدمة بين المحافظات ▪ ضعف دور القطاع الخاص 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ العمر المتوقع عند الولادة حسب الجنس (بالسنوات) 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ خدمات صحية نوعية وذات جودة وسهلة الوصول 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ تباين في مستوى الخدمات الصحية بين المحافظات ▪ ارتفاع نسبة الامراض غير السارية
<ul style="list-style-type: none"> ▪ ضمان كفاية الموارد والخدمات الصحية والعدالة في الوصول والحصول عليها. 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ نقص الكوادر الصحية المؤهلة في المحافظات النائية 			
<ul style="list-style-type: none"> ▪ رفع جودة الخدمات الصحية المقدمة في المحافظات والمناطق الريفية والنائية. 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ ضعف جودة الخدمات المقدمة 			
<ul style="list-style-type: none"> ▪ تفعيل تطبيق الاستراتيجية الوطنية للوقاية من الأمراض غير السارية، وترجمتها إلى برامج وخطط عمل تنفيذية مع ضمان توفير التمويل. 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ ضعف برامج الرعاية الصحية الأولية ▪ ارتفاع نسبة الأمراض غير السارية الناجمة عن انماط الحياة الصحية غير السليمة مثل السكري، السمنة، التدخين، الضغط... الخ 			
<ul style="list-style-type: none"> ▪ تعزيز السلوكيات الصحية لدى الشباب والمراهقين وأفراد المجتمع المحلي من أجل تبني أنماط حياة صحية سليمة. ▪ خفض عوامل الخطورة المرتبطة بالأمراض غير السارية للتقليل من الإصابة بالأمراض غير السارية مستقبلاً بتنفيذ البرامج التوعوية والتثقيفية. 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ ضعف تبني الشباب أنماط حياة صحية تضمن صحة الشاب ليكون ناشطاً اقتصادياً ومنتجاً في المستقبل، وتقلل من نسبة الإصابة بالأمراض، وترفع من مؤشر معدل العمر المتوقع وقت الولادة 			<ul style="list-style-type: none"> ▪ انخفاض مستوى الانتاجية للفرد ▪ ارتفاع نسبة الامراض غير السارية بين الشباب

<ul style="list-style-type: none"> تعزيز السلوكيات الصحية والغذائية السليمة لدى جميع الفئات، مع التركيز على فئة الشباب لتبني أنماط حياة صحية سليمة. تقديم خدمات صحة انجابية وجنسية صديقة للشباب 				<p>ومنها السمنة والضغط والسكري</p> <ul style="list-style-type: none"> انتشار أنماط حياة سلوكية غير صحية تؤدي إلى انتشار الأمراض غير السارية
<ul style="list-style-type: none"> توفير مقدمي خدمات الصحة الانجابية وتنظيم الاسرة بالتركيز على الكوادر الإناث الكفؤة والكافية، خاصة في المناطق النائية، والمناطق ذات الكثافة السكانية العالية، والمجتمعات المستضيفة للاجئين السوريين، وتفعيل عمليات الإشراف والرقابة. تحسين بيئة السياسات الداعمة للصحة الإنجابية/تنظيم الأسرة. نشر الوعي الكافي من خلال وسائل الإعلام المختلفة والمدارس والجامعات ومنظمات المجتمع المدني حول أهمية تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية. 	<ul style="list-style-type: none"> معدلات الإنجاب والتي تصل الى (2.7) مولوداً للمرأة الواحدة في عام (2017). انخفاض معدلات استخدام وسائل تنظيم الاسرة الحديثة ارتفاع الحاجة غير الملباة ضعف المخصصات المالية المرصودة لبرامج الصحة الانجابية في موازنات المؤسسات ضعف استدامة ومأسسة مبادرات الصحة الانجابية/تنظيم الاسرة الممولة من الجهات المانحة ضعف الأدراك لدى صانعي السياسات ما بين العلاقة بين ارتفاع معدلات الانجاب على الموارد والقطاعات التنموية المختلفة عدم توفر انظمة المعلومات الشاملة الخاصة ببرامج تنظيم الاسرة ضعف التنسيق بين المؤسسات المعنية ببرامج تنظيم الاسرة 	<ul style="list-style-type: none"> معدل الأنجاب الكلي (متوسط عدد المواليد لكل امرأة في سن الأنجاب 15-49) 	<ul style="list-style-type: none"> خدمات تنظيم أسرة أمنة ذات فاعلية وجودة وسهلة الوصول. زيادة فاعلية برامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، بهدف تحقيق معدل الإنجاب المستهدف والبالغ (2.1) مولود للمرأة الواحدة) في عام 2040. ارتفاع نسبة السكان دون الخامسة عشرة من العمر إلى (34.6%) في عام 2017 تغير ملموس في التركيب العمري للسكان ارتفاع نسبة الإعالة الديموغرافية 64 فرد لكل 100 فرد في أعمار القوى البشرية في عام 2017 	<ul style="list-style-type: none"> ارتفاع نسبة السكان دون الخامسة عشرة من العمر إلى (34.6%) في عام 2017 تغير ملموس في التركيب العمري للسكان ارتفاع نسبة الإعالة الديموغرافية 64 فرد لكل 100 فرد في أعمار القوى البشرية في عام 2017 انخفاض نسبة النشطين إقتصادياً
<ul style="list-style-type: none"> التوسع في خدمات الصحة والصحة الانجابية وبالتركيز على خدمات تنظيم الأسرة المقدمة من الجهات المعنية، وضبط جودة هذه الخدمات والتوسع في برامج الاعتمادية لها. إجراء دراسات متعمقة للتعرف على أسباب العزوف عن استخدام وسائل تنظيم الأسرة. توفير خدمات تنظيم الأسرة في المناطق المكتظة والنائية 	<ul style="list-style-type: none"> النقص في الكوادر البشرية المؤهلة لتقديم خدمات الصحة الإنجابية خاصة الاناث الدوران الوظيفي للكوادر المؤهلة ضعف في برامج الاشراف الداعم وانظمة المتابعة والتقييم 		<ul style="list-style-type: none"> ارتفاع معدلات الانجاب في المناطق الريفية والبادية 	<ul style="list-style-type: none"> ارتفاع الحاجة غير الملباة نتيجة لانخفاض توفير الكوادر الطبية المؤهلة (وخاصة الإناث) لتقديم

<ul style="list-style-type: none"> ■ التوسع في خيارات وسائل تنظيم الأسرة - ومعايير تقييم جودة خدمات تنظيم الأسرة ■ توسعة خدمة تطبيق سياسة مشورة تنظيم الأسرة ما بعد الولادة وما بعد الإجهاض مباشرة وقبل الخروج من المستشفى. ■ تكثيف الجهود الوطنية في تقديم مشورة تنظيم الأسرة في مرحلة ما قبل الزواج (الخاطبين) ضمن زيارات الفحص الطبي قبل الزواج. ■ التصدي للمفاهيم الدينية المغلوطة، الحواجز الثقافية، فيما يتعلق بحجم الأسرة الصغيرة وبرامج تنظيم الأسرة ■ الحد من المعلومات الخاطئة عن الآثار الجانبية وفعالية الوسائل الحديثة مقابل الوسائل التقليدية ■ الحد من انحياز بعض المزودين ضد بعض وسائل تنظيم الأسرة الحديثة (مثل اللولب) ■ انشاء شركات جديدة مع مؤسسات القطاع الخاص لتقديم خدمات الصحة الانجابية ■ تكثيف الجهود والتنسيق مع المؤسسات الاكاديمية والشبابية للوصول الى شريحة الشباب كونهم الشريحة السكانية الاوسع والاقدر على احداث اثر جوهري في مختلف أوجه الحياة. ■ توفير خدمات الصحة الانجابية والجنسية صديقة للشباب ضمن المعايير المعتمدة. ■ دعم وإيجاد الحلول والبدائل المناسبة لزيادة مساهمة المرأة في سوق العمل حيث أنها من المؤشرات التي تساهم في انخفاض معدلات الانجاب. ■ تفعيل دور البرلمانين في دعم القضايا السكانية ومنها الصحة الانجابية وبالشراكة مع الهياكل السكانية وبما يتناسب مع تحقيق اهداف التنمية المستدامة 2030 ■ السعي لوجود مظلة او جهة وطنية لتنسيق المداخلات الخاصة بتقديم خدمات تنظيم الاسرة للسوريين. ■ تقديم الجوافز للكوادر الطبية العاملة في المناطق النائية 	<ul style="list-style-type: none"> ■ محدودية الخيارات المتاحة من وسائل تنظيم الاسرة الحديثة ■ ارتفاع معدلات استخدام وسائل تنظيم الاسرة التقليدية ■ ارتفاع حجم الاسرة المثالي ■ استمرار النقص في الكوادر الطبية (وخاصة الإناث) ■ المؤهلة لتقديم خدمات الصحة والإنجابية وتنظيم الأسرة، وضعف الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية في بعض المناطق. 			<p>خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة في كافة مناطق المملكة خصوصاً في المناطق النائية من خلال الجوافز المادية وغير المادية.</p> <ul style="list-style-type: none"> ■ ارتفاع نسبة السكان دون الخامسة عشرة من العمر إلى (34.6 %)
--	---	--	--	--

<ul style="list-style-type: none"> توفير وتوسيع الخيارات المتاحة من وسائل تنظيم الأسرة الحديثة لدى كافة الجهات المقدمة لخدمات تنظيم الأسرة، وفي المجتمعات المستضيفة للاجئين السوريين. 	<ul style="list-style-type: none"> المخاطر التي قد تحدث نتيجة حدوث هجرات قسرية جديدة وغير متوقعة. قصر فترة المباحة بين المواليد العادات والتقاليد المجتمعية 			<ul style="list-style-type: none"> ارتفاع معدلات الانجاب بين السوريين والزواج المبكر
<ul style="list-style-type: none"> العمل على خفض الحاجات غير الملباة والتي تسهم في زيادة الانجاب غير المخطط. 	<ul style="list-style-type: none"> ارتفاع الحاجة غير الملباة لخدمات تنظيم الأسرة انخفاض مستوى الوعي بأهمية تنظيم الأسرة 			<ul style="list-style-type: none"> ارتفاع معدلات الانجاب
<ul style="list-style-type: none"> رفع الوعي للمجتمع المحلي وتعزيز الاتجاهات والممارسات الايجابية لقضايا الصحة الانجابية. 	<ul style="list-style-type: none"> ارتفاع معدلات الانجاب ارتفاع العدد المثالي للأطفال تفضيل الأسرة الكبيرة تفضيل انجاب المولود الذكر انخفاض توفير الكوادر الطبية المؤهلة (وخاصة الإناث) لتقديم خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة في كافة مناطق المملكة خصوصاً في المناطق النائية من خلال الحوافز المادية وغير المادية 			<ul style="list-style-type: none"> ارتفاع نسبة الأطفال صغار السن
<ul style="list-style-type: none"> الدعوة للمباحة بين الولادات لما لها من آثار إيجابية على صحة الأم والطفل. 	<ul style="list-style-type: none"> انخفاض مدة المباحة بين الولادات ارتفاع الفرص الضائعة 			
<ul style="list-style-type: none"> رفع الطلب على خدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية من خلال إطلاق حملات التوعية بأهمية الأسرة الصغيرة على حياة الأسرة ورفاهتها وعلى مستقبل الدولة ونوعية حياة السكان. 	<ul style="list-style-type: none"> انخفاض معدلات استخدام وسائل تنظيم الأسرة الحديثة ارتفاع معدلات التوقف عن استخدام وسائل تنظيم الأسرة الحديثة نتيجة لضعف برامج المشورة تجزؤ مقدمي الخدمات تنظيم الأسرة تجاه بعض وسائل تنظيم الأسرة 			
<ul style="list-style-type: none"> توظيف الأدوات الإعلامية المتنوعة بما في ذلك الاعلام الاجتماعي للترويج لمفهوم الفرصة السكانية وحتمية الاستفادة منها. 	<ul style="list-style-type: none"> ضعف الوعي حول أهمية مزيد من الإنخفاض في معدلات الإنجاب 			
<ul style="list-style-type: none"> تدريب الإعلاميين وتوعيتهم بتبعات الزيادة السكانية العالية وبضرورة الاستفادة من الفرصة السكانية. 	<ul style="list-style-type: none"> ضعف مستوى الإدراك والأعراف السائدة لدى شريحة عريضة من المقبلين على الزواج حول مفهوم تنظيم الأسرة 			

<ul style="list-style-type: none"> ■ إيجاد شراكة فاعلة بين كافة الجهات ذات الصلة في القطاع العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني وزيادة التنسيق بين الجهات التي تقدم خدمات تنظيم الأسرة للأردنيين وغير الأردنيين. 	<ul style="list-style-type: none"> ■ ضعف مشاركة القطاع الخاص في التوعية والإرشاد لخدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة 			
<ul style="list-style-type: none"> ■ تطوير نظام معلومات وطني شامل لخدمات الصحة الإنجابية/تنظيم الأسرة لدعم اتخاذ القرار ورسم السياسات. 	<ul style="list-style-type: none"> ■ عدم توفر نظام معلومات وطني شامل لخدمات الصحة الإنجابية/تنظيم الأسرة يشمل كافة القطاعات المقدمة لخدمات الصحة الإنجابية/تنظيم الأسرة 			
<ul style="list-style-type: none"> ■ توفير التمويل الكافي لتعزيز برامج الصحة الإنجابية/تنظيم الأسرة، وضمان استدامة مبادرات تنظيم الأسرة التي تدعمها الجهات المانحة، للأردنيين وغير الأردنيين. 	<ul style="list-style-type: none"> ■ ضعف الموازنات المخصصة لقضايا الصحة الإنجابية ضمن موازنات المؤسسات والوزارات 			
<ul style="list-style-type: none"> ■ تعزيز جهود ادماج مفهوم ومكونات الصحة الإنجابية في الاستراتيجيات والخطط والبرامج الوطنية بحلول عام 2030. 	<ul style="list-style-type: none"> ■ ضعف تضمين قضايا الصحة الإنجابية في الاستراتيجيات والخطط والبرامج الوطنية وعدم تخصيص الموازنات اللازمة لها 			
<ul style="list-style-type: none"> ■ خفض حالات الزواج المبكر للإناث دون سن (18) من خلال تطوير وضبط المعايير والتعليمات ذات العلاقة، وتطوير برامج الحد من التسرب من التعليم وتعزيز برامج التوعية المجتمعية والتمكين الاقتصادي. 	<ul style="list-style-type: none"> ■ ارتفاع حالات الزواج المبكر وزواج القاصرات خاصة بين اللاجئين السوريين ■ الآثار الصحية الناجمة عن الزواج المبكر 			

- معدلات البطالة حسب الجنس والعمر.
- معدل النشاط الاقتصادي المنقح (%) حسب الجنس والعمر

الانشطة Activities	الاسباب Causes	المؤشرات Outputs Indicators	المخرجات Outputs	الاثر Effects
<ul style="list-style-type: none"> اعتبار مرحلة الطفولة المبكرة ضمن المرحلة الأساسية للتعليم العام والحاجة الى تطوير مناهجها. 	<ul style="list-style-type: none"> انخفاض نسبة الملتحقين ببرامج الطفولة المبكرة ضمن مرحلة رياض الاطفال انخفاض ترتيب الاردن في نتائج الاختبارات الدولية ارتفاع نسبة الإعالة الاقتصادية الذي يحتمل النشيطين اقتصادياً عيب إعالة عدد أكبر من الأفراد بالإضافة إلى إعالة أنفسهم 	<ul style="list-style-type: none"> نسبة الالتحاق برياض الأطفال نسبة الملتحقين بالجامعات عدد المشاريع الممولة من خطة التمويل والابتكارات التي يتم تبنيها نتيجة لتلك المشاريع معدل البطالة (%) معدل البطالة للذكور (%) معدل البطالة للإناث (%) معدل البطالة للذكور في الفئة العمرية (15-24 سنة) (%) معدل البطالة للإناث في الفئة العمرية (15-24 سنة) (%) معدل النشاط الاقتصادي المنقح (%) معدل النشاط الاقتصادي المنقح للذكور (%) معدل النشاط الاقتصادي المنقح للإناث (%) معدل النشاط الاقتصادي المنقح للذكور في الفئة العمرية (15-24 سنة) (%) 	<ul style="list-style-type: none"> بيئة تعليمية محفزة للتعليم والبحث العلمي والإبداع والابتكار والريادة المبرر اهمية إبناء بيئة تعليمية محفزة للتعليم والبحث العلمي والإبداع في إعداد الأفراد من الناحية المعرفية والعلمية وبناء المهارات التي تحفزهم على العمل في مهني وأنشطة اقتصادية ذات قيمة مضافة لرفد الاقتصاد بقوة فاعلة ذات كفاءة إنتاجية عالية 	<ul style="list-style-type: none"> ارتفاع معدلات البطالة خاصة بين فئة الشباب انخفاض معدل المشاركة الاقتصادية للذكور والاناث أكثر من نصف المتعطلين عن العمل مستواهم التعليمي دون الثانوية. عدم التوازن بين الاستثمار في التكنولوجيا والجهود المبذولة لتعزيز اعتماد الابتكار في مختلف مناحي الاقتصاد بشكل عام. حيث تصبح القدرة على الابتكار السمة الأساسية والمحددة
<ul style="list-style-type: none"> رفع مستوى التأهيل العلمي والعملية للمعلمين بتطبيق نظام الرخص المهنية واختبار الكفايات لتحسين جودة التعليم في كافة المراحل التعليمية. تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم والاهتمام بنوعية وجودة التعليم في مختلف المراحل التعليمية لتحقيق الموازنة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل. تحقيق تنمية بشرية مستدامة مبنية على التمكين وتكافؤ الفرص في مراحل التعليم وموائمة مخرجاته مع سوق العمل، والنهوض بقوة العمل وتنميتها وتمكينها بالمهارات والمعرفة وتوفير فرص العمل اللائقة خاصة للشباب والمرأة وصولاً الى انتاجية أعلى وخفض نسب البطالة على المستويين الوطني والمحلي. تمكين وتوفير البيئة المناسبة وصولاً الى الحكم الرشيد، وذلك بتوفير التشريعات وبناء القدرات المؤسسية والبشرية. التوسع في استغلال العلم والمعرفة وتشجيع المبدعين والباحثين وترجمة مخرجات أعمالهم الى مشروعات ذات قيمة مضافة للاقتصاد الوطني" 	<ul style="list-style-type: none"> انخفاض جودة التعليم انخفاض مؤشرات الاردن في تقارير التنمية البشرية انخفاض نتائج اختيارات الطلبة في الاختبارات الدولية 			

		<ul style="list-style-type: none"> ▪ معدل النشاط الاقتصادي المنقح للإناث في الفئة العمرية (24-15 سنة) (%) ▪ معدل النشاط الاقتصادي المنقح للذكور في الفئة العمرية (25 فأكثر) (%) ▪ معدل النشاط الاقتصادي المنقح للإناث في الفئة العمرية (25 فأكثر) (%) 		<p>للقدرة التنافسية، وتُصبح المواهب أكثر أهمية من رأس المال.</p>
<ul style="list-style-type: none"> ▪ تضمين المناهج التعليمية في التعليم الاساسي والثانوي والعالى القيم والمعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة في الاردن بما يشمل البحث العلمي والابداع والابتكار والريادة، وأخلاقيات العمل والمهارات وأنماط الحياة الصحية السليمة، والعدالة الجندرية وتنظيم الأسرة. ▪ فرز الطلبة بين التعليم الأكاديمي والعملية والمهني قبل وصولهم إلى الصف العاشر من خلال امتحان عام وموضوعي قبل أن يفشل الآلاف منهم في امتحان الثانوية العامة، لتجنب هدر سنوات من عمر الشباب كان يمكن أن تعدهم للحياة العملية في سن مبكرة. 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ ضعف ادماج قضايا الريادة والابداع والتعليم المهني وقيم العمل في المناهج الدراسية ▪ انخفاض المخصصات المالية للبحث العلمي ▪ عدم المواثمة ما بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل ▪ ضعف دور الجامعات في اكساب الطلبة المهارات التي تؤهلهم لسوق العمل بدلاً من التركيز على منح الشهادات الأكاديمية فقط، 			<ul style="list-style-type: none"> ▪ تشوهات سوق العمل ▪ زيادة معدلات البطالة ▪ تدفق العمالة الأجنبية
<ul style="list-style-type: none"> ▪ تفعيل الإرشاد المدرسي بما يساهم في معالجة مشاكل التسرب، وضعف التحصيل العلمي، وزيادة الإقبال على المجال المهني والتقني. 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ ضعف الإقبال على التعليم المهني والتقني ▪ النظرة المجتمعية السلبية تجاه التدريب المهني والتعليم التقني ▪ ضعف التنسيق بين المؤسسات المعنية بقطاع التشغيل والتدريب المهني والتقني 			<ul style="list-style-type: none"> ▪ ارتفاع معدلات التسرب المدرسي خاصة في المرحلة الثانوية ▪ ضعف التحصيل العلمي ▪ ارتفاع معدلات البطالة
<ul style="list-style-type: none"> ▪ سن تشريعات تمنع عمل الأطفال دون سن 16 سنة. 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ ارتفاع معدلات الفقر ▪ ضعف تطبيق التشريعات 			<ul style="list-style-type: none"> ▪ ارتفاع عمالة الأطفال ▪ تسرب مدرسي ▪ مخاطر صحية واجتماعية

<ul style="list-style-type: none"> ▪ تقنين التخصصات المشبعة في الجامعات وكليات المجتمع، واستحداث تخصصات جديدة مهنية وتقنية بما يتلاءم واحتياجات سوق العمل. ▪ تشجيع إنشاء مراكز لريادة الأعمال في الجامعات وكليات المجتمع لتعزيز ريادة الأعمال كخيار للطلاب ▪ تقديم خدمات المعلومات والاستشارات للخريجين الجدد الذين يرغبون في إطلاق مشاريعهم الخاصة. 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ ضعف الموازنة ما بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل ▪ ضعف مصادر وأليات التمويل لدعم وتحفيز المشاريع الريادية المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر 			<ul style="list-style-type: none"> ▪ ارتفاع معدل البطالة بين الشباب عام 2017 الى 18.3%
<ul style="list-style-type: none"> ▪ تحسين البيئة التعليمية بما فيها الموارد البشرية والتقنية والبنية التحتية لضمان جودة المخرجات التعليمية وضمان ملائمتها للفروقات الفردية وذوي الاعاقات. 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ ضعف جودة مخرجات التعليم ▪ ضعف برامج ادماج ذوي الاعاقة في المؤسسات التعليمية 			
<ul style="list-style-type: none"> ▪ تطوير نظام متابعة وتقييم مخرجات التعليم بأنواعه ومستوياته للاستفادة منه لغايات التطوير المستمر لمنظومة التعليم. ▪ التوسع في استغلال العلم والمعرفة وتشجيع المبدعين والباحثين وترجمة مخرجات أعمالهم الى مشروعات ذات قيمة مضافة للاقتصاد الوطني. ▪ تعزيز التنمية الثقافية الوطنية مع استخدامها في رفع الوعي وكسب التأييد للقضايا السكانية مع الحفاظ على الموروث الثقافي والديني وقيمنا الأردنية العربية الأصيلة. 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ ضعف المنظومة التعليمية والتي تعد المحرك الرئيس للتحويل من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد القائم على المعرفة، وخاصة في الأردن الذي يفتقر للموارد الطبيعية والقدرة الصناعية الكبيرة، ويهدف تحقيق تنمية بشرية مستدامة مبنية على التمكين وتكافؤ الفرص في مراحل التعليم المختلفة، ومواءمة مخرجاته مع سوق العمل 			
<ul style="list-style-type: none"> ▪ بناء الوعي والثقافة الريادية وتعزيز المعرفة بمختلف البرامج والمؤسسات التي تدعم المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ومبادرات التمويل الميكروي والصغير والمتوسط وأليات الاستفادة منه. على المستوى الوطني وعلى مستوى المحافظات. 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ ضعف الوعي المجتمعي تجاه ريادة الاعمال 			
<ul style="list-style-type: none"> ▪ الانفتاح على فرص المشتريات الحكومية والعطاءات الحكومية وتسهيل التعاقد ضمنها، وزيادة قدرة المشاريع الريادية للتصدير، وحفزها إليه. ▪ التوسع في توفير الدعم الفني والاداري ومعالجة إخفاقات السوق في تخصيص التمويل الرسمي اللازم للمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ ضعف التسهيلات والحوافز المقدمة للمشاريع الريادية 			
<ul style="list-style-type: none"> ▪ تبني آليات لانتقال المشتغلين في الاقتصاد غير الرسمي (غير المنظم) إلى الاقتصاد الرسمي (المنظم)، من خلال تقديم حزم من الحوافز وتبسيط الاجراءات. 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ ارتفاع نسبة العاملين في القطاع غير المنظم 			

<ul style="list-style-type: none"> ▪ إعطاء الأولوية لخريجي التدريب والتعليم المهني والتقني تسهيلات من قبل الجهات المانحة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ▪ تشجيع استحداث التخصصات التقنية في مؤسسات التعليم العالي الأردنية. ▪ إنشاء حاضنات الاعمال والتكنولوجيا التي تركز على الابداع والابتكار لأعضاء هيئة التدريس والطلبة. 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ ضعف الاقبال على التعليم المهني وريادة الاعمال ▪ النظرة المجتمعية للتعليم المهني 			
<ul style="list-style-type: none"> ▪ ربط مساقات التعليم والتدريب المهني والتقني بوصف الوظائف وشروط اشغالها والمهارات اللازمة لها في مختلف القطاعات. 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ أن أكثر من نصف المتعطلين عن العمل مستوهم التعليمي دون الثانوية. ▪ هناك ما يقارب مليون شخص في سن العمل غير نشيط إقتصادياً ومستوهم التعليمي دون الثانوية 			
<ul style="list-style-type: none"> ▪ النهوض بالإرشاد المهني، وتعزيز الاتجاهات الايجابية للمجتمع نحو العمل المهني والتقني، لزيادة أعداد الملتحقين ببرامج ومؤسسات التدريب والتعليم المهني والتقني. 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ النظرة المجتمعية السلبية تجاه العمل المهني 			
<ul style="list-style-type: none"> ▪ الإسراع في إنشاء المجلس الأعلى لتنمية الموارد البشرية بما يضمن تكامل الادوار وربط مخرجات التعليم والتدريب المهني والتقني مع احتياجات سوق العمل. 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ ضعف التنسيق ما بين المؤسسات المعنية بالتدريب والتعليم المهني والتقني 			
<ul style="list-style-type: none"> ▪ تنمية دور البحث العلمي التطبيقي ورفع مستواه وربطه بأهداف التنمية الشاملة والمستدامة، وتعزيز العلاقة بين الجامعات والمؤسسات البحثية من جهة والقطاعات الإنتاجية والخدمية والصناعية من جهة أخرى. 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ ضعف المخصصات المالية الموجهة للبحث العلمي 			
<ul style="list-style-type: none"> ▪ توجيه الجامعات لاستغلال المخصصات الخاصة بالبحث العلمي بمشاريع ذات أثر تنموي على المجتمع. 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ ضعف دعم مشاريع التخرج لطلبة الجامعات ▪ ضعف المخصصات للبحث العلمي ضمن موازنات الجامعات 			
<ul style="list-style-type: none"> ▪ تقديم الدعم المالي من صندوق دعم البحث العلمي للمشاريع البحثية الخاصة بتطوير الصناعة والبيئة وحل مشكلات المجتمع منها الفقر والبطالة. 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ ضعف المسؤولية المجتمعية للجامعات ودورها في التنمية 			
<ul style="list-style-type: none"> ▪ اعتماد الإطار الوطني للمؤهلات الوطنية للوصول إلى العمالة الماهرة، وتعزيز مبدأ التعليم مدى الحياة. ▪ حوكمة قطاع التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني، وتشجيع ودعم التدريب المهني والتعليم التقني وتعديل التشريعات ذات العلاقة. لإيجاد قوة عاملة ماهرة ومحفزة ومسلحة بالمهارات المطلوبة في سوق العمل. 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ ضعف الاقبال على العمل المهني ▪ ضعف التنسيق بين المؤسسات المعنية بالتدريب والتعليم المهني والتقني ▪ عدم وجود سياسة فاعلة لفرز الطلبة بين التعليم الأكاديمي والعمل المهني قبل وصولهم إلى الصف 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ معدلات المشاركة في التعليم والتدريب المهني والتقني حسب المؤسسة التعليمية كنسبة من المشاركة الاجمالية في التعليم 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ دعم الاقبال على التدريب والتعليم المهني والتقني 	

	<p>العاشر من خلال امتحان عام وموضوعي قبل أن يفشل الآلاف منهم في امتحان الثانوية العامة، لتجنب هدر سنوات من عمر الشباب كان يمكن أن تعدهم للحياة العملية في سن مبكرة</p>	<ul style="list-style-type: none"> ■ الالتحاق في التعليم المهني للصفوف 11 و12 كنسبة من إجمالي الالتحاق في الصفوف 11 و12 ■ موائمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل 		
<ul style="list-style-type: none"> ■ تفعيل قانون تنظيم العمل المهني. ■ تفعيل دور النقابات المهنية وغرف الصناعة والحرف لزيادة قدرة إستيعاب القطاع الخاص على توفير فرص عمل للخريجين الجدد من التعليم التقني والتدريب المهني. ■ زيادة التواصل بين مؤسسة التدريب المهني والقطاع الصناعي من أجل زيادة موائمة مخرجات هذه المؤسسات مع احتياجات هذا القطاع ■ تطوير خدمات التشغيل والإرشاد المهني وتغيير ثقافة العمل. ■ تشجيع مبادرات التشغيل الذاتي والريادة ودعم المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. ■ تنفيذ توصيات دراسات " اتجاهات الشباب المقبلين على سوق العمل نحو ريادة الأعمال والبيئة المؤسسية الداعمة في الأردن"، ودراسة مدى تضمين مفاهيم العمل والعمل المهني والريادة والإبداع في الكتب المدرسية الأردنية والمنفذه من قبل المجلس ■ الإسراع في تنفيذ نظام العمل المرن 2017 لزيادة مشاركة الاناث في سوق العمل وتعديل وتفعيل التشريعات ذات العلاقة. ■ التوسع في إنشاء مراكز التميز. 	<ul style="list-style-type: none"> ■ ضعف إقبال الأردنيين على العمل المهني والتقني نتيجة للنظرة السلبية للتعليم المهني التي تعتبر التعليم والتدريب المهني مخصصاً لدوي التحصيل العلمي المتدني ■ مستوى التدريب والبيئة التدريبية وجودة الموارد البشرية في تلك المؤسسات المقدمة لخدمات التدريب المهني ■ ضعف ربط برامج التعليم التقني والتدريب المهني ببرامج التوظيف وفقاً للتشريعات الناظمة لسوق العمل. ■ عدم وجود تأمين صحي للمشتغلين، إذ يتم توظيف معظم الخريجين وفق نظام المياومة وليس وفقاً لعقد عمل. ■ تفعيل دور النقابات المهنية وغرف الصناعة والحرف لزيادة قدرة إستيعاب القطاع الخاص على توفير فرص عمل للخريجين الجدد من التعليم التقني والتدريب المهني 			
<ul style="list-style-type: none"> ■ تقديم التسهيلات من قبل مجلس التعليم العالي للقطاع الخاص وللجامعات وكليات المجتمع المتوسطة لاستحداث تخصصات تقنية جديدة في مؤسسات التعليم العالي لغايات سوق العمل. 	<ul style="list-style-type: none"> ■ ضعف الموائمة ما بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل ■ عدم مساهمة القطاع الخاص في تصميم البرامج وتنفيذها من قبل مزودي التدريب المهني والتعليم التقني. ■ نقص الخبرة الميدانية والمؤهلات العلمية لدى المدربين. 			

<ul style="list-style-type: none"> زيادة المخصصات المالية للجهات المزودة للتدريب المهني والتقني. 	<ul style="list-style-type: none"> ضعف الدعم الموجه لمؤسسات التدريب المهني والتقني 			
<ul style="list-style-type: none"> تطوير التشريعات الناظمة الخاصة بمؤسسات التدريب والتعليم المهني والتقني. 	<ul style="list-style-type: none"> عدم اتساق التشريعات بين المؤسسات المعنية بالتدريب المهني 			
<ul style="list-style-type: none"> مراجعة الإطار القانوني الذي يحكم هيكل الأجور لضمان العدالة وتكافؤ الأجور لقاء العمل المتكافئ القيمة، وبما يساهم في زيادة الإقبال على العمل المهني والتقني. 	<ul style="list-style-type: none"> ارتفاع أعداد العمالة الوافدة ومنافستها للعمالة الأردنية، وعزوف الأردنيين عن العمل في بعض المهن لانخفاض الأجور مما ساهم في دخول العمالة الوافدة إلى بعض القطاعات الاقتصادية التي تتميز بانخفاض مستوى الأجور فيها 			<ul style="list-style-type: none"> ارتفاع اعداد العمالة الوافدة مقابل العمالة المحلية
<ul style="list-style-type: none"> دمج مفاهيم ومهارات الابداع والابتكار وريادة الاعمال في مناهج التدريب والتعليم المهني والتقني. 	<ul style="list-style-type: none"> ضعف مفاهيم الريادة والابداع في مناهج التدريب المهني 			<ul style="list-style-type: none"> ضعف الاقبال على المشاريع الريادية ارتفاع نسب البطالة
<ul style="list-style-type: none"> تعزيز قدرات المعلمين والمدربين وفق أفضل الممارسات العالمية في التدريب والتعليم المهني والتقني، وتطوير أدوات وتجهيزات التعليم المهني والتقني في المؤسسات التعليمية والتدريبية والمؤسسات الرسمية. 	<ul style="list-style-type: none"> ضعف هيكلية المؤسسات المعنية بالتدريب المهني والتعليم التقني، وعدم وضوح علاقات السلطة والمسؤولية بينها. نقص الخبرة الميدانية والمؤهلات العلمية لدى المدربين. 			<ul style="list-style-type: none"> انخفاض نسبة الملتحقين بالتعليم والتدريب المهني ارتفاع نسب البطالة
<ul style="list-style-type: none"> تعزيز مشاركة القطاع الخاص في رسم السياسات، وإعداد المناهج، والبرامج التدريبية، وبرامج التدريب المباشر، والزمانة الوظيفية. 	<ul style="list-style-type: none"> عدم مساهمة القطاع الخاص في تصميم البرامج وتنفيذها من قبل مزودي التدريب المهني والتعليم التقني. 			
<ul style="list-style-type: none"> التوسع في البرامج التدريبية الخاصة بالإناث وتنوعها وفق متطلبات سوق العمل. 	<ul style="list-style-type: none"> شكل المتعطلون الذين أعمارهم دون الخامسة والعشرين من الاناث ما نسبته 39.5% مقارنة بالذكور لنفس الفئة ما نسبته 43.7% في عام 2017، وشكل معدل النشاط الاقتصادي المنقح للإناث في الفئة العمرية (15-24 سنة) 13.1% مقارنة بالذكور والتي بلغت 41.9%. 			
<ul style="list-style-type: none"> دعم وتعزيز البرامج التدريبية الموجهة لتزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل. 	<ul style="list-style-type: none"> ضعف برامج التدريب الموجهة لمراكز الإصلاح 			<ul style="list-style-type: none"> امراض اجتماعية وارتفاع معدلات الجريمة

<ul style="list-style-type: none"> ■ تهيئة وإعداد برامج تعليمية وتدريبية مخصصة لرفع الكفاءة المهنية لذوي الإعاقة، وإيجاد فرص عمل تتلاءم وقدراتهم. 	<ul style="list-style-type: none"> ■ عدم تفعيل تطبيق تشريعات الخاصة بذوي الإعاقة والإعاقة وفرض حق الإدماج في القطاعات المختلفة في المجتمع وسوق العمل. سواء في عمليات الإرشاد والتدريب والتشغيل 			<ul style="list-style-type: none"> ■ انخفاض نسبة المشتغلين من ذوي الإعاقة ■ ارتفاع عبء الاعالة
<ul style="list-style-type: none"> ■ زيادة مشاركة القطاع غير الرسمي (غير المنظم) إيجاد آلية لتسجيل هذه الأعمال لدى وزارة الصناعة والتجارة والتموين (مديرية السجل التجاري/ دائرة مراقبة الشركات) وتبسيط إجراءات تسجيلها وديمومتها ومساعدتها على النمو وتقديم الدعم المالي لها مستقبلاً في حال استمراريتها. 	<ul style="list-style-type: none"> ■ ضعف مشاركة القطاع غير المنظم في الناتج المحلي الإجمالي 			<ul style="list-style-type: none"> ■ حرم خزينة الدولة من جزء هام من الموارد المالية لعدم خضوع القطاع غير المنظم في معظمه إلى الاقتطاع الضريبي وعدم تضمين موارده في حسابات الناتج المحلي الإجمالي. ■ تواجه المرأة العديد من الصعوبات في قطاع العمل غير المنظم منها ما يلي: العمل لساعات طويلة وعدم انتظام العمل ■ عدم وجود تأمين صحي وضمان اجتماعي في حالات الولادة والمرض والعجز والشيخوخة ■ عدم الحصول على الموارد المالية اللازمة

				<ul style="list-style-type: none"> ▪ عدم توافر فرص عمل تناسب مؤهلاتهن وتخصصاتهن ▪ عدم توفر الخدمات المساندة (الحضانات والروضات) ▪ آثار العمل غير المنظم (انخفاض أسعار منتجاته وتنافسها غير المشروع في القطاع غير الرسمي، عدم معرفة العاملات فيه لحقوقهن، وعدم إمكانية المطالبة في حال معرفتهن بها لكونه قطاع غير رسمي، إضافة إلى عدم انضمام العاملين لأي نقابة ومن الصعب التمثيل النقابي لأنه قطاع غير رسمي).
<ul style="list-style-type: none"> ▪ تفعيل النافذة الاستثمارية في هيئة الاستثمار، بما يساهم في تعزيز المناخ الاستثماري في المملكة. ▪ تحسين وتطوير بيئة الأعمال والاستثمار وزيادة تنافسيتها، وتعظيم الفرص الاستثمارية وجعل القطاع الخاص شريك أساسي في الاستثمار 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ تراجع مرتبة الأردن في تقرير التنافسية العالمي لمؤشر النمو للتنافسية العالمي لعام (2017)، حيث بلغت قيمة المؤشر 137/64 على المستوى 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ ترتيب الأردن على مؤشر التنافسية الدولي 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ تعزيز بيئة أعمال محفزة للعمل والادخار والاستثمار 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ ارتفاع معدلات البطالة ▪ تراجع الاداء الاقتصادي وتباطؤ

<p>وتنفيذ وإدارة المشاريع الاستراتيجية، بالإضافة إلى توفير البنية التحتية والبيئة الممكنة والجاذبة للاستثمار ورؤوس الأموال والخبرات المعرفية.</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ دعم الصناعة الوطنية وتعزيز تنافسية الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتحفيز الشركات المبتدئة والصناعات التحويلية وزيادة تنافسها في الأسواق العالمية. ▪ تعظيم الصادرات الأردنية، وخفض العجز بالميزان التجاري وتعزيز موقع المنتج الأردني في الأسواق العالمية وفتح أسواق جديدة وتفعيل اتفاقيات التجارة الحرة. ▪ تحقيق الأمن الغذائي والتموين وحماية المستهلك وضمان جودة السلع وتوافرها في الأسواق وبالأسعار المناسبة. ▪ تعزيز موقع الأردن على خارطة السياحة العالمية وزيادة تنافسية قطاع السياحة، سواء كان ذلك بدعم نشاطات الترويج السياحي الداخلي والخارجي، وتطوير المواقع السياحية وإعادة ترميمها وتأهيلها، بالإضافة إلى تنمية السياحة العلاجية. ▪ تشجيع وتحفيز الاستثمار في القطاعات الصناعية وتقديم التسهيلات التمويلية، والصناعات التحويلية وزيادة تنافسها في الأسواق العالمية. 	<p>العالم بعد أن سجل المرتبة 63 في التصنيف سابق، وبلغ 148/68 في عام 2012</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ البيروقراطية في المؤسسات الحكومية. ▪ صعوبات التمويل، معدلات الفائدة المرتفعة، التشريعات الضريبية. ▪ تدني ثقافة العمل لدى القوى العاملة. ▪ القوانين الضريبية ومعدلات الضرائب المختلفة ▪ عدم توفر البيانات والدراسات المتخصصة في الوقت المناسب لأغراض التخطيط لجميع القطاعات الاقتصادية. ▪ تعدد الجهات المعنية بمواضيع الاستثمار والتشغيل والبطالة يضعف إمكانية استقطاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية إلى القطاعات المولدة لفرص العمل، ونوعية مخرجات التعليم الأكاديمي والمهني ومدى توفر برامج خاصة للإناث تلبي احتياجات سوق العمل ▪ ارتفاع كلفة الإنتاج. ▪ ضعف إيجاد أسواق للمنتجات، وضعف الموارد المالية الموجهة لعمليات التسويق. ▪ ضعف الاستثمارات المحلية والأجنبية نتيجة لعدم توفر البيئة الاستثمارية الداعمة والمحفزة للمستثمرين ▪ حالة عدم الاستقرار في ظل التقلبات السياسية الراهنة في منطقة الشرق الأوسط والتي أثرت سلباً على المناخ الاستثماري وحجم الاستثمارات العربية والأجنبية في الأردن. ▪ عدم وجود قاعدة بيانات موحدة للشركات والمشاريع والمؤسسات المتوسطة والصغيرة. ▪ ارتفاع كلفة الإنتاج. 			<p>وتيرة النمو الاقتصادي خلال الست سنوات السابقة.</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ ارتفاع المديونية حيث وصل الدين العام (الداخلي والخارجي) 22.847 مليار دينار أو ما نسبته 84.2% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام 2015. ▪ تراجع الصادرات الوطنية وميل الميزان التجاري إلى المستوردات، خاصة في ظل الظروف التي تمر بها دول الجوار نتيجة الأزمات والنزاعات السياسية في المنطقة المنافسة العالية إقليمياً وعالمياً خاصة في مجال الاستثمار وجذب رؤوس الأموال الخارجية
--	--	--	--	--

	<ul style="list-style-type: none"> ضعف ايجاد أسواق للمنتجات، وضعف الموارد المالية الموجهة لعمليات التسويق 			<p>ونقل المعرفة والتكنولوجي</p> <ul style="list-style-type: none"> عجز الموازنة العامة، حيث بلغ عجز الموازنة العامة قبل المساعدات في العام 2015 ما نسبته (6.8%) من الناتج المحلي الاجمالي و (3.5%) بعد المساعدات تركز الاستثمارات الأجنبية في مناطق جغرافية معينة، وقطاعات إنتاجية معينة ذات ربحية مرتفعة، وذات قيمة مضافة منخفضة. ضيق القاعدة الإنتاجية، حيث أن مساهمة القطاعات المنتجة كالصناعة التحويلية لا تزال غير كبيرة وشكلت ما نسبته 19.2% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في عام 2017، في حين
<ul style="list-style-type: none"> تطوير وتفعيل التشريعات الناظمة لبيئة الأعمال والاستثمار، وبالتركيز على القطاع الخاص كشريك حقيقي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. تحفيز الاستثمارات ذات القيمة المضافة العالية وتعزيز القطاعات الأكثر توليدا للدخل وفرص العمل ترويج واستقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية (قطاعات السياحة، تكنولوجيا المعلومات، والنقل.....) 	<ul style="list-style-type: none"> ضعف في منظومة التشريعات المحفزة للاستثمار الافتقار للبنية التحتية الملائمة والمناسبة للمجتمع، والمحفزة لاستقطاب المزيد من الاستثمارات في مجالات (الطاقة، والنقل والمواصلات، والإتصالات، والطرق والمطارات والسكك الحديدية والنقل البحري، والمياه، والصحة والتعليم (العام والعالي)، والصرف الصحي والبيئة). 			

				<p>ساهم قطاع الزراعة بما نسبته 4% وقطاع الإنشاءات بما نسبته 5.3%. أما القطاعات الخدمية فقد ساهمت بنسب كبيرة (ساهم قطاع الخدمات المالية والتأمين والعقارات والأعمال بحوالي 22.4% من الناتج المحلي الاجمالي وقطاع النقل والتخزين بحوالي 17,5%).</p>
<ul style="list-style-type: none"> ■ تحقيق توازن تنموي بين المحافظات وتقليل التفاوت بينها، بالتركيز على المناطق النائية والفقيرة وتعزيز دور المناطق التنموية والمدن الصناعية والمناطق الحرة، بما يخدم البيئة الاستثمارية. ■ تحقيق توازن تنموي بين المحافظات وتقليل التفاوت بينها من خلال انشاء اقتصاديات محلية مستدامة تعتمد على الامكانيات والمزايا النسبية لكل محافظة. 	<ul style="list-style-type: none"> ■ وجود تفاوت تنموي بين المحافظات نتيجة لتركز الاستثمارات في مناطق جغرافية معينة، وقطاعات إنتاجية معينة ذات ربحية مرتفعة، وذات قيمة مضافة منخفضة ■ عدم توفر البيئة التحفيزية والحوافز للاستثمار في بقية المحافظات ■ التفاوت التنموي بين المناطق والمحافظات بالرغم من توفر الخدمات الأساسية والبنية التحتية ووجود الميزة النسبية لكل محافظة الا أن التباين كبير في مستويات التنمية فيما بينها 			<ul style="list-style-type: none"> ■ التفاوت التنموي ■ ارتفاع معدلات البطالة ■ تباطؤ النمو الاقتصادي ■ تراجع النمو في الناتج المحلي الإجمالي في المملكة ■ ارتفاع المديونية ■ تراجع الصادرات الوطنية وميل

				الميزان التجاري الى المستوردات ▪ المنافسة العالية اقليميا وعالميا خاصة في مجال الاستثمار وجذب رؤوس الأموال الخارجية ونقل المعرفة والتكنولوجيا .
▪ جذب القوى العاملة الأردنية للعمل في القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة، وتعزيز قدرات الجهات الرقابية في تتبع وتنظيم العمالة الوافدة.	▪ ارتفاع معدلات العمالة الوافدة ▪ انخفاض الحد الأدنى من الاجور			
▪ تعزيز موقع المنتج الأردني في الأسواق العالمية من خلال تحسين جودته وتنافسيته، وفتح أسواق جديدة وتفعيل الاتفاقيات الدولية.	▪ انخفاض حجم الصادرات الاردنية			▪ ضعف النمو الاقتصادي ▪ ارتفاع العجز والمديونية
▪ توفير نظام معلومات وطني شامل عن سوق العمل.	▪ عدم وجود نظام معلومات شامل لسوق العمل يشمل القطاع غير الرسمي ▪ مزاحمة العمالة الوافدة للعمالة الأردنية في بعض المهن والتخصصات الناتجة عن التفاوت الكبير في الأجور بينهما.			▪ ارتفاع معدلات البطالة بين الأردنيين ▪ ارتفاع نسبة القطاع غير المنظم
▪ وضع منظومة وطنية ذات مرجعية لدعم الرياديين الجدد وتقديم المساعدة في تطوير افكارهم ومتابعتها لغاية تنفيذها.	▪ يقاس الاقبال على العمل الريادي والتشغيل الذاتي من خلال احتساب نسبة العاملين لحسابهم الخاص من اجمالي العاملين. وشكل العاملون لحسابهم الخاص 9.3% من مجموع المشتغلين (بلغت النسبة للذكور 9.2% وللإناث 1.7%) في عام 2017 بانخفاض مقداره 1.5 نقطة مئوية عن نسبتهم في عام 2012 والتي بلغت 7.8%	▪ نسبة الزيادة في عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة	▪ زيادة الاقبال على العمل الريادي والتشغيل الذاتي ▪ المبرر: تعتبر ريادة الأعمال إحدى الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية، وخلق فرص العمل، ▪ تمثل ريادة الأعمال رافداً أساسياً في زيادة الصادرات ونمو الناتج المحلي الإجمالي.	▪ ارتفاع معدلات البطالة

<ul style="list-style-type: none"> ▪ ارتفاع عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل سنوياً ولا يزال القطاع العام مشغلاً رئيسياً لنسبة كبيرة من المشتغلين. ▪ على الرغم من ضعف قدرة القطاع العام على استيعاب هذه الأعداد نتيجة لمحدودية فرص العمل المستحدثة سنوياً في هذا القطاع. فقد شكل العاملون في القطاع العام 39.6% من إجمالي المشتغلين مقابل 60.4% في القطاع الخاص ▪ ضعف مؤهلات وخبرة الداخلين الجدد لسوق العمل. ▪ عدم ملاءمة المؤهلات العلمية لمتطلبات سوق العمل. 				
<ul style="list-style-type: none"> ▪ تحسين فرص الوصول إلى الأسواق أمام الرياديين وزيادة قدرة مشاريعهم للتصدير وتنافسيتها في الأسواق الخارجية. 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ ضعف بيئة السياسات الداعمة للرياديين 			
<ul style="list-style-type: none"> ▪ التوسع في إنشاء وتفعيل حاضنات الأعمال وبمشاركة القطاع الخاص في المحافظات لتبني ودعم المشاريع الريادية الناشئة. 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ ضعف مصادر وأليات التمويل لدعم وتحفيز المشاريع الريادية المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر 			
<ul style="list-style-type: none"> ▪ تسريع تطبيق الاصلاحات المتعلقة بالبيئة القانونية والتنظيمية والتمويلية للمشاريع الجديدة والمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة القائمة ▪ تحفيز إقامة المشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر (الميكروية) مرتبطة بالتدريب المهني والتعليم التقني للمهن المراد إقامة المشاريع فيها، ومتوفرة ضمن مظلة ضمان اجتماعي وضمان صحي للذين يقومون بإنشاء مشاريع حرفيه و/أو إنتاجية، ووسائل التمويل متوفرة ضمن بدائل متعددة وبشروط وإجراءات مبسطة وميسرة، ووجود آليات لضبط التدفق غير المرشد للعمالة الوافدة العالية الكلفة على الاقتصاد الوطني، ولأن ذلك يلحق أضراراً بميزان المدفوعات ويؤثر على معدلات البطالة بين المواطنين وعلى حجم الاستهلاك الخاص لأن للعمالة الوافدة ميل شديد إلى الادخار، الاهتمام بالذكور المتعطلين 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ ضعف البنية التحتية المناسبة لدعم المشاريع الصغيرة (قوانين وتشريعات، ونزاهة وحاكمية، شفافية، وتنسيق وتبادل للمعلومات بين القطاعات المختلفة). ▪ ضعف فرص توفر التمويل اللازم بشروط ميسرة تتضمن تخفيف الضمانات المطلوبة وتوفير صيغ تمويل أكثر أماناً وقبولاً اجتماعياً مثل صيغ المشاركة والمرابحة الإسلامية 			<ul style="list-style-type: none"> ▪ انخفاض نسبة العاملين لحسابهم الخاص ▪ ارتفاع معدلات البطالة

<p>ممن مؤهلاتهم دون الثانوية العامة والذين يشكلون ثلثي المتعطلين الذكور والعمل على تأهيلهم للحصول على فرص العمل المتوفرة</p> <ul style="list-style-type: none"> دعم الصناعة الوطنية وتعزيز تنافسية الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتحفيز الشركات المبتدئة والصناعات التحويلية وزيادة تنافسها في الاسواق العالمية. تعزيز موقع الأردن على الخارطة السياحية العالمية وزيادة تنافسية قطاع السياحة، سواء كان ذلك بدعم نشاطات الترويج السياحي الداخلي والخارجي، وتطوير المواقع السياحية واعادة ترميمها وتأهيلها، بالإضافة الى تنمية السياحة العلاجية. تشجيع تسويق منتجات المشاريع الصغيرة من خلال المؤسسات الرسمية (وزارة الصناعة والتجارة) 				
<ul style="list-style-type: none"> تبني أنماط مختلفة من العمل المرن (مثل العمل الجزئي والعمل من المنزل، ساعات الدوام المرن). 	<ul style="list-style-type: none"> تأثر سوق العمل بالتقاليد الاجتماعية الوضع الاجتماعي والامومة ورعاية الاطفال والمسؤوليات الاسرية تقييد حركة المرأة وصعوبة المواصلات وارتفاع كلفتها 	<ul style="list-style-type: none"> معدل النشاط الاقتصادي المتقح (%) للإناث. 	<ul style="list-style-type: none"> رفع نسبة المشاركة الاقتصادية للمرأة 	<ul style="list-style-type: none"> ارتفاع معدلات البطالة بين الاناث انخفاض معدلات المشاركة الاقتصادية للمرأة
<ul style="list-style-type: none"> تعزيز استمرارية وتنوع برامج التعليم والتدريب المهني والتقني وفي موقع العمل التي تستهدف الإناث بما في ذلك العمل من المنزل، وفي القطاعات ذات الأولوية. 	<ul style="list-style-type: none"> وجود فجوة قائمة على اساس النوع الاجتماعي في اقبال الطالبات على التخصصات المهنية 			<ul style="list-style-type: none"> انخفاض نسبة الاناث الملتحقات بالتعليم المهني
<ul style="list-style-type: none"> الدعم الفني والاداري والمالي المستمر للمشروعات والميكروية والصغيرة والمتوسطة المملوكة للمرأة ودعم مبادراتها الريادية، وتسويق المنتجات. 	<ul style="list-style-type: none"> صعوبات تواجه المرأة في دخولها مجال المشاريع الصغيرة والميكروية بسبب صعوبة الحصول على القروض وصغر حجم القروض الممنوحة للإناث ضعف المهارات اللازمة لتطوير وتشغيل المشاريع ضعف تقدير الذات وافتقار الفكر الريادي للمرأة والعمل لخلق فرص لنفسها 			<ul style="list-style-type: none"> تدني نسبة النساء العاملات كصاحبات عمل والعاملات لحسابهن الخاص
<ul style="list-style-type: none"> تطوير وتنفيذ التشريعات والأنظمة لتوفير بيئة دائمة وظروف عمل لائقة للمرأة العاملة (توفير الخدمات الاجتماعية، توفير الحضانات ورياض الأطفال، الإنصاف في الأجور، وتوفير وسائل مواصلات آمنة ومنتظمة.....). 	<ul style="list-style-type: none"> قصور في التشريعات ذات العلاقة بعمل المرأة فجوة الأجور بين الرجال والنساء انحصار عمل الاناث في القطاعات منخفضة الانتاجية 			<ul style="list-style-type: none"> انخفاض معدلات المشاركة الاقتصادية للمرأة

	<ul style="list-style-type: none"> ▪ الفجوة بين القطاع العام والخاص في التوظيف والامتيازات وعدم قدرة القطاع العام على استيعاب الأعداد المتزايدة من القوى العاملة الانثوية ▪ تفضيل أصحاب العمل تشغيل الذكور على الإناث (خصوصاً في القطاع الخاص) لتفادي إجازات الأمومة والولادة والتكاليف المترتبة على ذلك على الرغم من تغطية ضمان الاجتماعي لإجازة الأمومة، بالإضافة إلى التقاليد الاجتماعية التي ما زالت تحيد الأسر الكبيرة، وتفضل بقاء المرأة في البيت لمزاولة الأعمال المنزلية ورعاية الأبناء، ساعات العمل الطويلة وعدم توفر الحضانات الآمنة وبأسعار معتدلة وقصر معدل بقاء المرأة في سوق العمل وانسحابها المبكر منه وارتباط ذلك بسياسات الضمان الاجتماعي خاصة ما يتعلق بتعويضات الدفعة الواحدة التي تدفع لمن يترك العمل. 			
<ul style="list-style-type: none"> ▪ تعزيز ثقافة عمل المرأة وتكافؤ الفرص بين الجنسين من خلال تفعيل الدور الإيجابي للمؤسسات الدينية، والتربوية والإعلامية. 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ الثقافة المجتمعية السائدة فيما يتعلق بدور المرأة وعملها والمساواة بين الجنسين ▪ ضعف دور مؤسسات الإعلام والمؤسسات التعليمية والدينية لتغيير الثقافة السائدة تجاه عمل المرأة 			
<ul style="list-style-type: none"> ▪ تعزيز الإطار التشريعي والمؤسسي لحماية البيئة واستدامتها. ▪ توفير منظومة نقل فاعلة ومستدامة تجعل من الأردن مركزاً إقليمياً منافساً في مجالات النقل البحري والجوي والبحري والسككي واللوجستي. ▪ توفير خدمات اتصالات الكترونية وبريدية عالية الجودة وبمقايير الجميع، وزيادة تنافسيتها والتوسع في الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات، وزيادة المحتوى المعرفي للأردن. ▪ تنوع مصادر الطاقة في الأردن والبحث عن مصادر بديلة لتحقيق أمن التزود بالطاقة، والتوسع في الاستكشافات البترولية والتعدينية. ▪ توفير مياه بمواصفات عالية وبكميات مناسبة والبحث عن مصادر مياه جديدة لتحقيق أمن التزود بالمياه وزيادة حصة الفرد. 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ تراجعت مرتبة الأردن في مؤشر البنية التحتية في تقرير التنافسية العالمي عام 2017 حيث احتل المرتبة 58 من بين 137 دولة مشمولة في عملية التقييم. ويتضح من هذه البيانات تراجع مرتبة الأردن وذلك نتيجة لتراجع أداء بعض عناصر هذا المؤشر. ، خاصة في مجال توفير التمويل اللازم لتحديث وتطوير البنية التحتية، وخلق بيئة استثمارية من تسهيلات للمستثمرين وتقليل الإجراءات البيروقراطية ووضع حوافز لهم ودعوة القطاع الخاص للاستثمار في مجالات البنية 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ نسبة وصول المواطنين للخدمات (الكهرباء، الطاقة، المياه، الصرف الصحي وشبكة النقل العام) 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ تحسين البيئة والبنية التحتية لتتلاءم ومتطلبات الفرصة السكانية 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ ضعف البنية التحتية ومستوى الخدمات المقدمة للمواطنين ▪ تدهور البيئة ▪ ضعف الاستثمارات لعدم توفر البنية التحتية الملائمة

<ul style="list-style-type: none"> ▪ تفعيل تطبيق التشريعات البيئية والحفاظ على عناصر البيئة من مياه وهواء وتربة والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والحد من التصحر وتدهور التربة. ▪ تطوير نظام متكامل لإدارة النفايات الصلبة والخطرة (الصناعية والطبية) وفقاً للمعايير الدولية. ▪ الاستثمار وخلق فرص عمل جديدة في القطاعات الستة المستهدفة للاقتصاد الأخضر: قطاع الطاقة بشقيه الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة، قطاع النقل، قطاع المياه، قطاع ادارة النفايات، قطاع الزراعة العضوية والمستدامة، وقطاع السياحة المستدامة والبيئية. ▪ وضع إطار تشريعي لتنظيم عمل التغير المناخي لتعظيم الفوائد وتقليل الآثار السلبية وبناء القدرات الوطنية. ▪ زيادة رقعة المراقبة على الهواء المحيط واستكمال شبكة الرصد في جميع المدن الأردنية. ▪ التخلص من المواد المستنزفة لطبقة الاوزون وفقاً لمتطلبات بروتوكول مونتريال. ▪ رفع الوعي العام في مجال حماية البيئة ونشر الثقافة البيئية. ▪ رفع مستوى الأداء المؤسسي للمؤسسات العاملة في المجالات ذات الصلة بالبعد البيئي للتنمية المستدامة. ▪ توفير الكوادر الفنية المؤهلة والأجهزة الفنية والتكنولوجية لمعالجة وقياس التلوث بأنواعه ▪ توفير المخصصات المالية اللازمة ▪ تفعيل آليات التنسيق بين كافة الجهات ذات العلاقة بموضوع البيئة والتلوث البيئي لحماية البيئة وسلطة منطقة العقبة الاقتصادية التطبيقية الفعال للأنظمة والقوانين والتشريعات البيئية 	<p>التحتية خصوصاً في مجالات الطاقة والمياه والنقل والمواصلات، توفير إمكانية الوصول إلى والنقل بأسعار معقولة وميسرة ومستدامة وأمنة، وتحسين تحسين إدارة النفايات ومياه الصرف الصحي. ضعف تطبيق التشريعات البيئية</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ ضعف التنسيق بين بعض الجهات فيما يتعلق برسم السياسات وإصدار التشريعات ذات التأثير البيئي، مما يؤدي الى تداخل الصلاحيات ما بين وزارة البيئة وهذه الجهات. ▪ ضعف إدراج المفاهيم والاعتبارات البيئية ضمن السياسات القطاعية في مجالات الطاقة والمياه والزراعة. ▪ ضعف الشراكة مع القطاع الخاص في المجالات البيئية المختلفة. ▪ عدم أخذ أبعاد التنمية المستدامة بشكل متكامل في صياغة التشريعات البيئية. ▪ ضعف عمليات التفتيش والرقابة البيئية وإنفاذ القانون. ▪ ارتفاع معدلات التصحر نتيجة لتدهور التربة الناجم عن التوسع الحضري على حساب الأراضي الزراعية من جهة، وشح الموارد المائية من جهة أخرى. ▪ الاعتداءات المتكررة على أراضي الغابات والمحميات الطبيعية. ▪ ضعف الوعي بالمفاهيم البيئية داخل المؤسسات والقطاعات المختلفة بشكل عام، والآثار السلبية لظاهرة التغير المناخي على قطاعي المياه والزراعة بشكل خاص. 			
--	--	--	--	--

	<ul style="list-style-type: none"> ▪ قلة المؤشرات المعنية بالبعد البيئي للتنمية المستدامة وعدم دقتها، لعدم وجود بيانات مرجعية للمقارنة لبعض المؤشرات في كثير من الأحيان. ▪ عدم وجود نظام متكامل لإدارة النفايات الصلبة والخطرة (الصناعية والطبية). ▪ عدم توفر الإمكانيات التقنية والفنية لقياس التلوث. ▪ عدم توفر المخصصات المالية الكافية. ▪ عدم التطبيق الفعال للتشريعات البيئية في مجال التفتيش. ▪ نقص الكوادر الفنية المؤهلة. 			
<ul style="list-style-type: none"> ▪ تطوير وتنفيذ استراتيجية وطنية تتعلق بالتحول نحو الإقتصاد الأخضر وأنماط الانتاج والإستهلاك المستدامين. ▪ استغلال الأراضي المملوكة للدولة لاستثمارها في قطاعي الزراعة والمنشآت. ▪ ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة المتجددة والمستدامة وبتكلفة ميسورة. ▪ تطوير وتنفيذ السياسات والتشريعات والبرامج المناسبة لتنوع مصادر وأشكال الطاقة المستوردة، وتحسين مصادر الطاقة المحلية والمتجددة ورفع كفاءتها في مختلف القطاعات، وتطوير برامج ترشيد الطاقة. 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ ارتفاع الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية المكلفة وذات التأثير السلبي على البيئة 			<ul style="list-style-type: none"> ▪ ارتفاع فاتورة الطاقة ▪ عجز في الموازنة
<ul style="list-style-type: none"> ▪ توفير البدائل العملية المستدامة لمصادر المياه، وتقليل فاقد المياه، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة في قطاع المياه والتوسع في خدمات الصرف الصحي وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي. 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ ارتفاع نسبة الفاقد من المياه ▪ ارتفاع نسبة غير المشمولين بخدمات الصرف الصحي ▪ افتقار الأردن الى مصادر المياه حيث يعتبر ثالث افقر دولة في العالم حيث بلغت حصة الفرد من المياه (61) لتر/اليوم. ▪ اعتماد الأردن على الاستيراد من الخارج لمعظم احتياجاته من مصادر الطاقة، حيث شكلت المصادر الخارجية ما نسبته 97% من الطاقة المستهلكة . 			<ul style="list-style-type: none"> ▪ انخفاض حصة الفرد من المياه

	<ul style="list-style-type: none"> مواجهة التصحر وتدهور التربة والتغير المناخي. 			
<ul style="list-style-type: none"> إيجاد منظومة نقل متكاملة فاعلة إقتصاديا تحافظ على البيئة ليكون الأردن مركزا محوريا للنقل. 	<ul style="list-style-type: none"> ضعف قطاع النقل العام 			<ul style="list-style-type: none"> التلوث البيئي ضعف دور النقل العام في المنظومة الاقتصادية
<ul style="list-style-type: none"> تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي. 	<ul style="list-style-type: none"> ارتفاع قيمة مستوردات الغذاء 			<ul style="list-style-type: none"> عجز اقتصادي ارتفاع قيمة المستوردات الغذائية
<p>الهدف الأستراتيجي الثالث: الحماية الاجتماعية والإعداد لمرحلة ما بعد الفرصة السكانية المؤشرات:</p> <ul style="list-style-type: none"> نسبة المواطنين المؤمنين بنوع من أنواع التأمين الصحي (%). نسبة المؤمن عليهم الفعاليين المشمولين في الضمان الاجتماعي إلى إجمالي المشتغلين (%). 				
الانشطة Activities	الاسباب Causes	المؤشرات Outputs Indicators	المخرجات Outputs	الاثر Effects
<ul style="list-style-type: none"> توسعة مظلة التأمين الصحي لتشمل جميع المواطنين. وزيادة كفاءة القطاع الصحي، خصوصاً وأن الإنفاق على القطاع الصحي مرتفع نسبياً إذا ما قورن بالموارد المالية المتاحة 	<ul style="list-style-type: none"> انخفاض نسبة المشمولين بالتأمين الصحي بلغت نسبتهم 67% في عام (2017 مقارنة بنسبتها في عام 2015 والتي بلغت 68,14% مما يشير إلى أن 33 % من السكان لا يزالون غير مؤمنين صحياً معظمهم من العاملين في المنشآت الصغيرة لحسابهم الخاص والقطاع غير المنظم عدم كفاءة منظومة القطاع الصحي خاصة ان الإنفاق على القطاع الصحي مرتفع نسبياً إذا ما قورن بالموارد المالية المتاحة 		<ul style="list-style-type: none"> التوسع والتحسين المستمر في الخدمات الصحية والاجتماعية والتأمينات الصحية المقدمة المبرر : تمتع الأردنيين بخدمات صحية ذات جودة عالية وفق أفضل الممارسات الدولية، وتغطية جغرافية أفضل وتأمين صحي شامل 	<ul style="list-style-type: none"> انخفاض المؤشرات الصحية للمواطنين وارتفاع نسبة انتشار الامراض
<ul style="list-style-type: none"> تعزيز خدمات الرعاية الصحية والنفسية والتأهيلية والمنزلية لكبار السن وذوي الإعاقة، وتحسين جودتها. توفير خدمات الرعاية والحماية والخدمات الصحية والايوائية لكبار السن ممن هم فاقدين لأسرهم الطبيعية، وإبراز دور الأهل والمجتمع بأهمية كبار السن من خلال برامج التوعية والتثقيف. إيجاد برامج الرعاية المنزلية لمحتاجها من كبار السن. 	<ul style="list-style-type: none"> بدء فئة كبار السن بالزيادة، حيث ارتفعت نسبة كبار السن (65 سنة فأكثر) من 3.3 % في عام 2012 إلى 4.2 % في عام 2015 ومن المتوقع ان ترتفع الى 8.4% في عام ذروة الفرصة السكانية 2040 الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع معدلات الإعالة وزيادة الأعباء على الخدمات الصحية وغيرها من الخدمات 			<ul style="list-style-type: none"> انخفاض المؤشرات الصحية لكبار السن وذوي الاعاقة

<ul style="list-style-type: none"> التوسع في إنشاء أندية نهائية بالتعاون مع الجمعيات الخيرية. إيفاد كوادر صحية للتخصص في طب الشيخوخة والعلوم الطبية المساندة المختصة في الشيخوخة. 	<ul style="list-style-type: none"> المتعلقة بهذه الفئة من السكان وخاصة أن نسبة من كبار السن تعاني من الأمراض المزمنة ضعف الخدمات الموجه لقطاع كبار السن وذوي الاعاقة 			
<ul style="list-style-type: none"> تقديم الدعم لكبار السن وتمكينهم من العمل والعيش بصورة لائقة (ما بعد التقاعد) من خلال توفير فرص عمل لهم والاستفادة من خبراتهم. 				<ul style="list-style-type: none"> ارتفاع معدلات الاعالة
<ul style="list-style-type: none"> تطوير والتوسع في برامج ومشاريع الإرشاد الأسري وحماية الأسرة بشكل عام، وتأهيل المقبلين على الزواج بشكل خاص. 	<ul style="list-style-type: none"> ارتفاع حالات العنف الاسري ارتفاع حالات الطلاق 		<ul style="list-style-type: none"> التوسع والتحسين المستمر في خدمات التنمية الاجتماعية والضمان الاجتماعي 	<ul style="list-style-type: none"> التفكك الاسري الجرائم الاجتماعية ارتفاع حالات العنف الاسري
<ul style="list-style-type: none"> مهنة العمل الاجتماعي بكافة مستوياته. 	<ul style="list-style-type: none"> ضعف برامج العمل الاجتماعي 			
<ul style="list-style-type: none"> التوسع في تقديم خدمات الحماية والرعاية الاجتماعية، وتحسين نوعيتها، وضمان رضا متلقيها. 				<ul style="list-style-type: none"> ارتفاع معدلات الاعالة والعبء على الخدمات الصحية وغيرها
<ul style="list-style-type: none"> مأسسة المشروع الوطني الخاص بالمسؤولية المجتمعية للمؤسسات لزيادة مساهماتها في تنمية المجتمعات المحلية. 	<ul style="list-style-type: none"> ضعف المسؤولية المجتمعية للمؤسسات 			<ul style="list-style-type: none"> ارتفاع معدلات الفقر والبطالة تدني مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين في المجتمعات المحلية
<ul style="list-style-type: none"> الاستمرار في ربط المعونة الوطنية النقدية للفقراء بالتدريب المهني والتقني والتشغيل الذاتي لدمج أبناء الأسر الفقيرة القادرين على العمل في سوق العمل وتعزيز المكنات والقدرات الانتاجية لهم. تعزيز وتفعيل المسؤولية الاجتماعية للشركات، وتشجيع القطاع الخاص ليدعم بشكل أكبر المشاريع والبرامج التي تهدف إلى تخفيض الفقر وتحسين نوعية الحياة في المناطق الأقل حظاً. دراسة جدوى تطوير واعتماد سندات الأثر الاجتماعي/ عقود الدفع مقابل الأداء، التي تعتمد دول أخرى. 	<ul style="list-style-type: none"> ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني في تنفيذ برامج الحماية الاجتماعية عدم قدرة صندوق المعونة الوطنية على تلبية ودعم احتياجات كافة الاسر الفقيرة ضعف مستوى التنسيق بين المؤسسات العاملة في مجال الحد من الفقر، والبرامج الهادفة مثل ربط المعونة الوطنية الشهرية ببرامج التدريب والتأهيل وبرنامج التسرب المدرسي وبرنامج تعزيز الإنتاجية، والتعامل مع مشكلة الفقر بشكل تكاملي بين السياسات الاقتصادية (السياسات المالية 			<ul style="list-style-type: none"> ارتفاع نسب الفقر

<ul style="list-style-type: none"> تحسين آليات استهداف المعونات النقدية والدعم الحكومي، الأمر الذي يهدف إلى تحسين مستوى المعيشة من خلال تطوير واعتماد آلية تعتمد على تلبية الحاجات الأساسية للعائلة؛ إعتماد منهجية دليل نوعية الحياة لمتابعة وتقييم أثر سياسات وبرامج وإجراءات تخفيض الفقر وتقليل التفاوت بين المناطق والمجموعات السكانية؛ 	<p>والنقدية والتجارة) والسياسات الاجتماعية(التعليم والصحة والتأمينات الاجتماعية</p>			
<ul style="list-style-type: none"> تطوير نظام استهداف للفئات الفقيرة وفقاً لأفضل الممارسات العالمية. القضاء على الفقر المدقع وخفض نسبة الفقر المطلق على المستويين الوطني والمحلي والمحافظة على الطبقة الوسطى، وتعزيز انتاجية المواطن الأردني خاصة شريحة الفقراء والمحتاجين، مع توفير شبكة حماية اجتماعية عادلة تحمي الأفراد وأسرتهم من المتغيرات وتعمل على تكامل السياسات الاجتماعية. توفير السكن الملائم للفقراء وذوي الدخل المتدني والمتوسط. 	<ul style="list-style-type: none"> ضعف برامج تمكين الأسر الفقيرة للخروج من بوتقة الفقر 			
<ul style="list-style-type: none"> الالتزام بالإصلاحات التقاعدية لتعزيز الديمومة المالية للأنظمة التقاعدية على النحو الذي يضمن تأدية الالتزامات تجاه الأجيال القادمة. توسيع مظلة الشمول بالضمان الاجتماعي بما في ذلك قطاع العمل غير المنظم. تطوير برامج للاستفادة من خبرات المتقاعدين في مختلف القطاعات ومشاركهم في عمليات صنع القرار على جميع المستويات. تعزيز خدمات الرعاية الصحية والنفسية والتأهيلية والمنزلية لكبار السن وذوي الإعاقة، وتحسين جودتها. 	<ul style="list-style-type: none"> نسبة المؤمن عليهم الفعالين المشمولين في الضمان الاجتماعي إلى إجمالي المشتغلين لا زالت متدنية(حوالي 70%) هنالك حاجة توسعة مظلة الضمان الاجتماعي لتشمل أكبر شريحة ممكنة من المؤسسات والشركات والأشخاص في كافة المحافظات خاصة للعاملين في القطاع غير المنظم ضمان الأمن الوظيفي والحماية الاجتماعية للشباب الجدد الداخلين إلى سوق العمل، من خلال شمول كافة العاملين في كل القطاعات بالضمان الاجتماعي وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، للحد من انتشار العمالة غير المنظمة ولإبقاء الأفراد نشيطين اقتصادياً لسنوات طويلة من حياتهم 			
<ul style="list-style-type: none"> تمكين المواطنين من ذوي الدخل المتدني والمتوسط في الحصول على المسكن ولا سيما تشكيل الأسر الجديدة. 	<ul style="list-style-type: none"> ضعف البرامج السكنية لذوي الدخل المحدود ضعف تحفيز القطاع الخاص في الاستثمار في قطاع الإسكان لذوي الدخل المحدود. 			<ul style="list-style-type: none"> عدم تمتع الأردنيين بالسكن المناسب

<ul style="list-style-type: none"> ▪ تمتع الأردنيين بالسكن المناسب وزيادة نسبة الأسر المالكة للسكن، وبأسعار معقولة خاصة لذوي الدخل المحدود وتحفيز القطاع الخاص في الاستثمار في هذا القطاع. ▪ توفير تمويل بشروطٍ ميسرةٍ لتمكين الشرائح الفقيرة والشرائح ذات الدخل المتوسط من امتلاك مسكن. ▪ تفعيل دور النقابات المهنية والجمعيات الخيرية والتعاونيات في توفير مساحات أراضي صغيرة للغايات الإسكانية. ▪ تعزيز دور الصناديق الإقراضية كصندوق أموال الأيتام والبنوك الإسلامية وصندوق المعونة الوطنية وصندوق الزكاة في تخفيف القيود الإئتمانية 				<ul style="list-style-type: none"> ▪ انخفاض نسبة الأسر المالكة للسكن بأسعار معقولة خاصة لذوي الدخل المحدود
<ul style="list-style-type: none"> ▪ تطوير برامج التمكين المجتمعي لذوي الإعاقة لضمان دمج المستفيدين منها في أسرهم ومجتمعاتهم المحلية. 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ ضعف البرامج الموجهة للأشخاص ذوي الإعاقة 			<ul style="list-style-type: none"> ▪ عدم الإيفاء باحتياجات ذوي الإعاقة وانعكاسها على صحتهم ومشاركتهم الفاعلة في المجتمع
<ul style="list-style-type: none"> ▪ توفير بيئة صديقة لذوي الإعاقة وكبار السن تشمل: كوادر بشرية متخصصة، وبنية تحتية ملائمة لاحتياجاتهم. 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ ضعف الخدمات الموجهة لكبار السن وذوي الإعاقة 			<ul style="list-style-type: none"> ▪ ارتفاع عبء الاعالة لكبار السن وذوي الإعاقة
<ul style="list-style-type: none"> ▪ وضع التشريعات اللازمة لحماية المرأة من العنف الأسري. 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ ارتفاع حالات العنف الاسري 			<ul style="list-style-type: none"> ▪ التفكك الاسري ▪ الامراض الاجتماعية مثل الجريمة

الهدف الأستراتيجي الرابع: التوظيف الأمثل للهجرات الداخلية والخارجية

المؤشرات:

- قيمة تحويلات المغتربين في الخارج
- صافي الهجرة الداخلية على مستوى المحافظات

الانشطة Activities	الاسباب Causes	المؤشرات Outputs Indicators	المخرجات Outputs	الاثر Effects
<ul style="list-style-type: none"> ▪ دعم إيجاد جهة مرجعية مستقلة خاصة بالهجرة الدولية. 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ وجود ضغوط على الموارد المتاحة كالموارد الطبيعية (المياه والأراضي الزراعية والبيئة)، وعلى الخدمات المجتمعية المقدمة بمختلف أنواعها (التعليم والصحة والإسكان والنقل). نتيجة للهجرة الخارجية وخاصة اللاجئين السوريين ▪ وجود الحاجة الى تطوير منظومة إنذار مبكر لاستشعار حركات الهجرة إلى الأردن. ▪ دخول العمالة السورية الماهرة بعض القطاعات الاقتصادية التي تتطلب مهارات وخبرات مهنية مما شكل تحدياً إضافياً أمام العمالة الأردنية في سوق العمل الأردني. ▪ انخفاض الأجور لهذه المهن مقارنة مع مستوى المعيشة الأردنية ▪ الاستقرار المهي لهذه المهن غالباً يكون موسمي 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ منظومة انذار مبكر مطورة لاستشعار حركات الهجرة إلى الأردن. 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ تعظيم الاستفادة من الهجرات الخارجية 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ ضعف جودة الخدمات ▪ ارتفاع معدلات الفقر والبطالة
<ul style="list-style-type: none"> ▪ تفعيل وإدامة نظام معلومات شامل عن الأردنيين وغير الأردنيين في المملكة والمغتربين لدعم الخطط والاستراتيجيات التنموية. 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ ارتفاع نسبة المغتربين الاردنيين في الخارج مع امكانية عودتهم الى الاردن نتيجة للظروف الاقليمية غير المستقرة في المنطقة العربية 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ قيمة تحويلات المغتربين ▪ صافي في الخارج ▪ قيمة تحويلات العمالة الوافدة 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ تعظيم الاستفادة من المغتربين الأردنيين 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ عودة المغتربين ما يشكل ضغط على فرص العمل المطلوبة
<ul style="list-style-type: none"> ▪ إجراء دراسات متخصصة لمعرفة الدافع وراء هجرة الأردنيين أصحاب الكفاءات إلى الخارج والعمل على استقطابهم والحفاظ عليهم. 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ هجرة الكفاءات والعقول الى الخارج 			<ul style="list-style-type: none"> ▪ وجود عمالة وافدة غير كفؤة
<ul style="list-style-type: none"> ▪ تطوير برامج لاستقطاب أموال المغتربين لتطوير الصناعة الأردنية وزيادة الصادرات وفتح أسواق جديدة للمنتجات الأردنية. 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ ضعف توظيف تحويلات المغتربين من الخارج في دعم عملية التنمية الاقتصادية 			<ul style="list-style-type: none"> ▪ ضعف النمو الاقتصادي

<ul style="list-style-type: none"> تحفيز الأردنيين في الخارج إلى الاستثمار وتعريفهم بالفرص الاستثمارية المتاحة بشكل ممنهج ومستمر، وبالترويج للبيئة الاستثمارية الآمنة في الأردن، وما يتوفر من امتيازات وحوافز للمستثمرين. تعزيز دور البعثات الأردنية في مجال حماية حقوق العمال الأردنيين في الخارج، وتعزيز ودورهم في المساهمة في توظيف الأردنيين في داخل المملكة وخارجها. 	<ul style="list-style-type: none"> ضعف الاستثمارات الوطنية 			<ul style="list-style-type: none"> ضعف النمو الاقتصادي وارتفاع العجز والمديونية
<ul style="list-style-type: none"> إيجاد خطة استجابة أردنية مستدامة للأزمة السورية من قبل الدول المانحة فيما يتعلق بالدعم المادي. 	<ul style="list-style-type: none"> وجود الحاجة الى الانتقال من المساعدات الإنسانية إلى المساعدات الإنمائية والاستثمارية المطلوبة لتمكين المجتمعات المحلية من استضافة اللاجئين وتوفير الخدمات لهم . وجود منافسة من قبل اللاجئين للاردنيين على المهن ضعف خدمات الصحة الانجابية وتنظيم الاسرة للاجئين السوريين. 			<ul style="list-style-type: none"> ارتفاع معدلات البطالة بين الاردنيين والفقير الضغط على الخدمات والبنية التحتية ارتفاع معدلات الانجاب
<ul style="list-style-type: none"> إعادة توزيع الخريطة السكانية في الأردن من خلال إعادة توزيع المواطنين الأردنيين وغير الأردنيين والانتقال إلى المناطق المخدومة. 	<ul style="list-style-type: none"> عدم التوازن في التوزيع الجغرافي للسكان 	<ul style="list-style-type: none"> صافي الهجرة الداخلية نسب التوزيع الجغرافي للسكان في المحافظات 	<ul style="list-style-type: none"> إعادة توزيع مكتسبات التنمية حسب المحافظات 	<ul style="list-style-type: none"> وجود فجوة تنموية بين المحافظات ارتفاع نسب الفقر والبطالة
<ul style="list-style-type: none"> تشجيع قيام الصناعات والمشروعات الصغيرة للحد من البطالة لدى شباب المناطق الريفية والنائية عن طريق توفير التمويل اللازم لها وتسهيل التسويق. تحقيق توازن تنموي بين المحافظات وتقليل التفاوت بينها من خلال انشاء اقتصاديات محلية مستدامة تعتمد على الامكانيات والمزايا النسبية لكل محافظة. 	<ul style="list-style-type: none"> ضعف الحوافز الاستثمارية في المحافظات ضعف البنية التحتية اللازمة للاستثمار في المحافظات 			
<ul style="list-style-type: none"> حصر دوري للريفيين الذين لا يعملون وإعادة توجيههم بتوفير فرص عمل لهم في مناطقهم. 				
<ul style="list-style-type: none"> توفير المرافق والبنية التحتية ومختلف الخدمات في المناطق الريفية مما يساعد على توطن الصناعات والاستثمارات وهو ما يتيح العديد من فرص العمل للوافدين الريفيين. 	<ul style="list-style-type: none"> ضعف البنية التحتية اللازمة للصناعات والاستثمارات من طرق وكهرباء في المحافظات 			<ul style="list-style-type: none"> الهجرة الداخلية الى العاصمة والمدن الرئيسية مما يشكل

<ul style="list-style-type: none"> التوسع في توفير الخدمات للمناطق الريفية (القرى) والنائية من مواصلات واتصالات والخدمات الصحية والمرافق والبنية الأساسية من كهرباء ومياه شرب نقية وصرف صحي، والتي من شأنها توفير فرص عمل للعديد من العمال الريفيين وهو ما يحد من مشكلة البطالة في الريف ويشجع الريفيين على البقاء فيه. 	<ul style="list-style-type: none"> تركز الاستثمارات والمشاريع في محافظات اقليم الوسط والشمال 			<ul style="list-style-type: none"> ضغط على الخدمات وفرص العمل ارتفاع معدلات البطالة والفقير
<ul style="list-style-type: none"> زيادة الوعي لدى الريفيين بالاستثمارات والخدمات الجديدة وفرص العمل المتاحة بها بصورة دورية في الريف وبما يتلاءم مع طبيعة هذه المناطق. 				
<ul style="list-style-type: none"> توفير بيانات حول دراسة حركة الهجرة الريفية-الحضرية في ضوء بيانات التعداد العام للسكان لعام 2015 لتحديد مدى التغيرات التي طرأت على تيار الهجرة من الريف إلى المدن منذ آخر تعداد للسكان عام 2004. 	<ul style="list-style-type: none"> فجوة في المعلومات حول الهجرة الداخلية بين المدن الاردنية 			<ul style="list-style-type: none"> التفاوت التنموي بين المحافظات اختلال التوزيع الجغرافي للسكان

ملحق رقم (2) بطاقات مؤشرات قياس الأداء

البطاقة المرجعية للمؤشر						
			عدد التقارير وملخصات السياسات واوراق الحقائق المعدة الداعمة لبيئة سياسات تحقيق التحول الديموغرافي (دراسات، تقارير، ملخصات سياسات)		اسم المؤشر:	
سنوية		دورية القياس:		تحقيق الاستثمار الأمثل للفرصة السكانية		الهدف الاستراتيجي
			الأول: توفير بيئة سياسات داعمة لتحقيق التحول الديموغرافي			
عدد		وحدة القياس:		حصر عدد الدراسات والتقارير وملخصات السياسات التي اعدتها المجلس الداعمة لبيئة سياسات تحقيق التحول الديموغرافي (الصحة الإنجابية) خلال السنة		تعريف المؤشر
				30%		وزن المؤشر
كمي		نوع المؤشر:		تقارير أداء المديریات والوحدات		مصدر البيانات
سنوي		زمن الإنجاز المستهدف		الدراسات والسياسات		الوحدة المسؤولة:
					القيمة الحالية (سنة الأساس) (2017) (ان توفرت)	
			1			
2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019
واحدة على الأقل كل سنة			1	1	1	1
القيمة المستهدفة						

البطاقة المرجعية للمؤشر

البطاقة المرجعية للمؤشر						
			عدد الوثائق والتقارير المعدة الداعمة لبيئة سياسات تحقيق التحول الديموغرافي (خطط وتقارير كسب التأييد واستراتيجيات)		اسم المؤشر:	
سنوية		دورية القياس:		تحقيق الاستثمار الأمثل للفرصة السكانية		الهدف الاستراتيجي
الأول: توفير بيئة سياسات داعمة لتحقيق التحول الديموغرافي						
عدد		وحدة القياس:		حصر عدد خطط العمل وتقارير كسب التأييد والاستراتيجيات التي اعدھا المجلس والخاصة ببيئة سياسات تحقيق التحول الديموغرافي (قضايا الصحة الإنجابية)		تعريف المؤشر
				40%		وزن المؤشر
كمي		نوع المؤشر:		تقارير أداء المديریات والوحدات		مصدر البيانات
خمس سنوات		زمن الإنجاز المستهدف		البرامج		الوحدة المسؤولة:
				تقرير واحد		القيمة الحالية (سنة الأساس) (2017) (ان توفرت)
2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019
1 على الأقل سنويا			1	1	1	2
القيمة المستهدفة						

البطاقة المرجعية للمؤشر

البطاقة المرجعية للمؤشر						
			عدد السياسات والقرارات الداعمة لقضايا الصحة الإنجابية /تنظيم الأسرة التي تم تحليلها وصياغتها وعرضها على المعنيين		اسم المؤشر:	
سنوية		دورية القياس:		تحقيق الاستثمار الأمثل للفرصة السكانية		الهدف الاستراتيجي
الأول: توفير بيئة سياسات داعمة لتحقيق التحول الديمغرافي						
عدد		وحدة القياس:		حصر عدد السياسات والقرارات التي تم تحليلها وصياغتها وعرضها على المعنيين من قبل المجلس والداعمة لقضايا الصحة الإنجابية / تنظيم الأسرة		تعريف المؤشر
				15%		وزن المؤشر
كمي		نوع المؤشر:		تقارير أداء المديريات والوحدات		مصدر البيانات
خمس سنوات		زمن الإنجاز المستهدف		البرامج		الوحدة المسؤولة :
				قرارين		القيمة الحالية (سنة الأساس) (2017) (ان توفرت)
2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019
1 على الأقل سنويا			1	1	1	1
القيمة المستهدفة						

البطاقة المرجعية للمؤشر

البطاقة المرجعية للمؤشر						
			عدد السياسات والقرارات الجديدة المقترحة الداعمة لقضايا الصحة الإنجابية/تنظيم الاسرة التي تم الموافقة عليها		اسم المؤشر:	
سنوية		دورية القياس:		تحقيق الاستثمار الأمثل للفرصة السكانية		الهدف الاستراتيجي
الأول: توفير بيئة سياسات داعمة لتحقيق التحول الديمغرافي						
عدد		وحدة القياس:		حصر عدد السياسات والقرارات الجديدة المقترحة الداعمة لقضايا الصحة الإنجابية / تنظيم الاسرة التي تم الموافقة عليها من قبل الجهات المعنية		تعريف المؤشر
				10%		وزن المؤشر
كمي		نوع المؤشر:		تقارير أداء المديریات والوحدات		مصدر البيانات
خمس سنوات		زمن الإنجاز المستهدف		البرامج		الوحدة المسؤولة:
				3 قرارات وسياسات		القيمة الحالية (سنة الأساس) (2017) (ان توفرت)
2025	2024	2023	2022	2021	220	2019
3على مدى سنوات الاستراتيجية				1	1	1
القيمة المستهدفة						

البطاقة المرجعية للمؤشر

البطاقة المرجعية للمؤشر						
			عدد السياسات والقرارات الجديدة المقترحة الداعمة لقضايا الصحة الإيجابية/تنظيم الأسرة التي دخلت حيز التنفيذ		اسم المؤشر:	
سنوية		دورية القياس:		تحقيق الاستثمار الأمثل للفرصة السكانية		الهدف الاستراتيجي
الأول: توفير بيئة سياسات داعمة لتحقيق التحول الديمغرافي						
عدد		وحدة القياس:		حصر عدد السياسات والقرارات الجديدة المقترحة من قبل المجلس الداعمة لقضايا الصحة الإيجابية / تنظيم الأسرة التي دخلت حيز التنفيذ من قبل الجهات المعنية بعد ان تم إقرارها		تعريف المؤشر
				5%		وزن المؤشر
كمي		نوع المؤشر:		تقارير أداء المديریات والوحدات		مصدر البيانات
خمس سنوات		زمن الإنجاز المستهدف		البرامج		الوحدة المسؤولة:
				3 سياسات وقرارات		القيمة الحالية (سنة الأساس) (2017) (ان توفرت)
2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019
3 على مدى سنوات الاستراتيجية				1	1	1
القيمة المستهدفة						

البطاقة المرجعية للمؤشر

البطاقة المرجعية للمؤشر						
			عدد التقارير وملخصات السياسات واوراق الحقائق المعدة الداعمة لبيئة سياسات السكان والتنمية (دراسات، وتقارير، ملخصات سياسات)		اسم المؤشر:	
سنوية		دورية القياس:		تحقيق الاستثمار الأمثل للفرصة السكانية		الهدف الاستراتيجي
الثاني: توفير بيئة سياسات داعمة للسكان والتنمية						
عدد		وحدة القياس:		حصر عدد الدراسات والتقارير وملخصات السياسات التي أعدها المجلس والداعمة لبيئة سياسات السكان والتنمية		تعريف المؤشر
				60%		وزن المؤشر
كمي		نوع المؤشر:		تقارير أداء المديريات والوحدات		مصدر البيانات
سنوي		زمن الإنجاز المستهدف		الدراسات والسياسات		الوحدة المسؤولة:
				2		القيمة الحالية (سنة الأساس) (2017) (ان توفرت)
2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019
على الأقل واحدة سنويا			1	1	1	2
القيمة المستهدفة						

البطاقة المرجعية للمؤشر

البطاقة المرجعية للمؤشر							
			عدد الوثائق المعدة الداعمة لبيئة سياسات السكان والتنمية (تقارير ، خطط كسب تأييد)		اسم المؤشر:		
سنوية		دورية القياس:		تحقيق الاستثمار الأمثل للفرصة السكانية		الهدف الاستراتيجي	
الثاني: توفير بيئة سياسات داعمة للسكان والتنمية							
عدد		وحدة القياس:		حصر عدد الوثائق من تقارير وخطط كسب تأييد التي أعدها المجلس الداعمة لبيئة سياسات السكان والتنمية		تعريف المؤشر	
				20%		وزن المؤشر	
كمي		نوع المؤشر:		تقارير أداء المديريات والوحدات		مصدر البيانات	
خمس سنوات		زمن الإنجاز المستهدف		البرامج		الوحدة المسؤولة:	
				5 تقارير		القيمة الحالية (سنة الأساس) (2017) (ان توفرت)	
2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019	
1 على الأقل سنويا		1		1		2	
القيمة المستهدفة							

البطاقة المرجعية للمؤشر

البطاقة المرجعية للمؤشر						
			عدد السياسات والقرارات الداعمة لقضايا السكان والتنمية التي تم اقتراحها وعرضها على المعنيين		اسم المؤشر:	
سنوية		دورية القياس:		تحقيق الاستثمار الأمثل للفرصة السكانية		الهدف الاستراتيجي
الثاني: توفير بيئة سياسات داعمة للسكان والتنمية						
عدد		وحدة القياس:		حصر عدد السياسات والقرارات التي تم اقتراحها وعرضها من قبل المجلس على المعنيين الداعمة لقضايا السكان والتنمية خلال السنة		تعريف المؤشر
				10%		وزن المؤشر
كمي		نوع المؤشر:		تقارير أداء المديریات والوحدات		مصدر البيانات
خمس سنوات		زمن الإنجاز المستهدف		البرامج		الوحدة المسؤولة:
				2 سياسة		القيمة الحالية (سنة الأساس) (2017) (ان توفرت)
2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019
1 على الأقل سنويا				1	2	2
القيمة المستهدفة						

البطاقة المرجعية للمؤشر

البطاقة المرجعية للمؤشر						
			عدد السياسات والقرارات الداعمة لقضايا السكان والتنمية التي تم الموافقة عليها		اسم المؤشر:	
سنوية		دورية القياس:		تحقيق الاستثمار الأمثل للفرصة السكانية		الهدف الاستراتيجي
الثاني: توفير بيئة سياسات داعمة للسكان والتنمية						
عدد		وحدة القياس:		حصر عدد السياسات والقرارات التي اقترحها المجلس الداعمة لقضايا السكان والتنمية وتم الموافقة عليها من قبل الجهات المعنية خلال السنة		تعريف المؤشر
				5%		وزن المؤشر
كمي		نوع المؤشر:		تقارير أداء المديریات والوحدات		مصدر البيانات
خمس سنوات		زمن الإنجاز المستهدف		البرامج		الوحدة المسؤولة:
				سياسة واحدة		القيمة الحالية (سنة الأساس) (2017) (ان توفرت)
2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019
3 على الأقل على مدى سنوات الاستراتيجية				1	1	1
القيمة المستهدفة						

البطاقة المرجعية للمؤشر

البطاقة المرجعية للمؤشر						
			عدد السياسات والقرارات الداعمة لقضايا السكان والتنمية التي تم الموافقة عليها وتم تنفيذها		اسم المؤشر:	
سنوية		دورية القياس:		تحقيق الاستثمار الأمثل للفرصة السكانية		الهدف الاستراتيجي
الثاني: توفير بيئة سياسات داعمة للسكان والتنمية						
عدد		وحدة القياس:		حصر عدد السياسات والقرارات التي اقترحتها المجلس الداعمة لقضايا السكان والتنمية ودخلت حيز التنفيذ من قبل الجهات المعنية خلال السنة		تعريف المؤشر
				5%		وزن المؤشر
كمي		نوع المؤشر:		تقارير أداء المديریات والوحدات		مصدر البيانات
خمس سنوات		زمن الإنجاز المستهدف		البرامج		الوحدة المسؤولة:
				0		القيمة الحالية (سنة الأساس) (2017) (ان توفرت)
2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019
3 على الأقل على مدى سنوات الاستراتيجية			1	1	1	
القيمة المستهدفة						

البطاقة المرجعية للمؤشر

البطاقة المرجعية للمؤشر						
			عدد الدراسات المحملة على منصة المعرفة في مجال الصحة الانجابية		اسم المؤشر:	
سنوية		دورية القياس:		تحقيق الاستثمار الأمثل للفرصة السكانية		الهدف الاستراتيجي
الثالث: توفير المعلومات والدراسات والمؤشرات المتعلقة بالسكان والتنمية ذات جودة داعمة لاتخاذ القرار						
عدد		وحدة القياس:		حصر عدد الدراسات والأبحاث الجديدة التي قام المجلس بتحميلها على قاعدة الأبحاث السكانية واثارتها للمهتمين		تعريف المؤشر
				60%		وزن المؤشر
كمي		نوع المؤشر:		تقارير أداء المديريات والوحدات		مصدر البيانات
سنوي		زمن الإنجاز المستهدف		الدراسات والسياسات		الوحدة المسؤولة:
10 دراسات إضافية سنويا				5 دراسات		القيمة الحالية (سنة الأساس) (2017) (ان توفرت)
2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019
10 سنوي			50	40	30	20
القيمة المستهدفة						

البطاقة المرجعية للمؤشر

		عدد المستخدمين لمنصة المعرفة في مجال الصحة الانجابية		اسم المؤشر:		
سنوية		دورية القياس:		تحقيق الاستثمار الأمثل للفرصة السكانية		
الهدف الفرعي						
الثالث: توفير المعلومات والدراسات والمؤشرات المتعلقة بالسكان والتنمية ذات جودة داعمة لاتخاذ القرار						
عدد		وحدة القياس:		حصر عدد زوار منصة المعرفة		
				20%		
كمي		نوع المؤشر:		تقارير أداء المديریات والوحدات		
سنوي		زمن الإنجاز المستهدف		الدراسات والسياسات		
				750		
القيمة الحالية (2017) (ان توفرت)						
2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019
زيادة 50% عن خط الأساس معدل 10% سنويا			زيادة 10%	زيادة 10%	زيادة 10%	825
القيمة المستهدفة						

البطاقة المرجعية للمؤشر

							عدد النشرات المنشورة على منصة المعرفة لأبحاث الصحة الانجابية	اسم المؤشر:
سنوية			دورية القياس:		تحقيق الاستثمار الأمثل للفرصة السكانية		الهدف الاستراتيجي	
الثالث: توفير المعلومات والدراسات والمؤشرات المتعلقة بالسكان والتنمية ذات جودة داعمة لاتخاذ القرار								الهدف الفرعي
عدد		وحدة القياس:		حصر عدد النشرات المنشورة على موقع المجلس الالكتروني وقاعدة الأبحاث السكانية		20%		تعريف المؤشر
								وزن المؤشر
كمي		نوع المؤشر:		تقارير أداء المديریات والوحدات		مصدر البيانات		
سنوي		زمن الإنجاز المستهدف		الدراسات والسياسات		الوحدة المسؤولة:		
						القيمة الحالية (سنة الأساس) (2017) (ان توفرت)		
				4 نشرة				
2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019	القيمة المستهدفة	
4 سنويا			4	4	4	4		

البطاقة المرجعية للمؤشر

البطاقة المرجعية للمؤشر						
			نسبة المساحة المخصصة لقضايا السكان والتنمية في وسائل الاعلام		اسم المؤشر:	
سنوية		دورية القياس:		رفع مستوى الوعي بقضايا السكان والتنمية		الهدف الاستراتيجي
الأول: تحسين مستوى الوعي والمعرفة بقضايا السكان والتنمية						
نسبة مئوية		وحدة القياس:		قياس نسبة المساحة المخصصة لقضايا السكان والتنمية في وسائل الاعلام باستخدام تحليل المضمون		تعريف المؤشر
				40%		وزن المؤشر
كمي		نوع المؤشر:		تقارير أداء المديريات والوحدات		مصدر البيانات
سنوي		زمن الإنجاز المستهدف		الاتصال والاعلام		الوحدة المسؤولة:
				--		القيمة الحالية (سنة الأساس) (2017) (ان توفرت)
2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019
زيادة 20% عن خط الأساس / بمعدل زيادة 5% سنويا			زيادة 5%	زيادة 5%	زيادة 5%	سنة الأساس
القيمة المستهدفة						

البطاقة المرجعية للمؤشر

البطاقة المرجعية للمؤشر						
			نسبة التحسن في الاتجاهات لدى الجمهور المستهدف نحو قضايا السكان والتنمية والصحة الإنجابية		اسم المؤشر:	
سنوية		دورية القياس:		رفع مستوى الوعي بقضايا السكان والتنمية		الهدف الاستراتيجي
الأول: تحسين مستوى الوعي والمعرفة بقضايا السكان والتنمية						
نسبة مئوية		وحدة القياس:		قياس نسبة التحسن في الاتجاهات لدى الجمهور المستهدف نحو قضايا السكان والتنمية والصحة الإنجابية.		تعريف المؤشر
				10%		وزن المؤشر
كمي		نوع المؤشر:		تقارير أداء المديریات والوحدات		مصدر البيانات
خمس سنوات		زمن الإنجاز المستهدف		الاتصال والاعلام		الوحدة المسؤولة:
				---		القيمة الحالية (سنة الأساس) (2017) (ان توفرت)
2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019
معدل زيادة ٢٥٪ عن سنة الأساس						سنة الأساس
القيمة المستهدفة						

البطاقة المرجعية للمؤشر

البطاقة المرجعية للمؤشر						
			عدد زوار الموقع الإلكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بالمجلس		اسم المؤشر:	
سنوية		دورية القياس:		رفع مستوى الوعي بقضايا السكان والتنمية		الهدف الاستراتيجي
الأول: تحسين مستوى الوعي والمعرفة بقضايا السكان والتنمية						
نسبة مئوية		وحدة القياس:		حصر عدد زوار الموقع الإلكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بالمجلس		تعريف المؤشر
				20%		وزن المؤشر
كمي		نوع المؤشر:		تقارير أداء المديریات والوحدات		مصدر البيانات
سنوي		زمن الإنجاز المستهدف		الاتصال والاعلام		الوحدة المسؤولة:
				14152 زائر		القيمة الحالية (سنة الأساس) (2017) (ان توفرت)
2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019
زيادة 60% عن سنة الأساس		زيادة 50% عن سنة الأساس		زيادة 40% عن سنة الأساس		زيادة 20% عن سنة الأساس
القيمة المستهدفة						

البطاقة المرجعية للمؤشر

المحور: المتعاملين		عدد المؤسسات التعليمية التي ادخلت مفاهيم السكان والتنمية والصحة الانجابية ضمن برامجهم		اسم المؤشر:			
سنوية	دورية القياس:	رفع مستوى الوعي بقضايا السكان والتنمية		الهدف الاستراتيجي			
		الأول: تحسين مستوى الوعي والمعرفة بقضايا السكان والتنمية		الهدف الفرعي			
عدد	وحدة القياس:	حصر عدد المؤسسات التعليمية التي أدخلت مفاهيم السكان والتنمية والصحة الإنجابية ضمن برامجهم		تعريف المؤشر			
		30%		وزن المؤشر			
كمي	نوع المؤشر:	تقارير أداء المديرين والوحدات		مصدر البيانات			
خمس سنوات	زمن الإنجاز المستهدف	البرامج		الوحدة المسؤولة:			
		مؤسستين		القيمة الحالية (سنة الأساس) (2017) (ان توفرت)			
2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019	القيمة المستهدفة
خمسة مؤسسات على الأقل على مدى سنوات الاستراتيجية				1	1	3	

البطاقة المرجعية للمؤشر

البطاقة المرجعية للمؤشر						
			عدد تقارير المتابعة والتقييم المعدة الخاصة بالصحة الإنجابية والفرصة السكانية			اسم المؤشر:
سنوية		دورية القياس:	تعزيز التعاون والتكامل مع الشركاء المعنيين بقضايا السكان والتنمية وتوسيع نطاقها			الهدف الاستراتيجي
الأول: تعزيز عملية المتابعة والتقييم لعمل المجلس مع الشركاء						الهدف الفرعي
عدد		وحدة القياس:	حصر عدد تقارير المتابعة والتقييم المعدة والخاصة بالصحة الإنجابية والفرصة السكانية خلال السنة			تعريف المؤشر
			50%			وزن المؤشر
كمي		نوع المؤشر:	تقارير أداء المديریات والوحدات			مصدر البيانات
سنوي		زمن الإنجاز المستهدف	البرامج			الوحدة المسؤولة:
			تقريرين متابعة وتقييم			القيمة الحالية (سنة الأساس) (2017) (ان توفرت)
2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019
	4		4	4	4	4
القيمة المستهدفة						

البطاقة المرجعية للمؤشر

البطاقة المرجعية للمؤشر						
			اسم المؤشر:		عدد خطط العمل التمويلية المعدة مع الشركاء	
الهدف الاستراتيجي		دورية القياس:		تعزيز التعاون والتكامل مع الشركاء المعنيين بقضايا السكان والتنمية وتوسيع نطاقها		
الهدف الفرعي		الأول: تعزيز عملية المتابعة والتقييم لعمل المجلس مع الشركاء				
تعريف المؤشر		وحدة القياس:		حصر عدد الخطط التمويلية المعدة من قبل المجلس مع الشركاء خلال السنة		
وزن المؤشر		40%				
مصدر البيانات		نوع المؤشر:		تقارير أداء المديریات والوحدات		
الوحدة المسؤولة:		زمن الإنجاز المستهدف		البرامج		
القيمة الحالية (سنة الأساس) (2017) (ان توفرت)		3 خطط تمويلية				
2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019
3 على الأقل سنويا			3	3	3	3
القيمة المستهدفة						

البطاقة المرجعية للمؤشر

البطاقة المرجعية للمؤشر						
			وجود التقارير المالية والفنية المقدمة للجهات المانحة		اسم المؤشر:	
سنوية		دورية القياس:		تعزيز التعاون والتكامل مع الشركاء المعنيين بقضايا السكان والتنمية وتوسيع نطاقها		الهدف الاستراتيجي
الأول: تعزيز عملية المتابعة والتقييم لعمل المجلس مع الشركاء						
عدد		وحدة القياس:		حصر عدد التقارير المالية والفنية المقدمة للجهات المانحة		تعريف المؤشر
%10						
كمي		نوع المؤشر:		تقارير أداء المديريات والوحدات		وزن المؤشر
سنوي		زمن الإنجاز المستهدف		البرامج		مصدر البيانات
				8 تقارير مالية وفنية		الوحدة المسؤولة:
						القيمة الحالية (2017) (ان توفرت)
2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019
تقارير معدة		تقارير معدة		تقارير معدة		تقارير معدة
تقارير معدة		تقارير معدة		تقارير معدة		تقارير معدة

البطاقة المرجعية للمؤشر

البطاقة المرجعية للمؤشر						
			عدد مذكرات التفاهم الجديدة او التي تم تمديدها الموقعة مع الشركاء		اسم المؤشر:	
سنوية		دورية القياس:		تعزيز التعاون والتكامل مع الشركاء المعنيين بقضايا السكان والتنمية وتوسيع نطاقها		الهدف الاستراتيجي
الثاني: استدامة وتوسيع نطاق شركاء المجلس الأعلى للسكان						
عدد		وحدة القياس:		حصر عدد مذكرات التفاهم الجديدة او التي تم تمديدها الموقعة مع الشركاء		تعريف المؤشر
				100%		وزن المؤشر
كمي		نوع المؤشر:		تقارير أداء المديريات والوحدات		مصدر البيانات
سنوي		زمن الإنجاز المستهدف		الدراسات والسياسات		الوحدة المسؤولة:
				1 مذكرة جديدة		القيمة الحالية (سنة الأساس) (2017) (ان توفرت)
2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019
3 اتفاقيات جديدة على الأقل سنويا				1		1
القيمة المستهدفة						

البطاقة المرجعية للمؤشر

البطاقة المرجعية للمؤشر						
			عدد المستفيدين من البرامج التدريبية المنفذة من قبل المجلس		اسم المؤشر:	
سنوية		دورية القياس:		تعزيز التعاون والتكامل مع الشركاء المعنيين بقضايا السكان والتنمية وتوسيع نطاقها		الهدف الاستراتيجي
الثالث: تعزيز دور المجلس كجهة استشارية وتدريبية ريادية في قضايا السكان والتنمية						
نسبة مئوية		وحدة القياس:		حصر عدد المستفيدين من البرامج التدريبية المنفذة من قبل المجلس للشركاء خلال السنة		تعريف المؤشر
				100%		وزن المؤشر
كمي		نوع المؤشر:		تقارير أداء المديریات والوحدات		مصدر البيانات
سنوي		زمن الإنجاز المستهدف		البرامج		الوحدة المسؤولة:
				27 مستفيد		القيمة الحالية (سنة الأساس) (2017) (ان توفرت)
2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019
زيادة 5 سنويا			زيادة ٥٪ سنويا	زيادة ٥٪ سنويا	زيادة ٥٪ سنويا	زيادة ٥٪ سنويا
القيمة المستهدفة						

البطاقة المرجعية للمؤشر

		نسبة العمليات الداخلية المنفذة ضمن الوقت المحدد لإنجاز العمل		اسم المؤشر:			
سنوية		دورية القياس:		الهدف الاستراتيجي			
		الأول: الارتقاء بمستوى كفاءة عمليات المجلس وجودة المخرجات		الهدف الفرعي			
نسبة مئوية		وحدة القياس:		تعريف المؤشر			
		قياس الوقت المستغرق لإنجاز العمل للعمليات الداخلية من خلال نظام حوسبة اعمال المجلس		وزن المؤشر			
		50%		مصدر البيانات			
كمي		نوع المؤشر:		نظام حوسبة اعمال المجلس			
سنوي		زمن الإنجاز المستهدف		الوحدة المسؤولة:			
				الشؤون الإدارية والمالية			
				لا يوجد			
				القيمة الحالية (سنة الأساس) (2017) (ان توفرت)			
2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019	القيمة المستهدفة
%100						سنه أساس	

البطاقة المرجعية للمؤشر

البطاقة المرجعية للمؤشر						
			نسبة رضا الشركاء		اسم المؤشر:	
سنوية		دورية القياس:		تحسين الكفاءة المؤسسية ورفع جودة المخرجات		الهدف الاستراتيجي
الهدف الفرعي: الأول: الارتقاء بمستوى كفاءة عمليات المجلس وجودة المخرجات						
نسبة مئوية		وحدة القياس:		قياس نسبة رضا الشركاء عن المجلس الأعلى للسكان بشكل سنوي		تعريف المؤشر
				50%		وزن المؤشر
كمي		نوع المؤشر:		تقرير رضا الشركاء		مصدر البيانات
سنوي		زمن الإنجاز المستهدف		الشؤون الإدارية والمالية		الوحدة المسؤولة:
				97%		القيمة الحالية (سنة الأساس) (2017) (ان توفرت)
2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019
زيادة 0.1% سنويا			97.5%	97.4%	97.3%	97.2%
القيمة المستهدفة						

البطاقة المرجعية للمؤشر

البطاقة المرجعية للمؤشر						
			متوسط عدد الساعات التدريبية للموظف		اسم المؤشر:	
سنوية		دورية القياس:		تحسين الكفاءة المؤسسية ورفع جودة المخرجات		الهدف الاستراتيجي
الثاني: رفع مستوى الكفاءات الأساسية والمهنية للموارد البشرية						
عدد		وحدة القياس:		قياس متوسط عدد الساعات التدريبية للموظف خلال السنة		تعريف المؤشر
				70%		وزن المؤشر
كمي		نوع المؤشر:		تقرير الخطة التدريبية للموظفين		مصدر البيانات
سنوي		زمن الإنجاز المستهدف		الشؤون الإدارية والمالية		الوحدة المسؤولة:
				12 ساعة		القيمة الحالية (سنة الأساس) (2017) (ان توفرت)
2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019
زادة ساعة تدريبية عن السنة السابقة سنويا			17 ساعة تدريبية على الأقل	16 ساعة تدريبية على الأقل	15 ساعة تدريبية على الأقل	14 ساعة تدريبية على الأقل
القيمة المستهدفة						

البطاقة المرجعية للمؤشر

البطاقة المرجعية للمؤشر						
			نسبة رضا الموظفين		اسم المؤشر:	
سنوية		دورية القياس:		تحسين الكفاءة المؤسسية ورفع جودة المخرجات		الهدف الاستراتيجي
الثاني: رفع مستوى الكفاءات الأساسية والمهنية للموارد البشرية						
نسبة مئوية		وحدة القياس:		قياس نسبة رضا الموظفين العاملين في المجلس الأعلى للسكان		تعريف المؤشر
				30%		وزن المؤشر
كمي		نوع المؤشر:		تقرير رضا الموظفين		مصدر البيانات
سنوي		زمن الإنجاز المستهدف		الشؤون الإدارية والمالية		الوحدة المسؤولة:
				91% (عام 2017)		القيمة الحالية (سنة الأساس) (2017) (ان توفرت)
2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019
زيادة 1% سنويا			96%	95%	94%	93%
القيمة المستهدفة						

البطاقة المرجعية للمؤشر

البطاقة المرجعية للمؤشر						
			اسم المؤشر:		زيادة 5% سنويا في إيرادات المجلس من الجهات الداعمة	
الهدف الاستراتيجي		العمل على تحقيق الاستدامة المالية للمجلس		دورية القياس:		سنوية
الهدف الفرعي			الأول: تنمية الموارد المالية للمجلس			
تعريف المؤشر		حساب نسبة الزيادة السنوية في إيرادات المجلس من الجهات المانحة		وحدة القياس:		
وزن المؤشر		100%				
مصدر البيانات		التقارير المالية				
الوحدة المسؤولة:		الدراسات والسياسات				
القيمة الحالية (2017) (ان توفرت)		512731 دينار				
القيمة المستهدفة		2025		2024		2023
		زيادة 5% سنويا		زيادة 5% سنويا		زيادة 5% سنويا
		2022		2021		2020
		زيادة 5% سنويا		زيادة 5% سنويا		زيادة 5% سنويا

البطاقة المرجعية للمؤشر

							اسم المؤشر:	معدل التخفيض في التكاليف والنفقات مقارنة مع سنة الأساس
سنوية							دورية القياس:	العمل على تحقيق الاستدامة المالية للمجلس
							الهدف الفرعي	الثاني: ترشيد نفقات المجلس
نسبة مئوية							وحدة القياس:	قياس معدل التخفيض في التكاليف والنفقات ومقارنتها مع سنة الأساس
							وزن المؤشر	100%
كمي							نوع المؤشر:	تقارير أداء المديرية والوحدات
سنوي							زمن الإنجاز المستهدف	الشؤون الإدارية والمالية
							القيمة الحالية (2017) (ان توفرت)	23%
2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019	القيمة المستهدفة	
0.25 سنويا %			24.25%	24%	23.75%	23.50%		